

نموذج رقم (1)

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو
بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name:

اسم الطالب: مازن أحمد محمود أبو حصيرة

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: 2015 - 2 - 4



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم اقتصاديات التنمية

الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية

في فلسطين

External debt and its impact on economic development in Palestine

إعداد الطالب:

مازن أحمد أبو حصيرة

إشراف:

أ.د. محمد إبراهيم مقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة

بالجامعة الإسلامية بغزة

1436 هـ / 2015 م



هاتف داخلي 1150

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

الرقم. ج س غ/35/..... Ref

التاريخ..... Date
2015/01/18

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ مازن أحمد محمود أبو حصيرة لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية وموضوعها:

الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 27 ربيع أول 1436 هـ، الموافق 2015/01/18 الساعة الحادية عشرة صباحاً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً ورئيساً	أ.د. محمد إبراهيم مقداد
.....	مناقشاً داخلياً	د. خليل أحمد النمروطي
.....	مناقشاً خارجياً	د. نبيل عبد شعبان اللوح

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا
العلم درجات ﴾

صدق الله العظيم
(المجادلة-11)

الملخص

لجأت البلدان النامية إلى الأسواق المالية (الرسمية، التجارية، الدولية) بغرض الحصول على القروض من أجل مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التغلب على الصعوبات التي تعانيها موازين مدفوعاتها.

ونتيجة لزيادة اقتراض البلدان النامية من مختلف المصادر الخارجية المتاحة، بدأت مشكلة الديون الخارجية بالظهور، بحيث أصبحت واحده من أهم المشاكل التي تواجه تلك البلدان. ويعتبر الدين الحكومي في فلسطين من المواضيع الهامة والحساسة التي تسترعي اهتمام الباحثين والسياسيين على حد سواء. وتزداد أهمية هذا الموضوع إذا ما علمنا أن الموارد المالية المتاحة للحكومة الفلسطينية محدودة وضعيفة ولا تكفي لسد الاحتياجات والالتزامات المترتبة عليها.

ولتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة، كما قام الباحث باستخدام الأسلوب الكمي لبناء النموذج القياسي لقياس أثر الدين العام الخارجي على التنمية الاقتصادية. واعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، للفترة من 2000 إلى 2013 م، حيث تم ذلك باستخدام البرنامج الإحصائي EViews7.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

تبين من التحليل القياسي وجود علاقة عكسية بين الدين العام الخارجي والنتائج المحلي الإجمالي في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى حيث أن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج المقدر تفسر ما نسبته 56% من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي. وكذلك إلى وجود علاقة عكسية بين الدين العام الخارجي ونسبة البطالة.

وأوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها:

التأكيد على أن القروض الخارجية يجب ألا تبقى عنصراً دائماً وثابتاً في الإستراتيجية الفلسطينية المتعلقة بإدارة الاقتصاد الفلسطيني وتحديد خياراته التنموية. إعطاء الأهمية القصوى للقطاعات الإنتاجية المولدة للدخل مثل: الزراعة، الصناعة، تنمية القطاع الخاص، وتكنولوجيا المعلومات، والتوفيق بين متطلبات التنمية ومساعدة الطبقات الميسورة، وتقليل الدعم المالي للقطاعات غير الإنتاجية، وبما تتناسب مع الأهمية النسبية لها.

Abstract

Developing countries have resorted to financial markets official, commercial and international markets in order to obtain loans to face the economic and social development requirements in addition to overcome the difficulties experienced by the balance of payments.

As a result of increased borrowing by the developing countries from various external available sources, the external debt problem began to appear, and as result it became one of the most important problems facing these countries.

In fact The government debt in Palestine is an important and sensitive issue that draws the attention of researchers and politicians. And the importance of this issue increases if we know that the financial resources available to the Palestinian government is limited and weak which is not sufficient to meet the needs and obligations on it.

In order to achieve the purposes of the study, the researcher follows the descriptive statistical approach to describe the variables of the study, and quantitative approach standard to measure the impact of external public debt on economic development, using Eviews7 statistical program This study relied on time-series data for the Palestinian economy, for the period from 2000 to 2013.

The main results of the study: Through standard analysis shows that there is an inverse relationship between the external public debt and GDP with other independent variables were held constant, as the independent variables in the model estimated explain 56% of the change in GDP.

As well as to the existence of an inverse relationship between the external public debt and unemployment.

The researcher recommended a series of recommendations:

Emphasizing that foreign loans must not always remain constant element in the Palestinian strategy on the management of the Palestinian economy and to identify its development options.

Giving the most importance to the productive sectors such as agriculture, industry private sector development, information technology, harmonize the requirements of development and helping the poor. Reducing financial support for non-productive sectors which commensurate with its relative importance.

إهداء

- إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى الذي لا تفيه الكلمات بالشكر والجميل - والدي العزيز.
 - إلى من ركع العطاء أمام قدميها، وأعطتني من دمها وروحها وعمرها حبا وتصميما - أمي الغالية.
 - إلى زوجتي وأبنائي الأعزاء - محمود وهالة.
 - إلى أخواني الأعزاء .. من شاركوني طعم الحياة .. وبادلوني الإخلاص والوفاء فكانوا لي نعم الرفقاء .. أستضيء بآرائهم .. وأشجع بأقوالهم
 - إلى الوطن الغالي فلسطين.
- إليهم جميعا اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع عرفانا وتقديرا .

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والشكر على توفيقه وامتنانه،
شكراً يكافئ المزيد من إحسانه، والصلاة والسلام على رسول الهدى محمد بن عبد الله خير خلقه
وصفوة رسله ومن والاه واتبع هداه إلى يوم الدين وبعد.
قال الرسول صلى الله عليه وسلم : من لا يشكر الناس لا يشكر الله.

يسعدني في المقام الأول أن أتقدم بالشكر الجزيل، والامتنان العظيم، إلى المشرف الأستاذ
الدكتور/ محمد إبراهيم مقداد، لما بذله من جهد خلال إشرافه، وتوجيهاته ونصائحه القيمة فقد
كان حاضراً معي، في كل مراحل إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة

د. خليل أحمد النمروطي المناقش الداخلي

د. نبيل عبد شعبان اللوح المناقش الخارجي

لتفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث.

وكذلك الشكر الجزيل للقائمين على كلية الدراسات العليا وأساتذته الأفاضل، مع التمنيات بالتقدم
والتوفيق لهم جميعاً.

والله الموفق لما فيه الخير والسداد...

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	رقم
ا	آية قرآنية	
ب	الملخص	
ت	Abstract	
ث	الإهداء	
ج	الشكر والعرفان	
ح	قائمة المحتويات	
ر	قائمة الجداول	
ز	قائمة الأشكال	
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
2	المقدمة	1.1
3	مشكلة الدراسة	1.2
4	أهمية الدراسة	1.3
4	أهداف الدراسة	1.4
5	فرضيات الدراسة	1.5
5	متغيرات الدراسة	1.6
6	حدود الدراسة	1.7
6	منهجية الدراسة	1.8
8	الدراسات السابقة	1.9
8	الدراسات المحلية	1.9.1
11	الدراسات العربية	1.9.2
14	الدراسات الأجنبية	1.9.3
16	التعليق على الدراسات السابقة	1.10

	الفصل الثاني: الإطار النظري لمشكلة الديون الخارجية	
19	المقدمة	2.1
20	الدين العام الخارجي والمفاهيم الأساسية المرتبطة به	2.2
20	مفهوم المديونية الخارجية	2.2.1
22	معجم المصطلحات الخاصة بالديون الخارجية	2.2.2
24	تصنيف الديون الخارجية	2.2.3
26	أنواع القروض الخارجية	2.2.4
27	الأسس النظرية للحاجة إلى التمويل الخارجي	2.3
30	أزمة الديون كجزء من أزمة هيكلية متعددة الأبعاد	2.4
35	الأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي وطاقة الدول على خدمة ديونها	2.5
35	الأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي	2.5.1
36	طاقة الدول على خدمة ديونها الخارجية	2.5.2
41	أسباب تفاقم مشكلة المديونية الخارجية	2.6
41	الأسباب الداخلية لتفاقم مشكلة المديونية الخارجية	2.6.1
43	الأسباب الخارجية لتفاقم مشكلة المديونية الخارجية	2.6.2
45	خلاصة الفصل الثاني	2.7
	الفصل الثالث: آثار الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية	
47	المقدمة	3.1
48	التعريف بالتنمية الاقتصادية، تمويلها ومشاكلها	3.2
48	مفهوم التنمية الاقتصادية	3.2.1
48	تعريف التنمية الاقتصادية	3.2.2
50	معوقات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية	3.2.3
53	الآراء الاقتصادية حول علاقة الدين الخارجي بالتنمية الاقتصادية	3.3
55	دور الديون الخارجية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية	3.4

56	مشكلة التمويل الخارجي للبلدان النامية	3.5
57	الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية	3.6
58	أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي	3.6.1
59	انعكاسات المديونية الخارجية على الخطط الإنمائية	3.6.2
62	أشكال تبعية الاقتصاد العربي بسبب الديون	3.6.3
65	الآثار الاجتماعية للديون الخارجية	3.6.4
67	التداعيات السياسية للمديونية الخارجية	3.6.5
69	جدولة الديون	3.7
69	شروط صندوق النقد الدولي لقبول طلب إعادة جدولة الديون	3.7.1
71	نتائج تطبيق شروط صندوق النقد الدولي من قبل الدول المدينة	3.7.2
73	الآثار الإيجابية لتطبيق شروط صندوق النقد الدولي	3.7.3
74	خلاصة الفصل الثالث	3.8
	الفصل الرابع: الوضعية الراهنة للديون الخارجية للدول العربية،	
77	المقدمة	4.2
78	أهم المؤشرات الاقتصادية للدول العربية	4.2
79	الدين العام الخارجي للدول العربية	4.3
84	التطورات في أعباء المديونية الخارجية للدول العربية	4.3.1
84	إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي	4.3.2
85	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	4.3.3
86	الدين العام الخارجي الفلسطيني	4.4
86	الوضع المالي للحكومة الفلسطينية	4.4.1
88	الدين العام الحكومي	4.4.2
89	فوائد الدين	4.4.3
91	مصادر الدين العام في فلسطين	4.4.4

93	خدمة الدين العام الحكومي	4.4.5
94	سياسة الاقتراض الفلسطينية	4.4.6
94	بعض مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني	4.4.7
101	الآثار الاقتصادية للدين العام في فلسطين	4.5
103	خلاصة الفصل الرابع	4.7
	الفصل الخامس: التحليل القياسي لأثر الدين الخارجي على التنمية	
105	المقدمة	5.1
106	منهجية القياس والنموذج القياسي	5.2
106	صياغة النماذج القياسية وتعريف متغيراتها	5.2.1
107	مصادر بيانات النموذج	5.2.2
107	معالجة بيانات النموذج القياسي	5.2.3
107	المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة	5.2.4
110	التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج	5.3
110	الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج القياسي	5.3.1
112	التحليل والتقدير القياسي لنماذج الدراسة	5.3.2
116	تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر	5.3.3
119	اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنماذج المقدر	5.4
	الفصل السادس: النتائج والتوصيات	
123	المقدمة	6.1
123	النتائج	6.2
127	التوصيات	6.3
129	الدراسات المقترحة	6.4
130	المراجع	
138	الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
81	الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة عامي 2010 و 2011	(4-1)
83	الدين العام الخارجي إلي الناتج المحلي الإجمالي عامي 2010-2011	(4-2)
85	خدمة الدين العام الخارجي إلي صادرات السلع والخدمات عامي 2010-2011	(4-3)
93	خدمة الدين العام الحكومي 2011-2013	(4-4)
95	الرقم القياسي العام و معدل التضخم في فلسطين	(4-5)
96	عدد السكان في فلسطين 2009-2013	(4-6)
97	البطالة كنسبة من القوى العاملة	(4-7)
100	الدين العام الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2009-2013	(4-8)
110	أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي	(5-1)
112	نتائج اختبار الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة	(5-2)
114	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات النموذج الأول	(5-3)
114	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات النموذج الثاني	(5-4)
116	نتائج تقدير النموذج القياسي المتعدد	(5-5)
118	نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF)	(5-6)
119	نتائج تقدير النموذج البسيط الأول	(5-7)

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
87	الإيرادات العامة والمنح نسبة للنفقات العامة	(4-1)
88	الدين العام الحكومي الداخلي والخارجي	(4-2)
89	الفوائد المدفوعة والمستحقة على الدين العام الحكومي	(4-3)
90	معدل النمو الحقيقي ومعدل النمو في الدين العام الحكومي	(4-4)
91	توزيع الدين المحلي الحكومي بحسب النوع	(4-5)
92	توزيع الدين الخارجي الحكومي بحسب المصدر	(4-6)
95	معدل التضخم حسب المنطقة في فلسطين 2009-2013	(4-7)
96	عدد السكان في فلسطين 2009-2013	(4-8)
98	البطالة كنسبة من القوى العاملة	(4-9)

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة	1.1
مشكلة الدراسة	1.2
أهمية الدراسة	1.3
أهداف الدراسة	1.4
فرضيات الدراسة	1.5
متغيرات الدراسة	1.6
حدود الدراسة	1.7
منهجية الدراسة	1.8
الدراسات السابقة	1.9
التعقيب على الدراسات السابقة	1.10

1.1 المقدمة :

تعتبر المديونية أحد أهم المشاكل التي تواجه البلدان النامية عموماً والأقل نمواً على وجه الخصوص نظراً لأبعادها السلبية على عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان وتهديدها لاستقرار نظامها المالي ، وعلى الرغم من الجهود المتواصلة من جانب البلدان النامية لمواجهة أعباء خدمة ديونها والتغلب عليها إلا أن هذه الأعباء فاقت قدرة هذه البلدان على تحملها.

وتلجأ الدول إلى الاقتراض لتغطية عجز الموازنة العامة من المصادر الداخلية أو الخارجية، ويختلف الدين الخارجي عن الدين الداخلي في أثره على الاقتصاد وخاصة من حيث أثره على ميزان المدفوعات، فالحساب الجاري لميزان المدفوعات يتأثر بحجم مدفوعات الفائدة، ويمثل إجمالي هذه المدفوعات خدمة الدين الخارجي الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد من حيث الموارد المتاحة والنمو، لكن الاستفادة من الدين الخارجي ترتبط بالكيفية التي يتم بها استخدام هذه الموارد عند الحصول عليها ومدى النجاح في مواجهة خدمة هذا الدين عند الاستحقاق.

الوضع الاقتصادي في فلسطين لا يشكل استثناءً لما سبق، بل قد تتزايد الحاجة للاقتراض مقارنة بالدول المجاورة والمشابهة، كون الاقتصاد الفلسطيني يعاني من مشكلات النشأة والتكوين إضافة لمشكلات الاحتلال التي ما زالت ماثلة وبشكل أكثر حدة ربما، مقارنة بالمرحلة السابقة لإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتزداد درجة الحساسية في الاقتصاد الفلسطيني لأزمة الدين العام الخارجي، نتيجة لعوامل عديدة، تتلخص في قلة وعدم تنوع صادراته، وصغر قاعدة موارده، وقلة مدخراته، وعدم تطور أنظمتها المالية، وحاجته إلى توسيع البنية التحتية وتحديثها، وإصلاح الاختلالات الهيكلية المتعددة، التي أوجدها الاحتلال الإسرائيلي على مدى سنوات طويلة، وتزداد أزمة المديونية العامة الفلسطينية خطورة، في ظل السياسات الإسرائيلية التدميرية، المتمثلة في بناء جدار الفصل العنصري، وما تلوح به الحكومة الإسرائيلية من مواصلتها لسياسات القتل والدمار، وفك الارتباط الأحادي الجانب مع قطاع غزة، مما قد يترتب أعباء مالية إضافية على السلطة الوطنية، ويضعف من قدرتها على خدمة الدين العام الخارجي .

وعلى الرغم من أن المديونية لها فوائد، إلا أنها تشكل عبئا كبيرا على الدولة في تسديد الأقساط المتفق عليها من الجهة الدائنة والفوائد المترتبة على هذه القروض، وبطبيعة الحال فإن هذه الأعباء التي يتم تسديدها تكون على حساب الخدمات الأساسية المقدمة من قبل الدولة لمواطنيها مما يترك آثار سلبية على الأوضاع الأمنية والاجتماعية والسياسية بالإضافة أنها تضيق الخناق على معدلات النمو الاقتصادي.

1.2 مشكلة الدراسة:

تواجه السلطة الفلسطينية مشاكل كبيرة بسبب تنامي حجم الصدمات الخارجية وتكرارها وما لها من آثار مباشرة في القطاع المالي الحكومي خاصة إذا ما علمنا أن النظام الضريبي الفلسطيني يعتمد بشكل رئيسي على ضرائب التجارة الخارجية التي تتحكم إسرائيل بمعدلاتها وكذلك القيام على جبايتها، مما يجعل لهذه التحكيمات تأثيرا مباشرا على حجم الإيرادات الضريبية الحكومية، ومن ثم على قدرة الحكومة في القيام بوظائفها العامة.

هذا بالإضافة إلى أن المشاكل الرئيسية المتعلقة بالشق المالي المترتبة على تصرفات الحكومة والتي تكمن أساسا في كبر حجم الإدارة الحكومية وما يترتب عليها من تخصيص موارد مالية كبيرة لبند الرواتب والأجور وسياسة الحكومة للإنفاق الاستثماري المعتمدة على الاقتراض الخارجي، مما أدى إلى وجود العجز في الموازنة الحكومية، واضطرار الحكومة للاقتراض لتمويل العجز.

وعلى الرغم من المساعدات الدولية المقدمة للموازنة العامة إلا أن الاعتماد على الدين العام قد أخذ اتجاها متسارعا، فقد بلغ إجمالي رصيد الدين الخارجي في نهاية الربع الرابع من العام 2013 حوالي 1,717 مليون دولار أمريكي، شكل هذا الدين على قطاع الحكومة العامة 64.6 % منها، والدين على قطاع البنوك 31.9 %، والدين على القطاعات الأخرى (الشركات غير المالية وشركات التأمين والمؤسسات الأهلية والأسر المعيشية) الفلسطينية 2.5 % والاقتراض بين الشركات التابعة والمنتسبة 1.0 % (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013)

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي آثار وانعكاسات الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في فلسطين ؟

1.3 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- ❖ ترجع أهمية الدراسة إلى أن هذا الموضوع يلقي في الحاضر اهتماما على الصعيد الدولي يوازي ماله من أهمية قصوى على المستوى العربي والمحلي في ظل التحولات الراهنة ومن جهة أخرى ستسمح لنا هذه الدراسة بإعطاء صورة واضحة عن الديون الخارجية الفلسطينية وإبراز تأثير الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية.
- ❖ أهمية للسلطة الوطنية الفلسطينية من خلال توضيح الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمالية المترتبة على الديون الخارجية، وتوضيح آلية الاستفادة من الدين الخارجي للوصول للمساهمة في حدوث تنمية اقتصادية.
- ❖ أهمية للمواطن الفلسطيني من خلال التعرف على أسباب أزمة الديون الخارجية في فلسطين وانعكاساتها على المواطن الفلسطيني.
- ❖ من خلال نتائج الدراسة سيتم التعرف على كيفية استخدام الدين لسد العجز في موازنة السلطة وتعزيز مكانتها في تطوير وتنمية الاقتصاد الفلسطيني.

1.4 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- ❖ التعرف على حجم الدين الخارجي الفلسطيني وأسبابه.
- ❖ توضيح الآثار الايجابية والسلبية للديون الخارجية.
- ❖ تحديد طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية ومعرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على قدرة الدولة المقترضة على خدمة ديونها الخارجية .

- ❖ التعرف على العوامل المؤثرة على حجم الدين الخارجي في فلسطين.
- ❖ دراسة آثار الدين الخارجي والدين الداخلي المقدمة للسلطة الفلسطينية.
- ❖ تقديم بعض التوصيات التي تسهم في وضع تصور عام حول إمكانية الاستفادة من الدين الخارجي لتطوير التنمية الاقتصادية.

1.5 فرضيات الدراسة:

من خلال ما سبق تحاول هذه الدراسة اختبار الفرضية الرئيسية وهي: يساهم الدين العام الخارجي بشكل مؤثر في التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. ويتفرع منها الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين حجم الدين العام الخارجي والنتاج المحلي الإجمالي.
2. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين حجم الدين العام الخارجي ومعدل البطالة.
3. توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين التضخم والنتاج المحلي الإجمالي.
4. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين الصادرات والنتاج المحلي الإجمالي.
5. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين الادخار والنتاج المحلي الإجمالي.

ومن خلال هذه الفرضيات سيتم دراسة البدائل الموجودة والممكنة التي يمكن أن تساهم في تجنب الأزمات المالية في المستقبل.

1.6 متغيرات الدراسة:

سيتم التعبير عن متغيرات الدراسة من خلال نموذجين، النموذج الأول يدرس أثر حجم الدين العام الخارجي على التنمية الاقتصادية في ظل وجود متغيرات مستقلة أخرى وهي (الصادرات، التضخم، الادخار) وذلك لأثر هذه المتغيرات على الدين الخارجي، حيث أنه من

خلال زيادة الصادرات يتبين قدرة الدولة على توفير العملات الصعبة ومن ثم القدرة على السداد، وحيث أن التضخم يتسبب في انخفاض نسبة الصادرات نظرا للارتفاع في المستوى العام للأسعار مما يؤثر على توفير العملات الأجنبية اللازمة لسداد الدين الخارجي، أما في حالة زيادة الادخار يمكن للدولة التعويض عن الدين الخارجي بالدين المحلي، وسيتم قياس التنمية الاقتصادية في هذا النموذج من خلال (إجمالي الناتج المحلي)، حيث أن المتغيرات المستقلة هي حجم الدين العام الخارجي، التضخم، الادخار، الصادرات والمتغير التابع إجمالي الناتج المحلي.

أما النموذج الثاني يدرس أثر حجم الدين العام الخارجي على التنمية الاقتصادية، وسيتم قياس التنمية الاقتصادية من خلال (معدل البطالة)، حيث أن المتغير المستقل هو حجم الدين العام الخارجي، والمتغير التابع هو معدل البطالة

وتم التعبير عن التنمية الاقتصادية بإجمالي الناتج المحلي، لأن هذا المؤشر يقيس مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للدولة، ويعتبر من أهم المؤشرات لقياس درجة المديونية، فهو يظهر قدرة الحكومة على السداد.

1.7 حدود الدراسة:

1.7.1 حد زمني: يمثل الإطار الزمني للدراسة النظرية والتطبيقية الفترة ما بين 2000-2013، حيث تتوفر بيانات سلسلة زمنية عن المتغيرات لهذه الفترة بشكل سنوي.

1.8 منهجية الدراسة:

ولتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة، كما قام الباحث باستخدام الأسلوب الكمي لبناء النموذج القياسي لقياس أثر الدين العام الخارجي على التنمية الاقتصادية. حيث تم ذلك باستخدام البرنامج الإحصائي EViews7.

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، والتي تمثلت في البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية للفترة الزمنية من 2000 إلى 2013 م، وذلك حسب توافرها في التقارير والنشرات الرسمية.

بالتالي يصبح النموذج القياسي كما يلي:
✓ النموذج الأول:

$$GDP = \alpha_0 + \alpha_1 D + \alpha_2 I + \alpha_3 X + \alpha_4 S + \epsilon_t$$

$\alpha_1 < 0 \quad \alpha_2 < 0 \quad \alpha_3 > 0 \quad \alpha_4 > 0$

حيث أن:

α_0 : الحد الثابت.

$\alpha_1 \alpha_2 \alpha_3 \alpha_4$: تعبر عن معاملات خط الانحدار للمتغيرات المستقلة.

ϵ_t : الخطأ العشوائي.

D : External Debt (الدين الخارجي)، I : Inflation (التضخم)، X : Export (الصادرات)
S : Saving (الادخار) .

✓ النموذج الثاني:

$$U = \alpha_0 + \alpha_1 D + \epsilon_t$$

$\alpha_1 > 0$

حيث أن:

α_0 : الحد الثابت.

α_1 : تعبر عن معامل خط الانحدار.

ϵ_t : الخطأ العشوائي.

D : External Debt (الدين الخارجي)، U : Unemployment (البطالة).

1.9 الدراسات السابقة:

1.9.1 الدراسات المحلية:

1- دراسة (أبو مدللة والعجلة ، 2012) : " تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية "

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تطور الدين العام الفلسطيني وآثاره على الوضع المالي في فلسطين من خلال تحليل مؤشرات الدين واتجاهاته خلال الفترة 2000-2011، وتحدد مشكلة الدراسة في التعرف على حجم الدين العام وتطوراته وتحديد مؤشرات وتدايعياته، وتناولت الدراسة مفهوم الدين وآثاره الاقتصادية من الناحية النظرية ، والاتجاه العام لتطور الدين في فلسطين، وتحليل هذا التطور، ومصادر الدين وأعباءه.

وتعتمد منهجية الدراسة على المنهج التحليلي الاقتصادي في تحديد ظواهر البحث ومتغيراته وتحليل هذه الظواهر والوصول إلى تفسيرات للواقع الذي تقدمه استناداً إلى الأصول النظرية.

وقدمت الدراسة عرضاً لمؤشرات الدين العام، مثل نسبة الدين إلى الناتج المحلي، ومؤشرات أعباء الدين ومؤشرات الاقتدار المالي، وتنتهي الدراسة باستعراض الآثار الاقتصادية للدين العام، وقد تمثلت أبرز النتائج في أن الفترة (2000-2011) شهدت تطورات مهمة في حجم الدين إذ زاد حجم الدين بنسبة تغير قدرها 178 % وبمتوسط زيادة سنوي 14% تقريباً، وان الدين الداخلي يعتبر الأكثر عبئاً سواء على صعيد الفوائد أو الأقساط، وتصل نسبة أعباءه من عبء الدين العام إلى 92 % من العبء الكلي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه باستخدام مؤشرات الدين العام مجتمعة، نجد أن الدين العام لم يصل إلى مرحلة الخطر وفقاً للمعايير الدولية، لكن وجود الدين في سياق أزمة مالية مستمرة وعجز مستمر في الموازنة، وضعف اقتصادي عام، يجعله متأثراً بهذه الأزمة ويصبح قريباً من حالة الخطر، خاصة أن بعض المؤشرات أكدت الوصول لمرحلة الخطر.

2- دراسة (شاهين، 2012): "أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي"

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية القروض الخارجية وخصائصها وأنواعها والأسباب المؤدية لها، وكذلك معرفة الآثار الناجمة عن الدين الخارجي من خلال الإفراط في الاعتماد على هذا النوع من التمويل. كما تهدف الدراسة إلى توضيح الارتباط بين المديونية والفقر والتبعية بشتى أنواعها، ليطمق قياس مدى إسهام الديون الخارجية في دفع عجلة النمو الاقتصادي .

اعتمد الباحث على منهجية البحث في تحليل موضوع الدراسة باستخدام المنهج الوصفي الذي يستخدم الجداول والنسب المئوية والبيانات ذات العلاقة، ثم اعتماد المنهج القياسي باستخدام سلسلة زمنية للمتغيرات المتمثلة لاختبار فرضيات البحث لتوضيح العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للتحقق من مدى صحة الفرضية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن جميع حجج اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لدول الحالة في فترات الدراسة يرجع في الأساس إلى العجز الداخلي للاقتصاد الآخذ في الزيادة، الأمر الذي يعكس الاختلال الهيكلي الذي كان يرافق تبني برامج تنمية التي تتأثر بالصدمات الخارجية التي تلتقتها من أزمات عالمية وغيرها.

وتوصلت الدراسة إلى أن الديون الخارجية تركت آثاراً اجتماعية وسياسية لا تحمد عقباه، مؤكدة على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي والذي يتفاوت تأثيره من حالة لأخرى من حالات الدراسة.

3- دراسة (أبو مصطفى، 2009): " دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية الموازنة العامة وأهميتها وأهدافها وخصائصها وأنواعها ومراحل إعدادها ومن ثم الوقوف على أبعاد ومتطلبات الحصول على التمويل الخارجي من الدين العام "القروض والمنح"، من خلال تحليل دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية عن الفترة من 1999-2008 كما هدفت إلى الوقوف على موضوع القروض العامة من حيث تعريفه ومزاياه والأسباب المؤدية للاقتراض وأهمية القروض ومعرفة الآثار الايجابية والسلبية للدين الخارجي والمشاكل الناجمة عن عملية

الإفراط فيه، بالإضافة إلى بيان دوافع وأثار المساعدات الدولية من حيث توضيح مفهوم وأنواع المساعدات الدولية وإشكالها ومصادرها وأهدافها وخصائصها، ومن ثم التعرف على العوامل المؤثرة على حجم المساعدات الخارجية.

وتعتمد منهجية الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة، وتعتمد منهجية البحث في تحليل البيانات على استخدام التحليل الوصفي الذي يعتمد على استخدام الجداول والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى انه كلما زاد حجم العجز في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية زادت الحاجة إلى المنح والقروض الميسرة.

4- دراسة (أبو الفحم، 2005) : " الجدارة الائتمانية للسلطة الوطنية الفلسطينية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المختلفة التي تحدد مستوى الجدارة والتعرف على مستوى الجدارة الائتمانية للديون الخارجية للسلطة خلال الفترة (1994-2004) والتعرف على مستوى الجدارة الائتمانية للسلطة وقدرتها على خدمة ديونها الخارجية. وبينت الدراسة محددات الجدارة الائتمانية عموماً والمناهج النظرية لشرح أخطار التوقف عن السداد ومنهج القدرة على خدمة الديون، وناقشت باختصار قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء ديونه الخارجية من خلال عدة مؤشرات مثل مستوى الدين الاقتصادي والسيولة وهيكل الديون ونسبة التغطية .

وتوصلت الدراسة إلى أن المؤشرات تثير المخاوف حول استمرار اعتماد المالية الفلسطينية على الدين الخارجي، وانعكاس ذلك على التنمية والأجيال القادمة. خاصة أن النمو الاقتصادي في فلسطين اعتمد بشكل أساس على المساعدات الخارجية.

5- دراسة (عبادي، 2001): " القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية "

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على القروض الأجنبية الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، وبينت الدور الذي تلعبه القروض الأجنبية في سد الفجوة بين المدخرات المحلية والاستثمار المحلي خاصة الدول النامية.

واستعرضت الدراسة مفهوم الاقتراض الخارجي ومصادر القروض الأجنبية وأحجامها وتطورها، وتأثيرها على عملية التنمية وتوزيعها القطاعي .

وخلصت الدراسة إلى وجود سوء توزيع للقروض الخارجية على القطاعات الاقتصادية المختلفة خاصة إذا ما تم اعتبار توزيع هذه القروض كوحدة مستقلة عن التوزيع العام الذي يشمل القروض والمنح والمساعدات، كما أن هذه القروض قد تشكل عبئاً على الاقتصاد القومي في المدى الطويل رغم أنها ساهمت في تطوير البنى التحتية في فلسطين، وأن استخدامات القروض تحتاج إلى إعادة نظر وفقاً للأولويات الوطنية.

1.9.2 الدراسات العربية:

1- دراسة (محارمه والقاضي ومطر، 2012) : " أثر حجم المديونية والمساعدات والمنح الخارجية على كفاءة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الأردن "

هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير حجم الديون الخارجية وحجم المنح والمساعدات على كفاءة السياسة النقدية باستهداف تحقيق الاستقرار النقدي في الأردن من خلال التأثير على معدلات التضخم.

حيث استعرضت الدراسة إدارة الدين الخارجي والمساعدات والمنح وأنواعها بالإضافة إلى استعراض فاعلية السياسة النقدية، واستخدمت الدراسة الجانب التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة باستخدام التحليل الإحصائي الانحدار البسيط والمتعدد.

وصيغت مشكلة الدراسة الرئيسة في هذا البحث للإجابة على التساؤل الآتي: هل هناك تأثير لحجم الديون الخارجية والمنح والمساعدات على كفاءة السياسة النقدية في الأردن ؟

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكلا العاملين (الديون الخارجية والمنح والمساعدات) مجتمعين، ولكل عامل على حدا.

كما توصلت الدراسة من خلال المقارنة التي استند إليها الباحثون إلى أن هذا التأثير يتزايد في الاقتصاديات المفتوحة كالاقتصاد الأردني ، كما يتزايد كلما ازدادت نسبة الدين والمنح والمساعدات إلى الدخل القومي الإجمالي.

2- دراسة (بابا ، 2012) : " مشكلة ديون السودان الخارجية"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أسباب وآثار أزمة المديونية على الدول المدينة بصفة عامة والسودان بصفة خاصة وقدم البحث دراسة مفصلة عن الحلول التي طرحت وأضاف البحث عليها حلول جديدة تتبع منها أهمية البحث بحيث تلقي الضوء على أزمة المديونية برؤية جديدة من خلال إنها تتقصى أسبابها الجذرية وآثارها الاقتصادية والسياسية وتقدم حلول جديدة تتوافق مع متطلبات الطرفين، ونكمن مشكلة البحث بأنه تعد الديون الخارجية في الوقت الحاضر معرقة لاقتصاديات الدول المدينة أي من خلال تراكم وتزايد مدفوعات خدمات الدين والفوائد وهذا أدى لانزلاقها في حلقات مفرغة من عدم المقدرة على تغطية ديونها.

وتوصلت الدراسة إلى أن أزمة الديون الخارجية هي نتاج طبيعي للخصائص التي تتصف بها الدول النامية ولأزمة التمويل التي تعيشها تلك الدول بسبب عدم كفاية الموارد المحلية للعملية التنموية وبأنها مشكلة عالمية لا تقتصر على الدول المدينة فقط ولا سبيل لحلها بحصرها في دولة مدينة لوحدها بل تستوجب التعاون والتضامن من كل الأطراف، وتقديم حلول ودراسات وبحوث مشتركة تقوم على مستوى تنسيق عالي بينهما لتكون الحلول جذرية وتتوافق مع متطلبات كل طرف من أطراف المديونية، كما توصلت إلى أن تعقيد المشكلة يكمن في أن المتغيرات الاقتصادية والسياسية لها آثار تبادلية بكل منهما وبالتالي تحليل المشكلة ووسائل حلها لا تقبل اخذ جانب وتغاضي النظر عن الجانب الآخر.

3- دراسة (رضا ، 2010) : " دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو

الاقتصادي حالة الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء صورة واضحة عن العلاقة الموجودة بين النمو والمديونية الخارجية في الدول النامية عامة والجزائر بصفة خاصة، مع توضيح ظروف نشأة وأسباب تطور المديونية الخارجية في الدول النامية، مع إبراز تأثيرها على الاقتصاد الجزائري، وهذا من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية. ولا يمكن إغفال التطور السريع والكبير الذي طرأ على المديونية الخارجية وتقلص حجمها، وهذا نتيجة اعتماد الجزائر لآلية الدفع المسبق للديون،

والبحث في الدواعي التي أدت إلى اعتماد على مثل هذه الآلية والنتائج المترتبة عنها في ظل التغيرات الحاصلة على الاقتصاد الوطني والرهانات المستقبلية.

أظهرت الدراسة تطور المديونية الخارجية في الدول النامية عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة، وبينت الدراسة آثار المديونية الخارجية على اقتصاديات الدول النامية وكذا على الاقتصاد الجزائري.

وتوصلت الدراسة إلى أن الديون الخارجية كانت لها آثارا سلبية على الدول النامية، حيث بدل أن تقوم بدور مساعد في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية والنمو، ساهمت في بقائها متخلفة وتابعة للإملاءات والضغوطات الأجنبية، كما كانت للمديونية الخارجية آثارا سلبية على الاقتصاد الجزائري، ويعود السبب في ذلك إلى انتهاج الجزائر لسياسة خاطئة في الاستدانة من الخارج، كاستعمال القروض الخارجية في تمويل الواردات من السلع الاستهلاكية، واستخدام قروض قصيرة الأجل ذات تكلفة عالية لتمويل استثمارات طويلة، ويعتبر الاستثمار الأجنبي شكلا بديلا للمديونية الخارجية إذ لا يترتب عليه أية التزامات بالدفع على عاتق الدولة.

4- دراسة (جنوحات، 2005): "إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل إشكالية الديون الخارجية وآثارها على عملية التنمية في البلدان العربية ومقارنتها بالدول المدينة الأخرى، التي تعتبر فيها هذه الأزمة من أخطر وأعدد القضايا التي تعترض التنمية الاقتصادية.

ويركز البحث عموما على الفترة الممتدة من سنة 1985 إلى سنة 2005 والتي ستغطي مسيرة الديون العربية المدينة خاصة بعد الأزمة المالية في بداية الثمانينات.

وتمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على خطر آثار المديونية الخارجية والذي يتمثل في شل جهود التنمية وما يترتب عليها من انعكاسات اجتماعية، حيث أن الكثير من الدول اضطرت إلى تأجيل تنفيذ مشاريعها الاستثمارية وخفض معدلات الاستثمار فيها، وذلك بسبب نقص

السيولة والموارد الأجنبية، مما أدى في النهاية إلى مزيد من التبعية بمختلف أشكالها: تجارية، مالية وتكنولوجية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه من الضروري صياغة سياسات جديدة تؤسس لمناخ استثماري ملائم للدول العربية قصد التصدي للانعكاسات السلبية لهذه التحولات (من فقر وتهميش وتبعية للمؤسسات المالية الدولية).

5- دراسة (الحداد ، 2005) : " تحليل تطور الدين العام المحلي في مصر خلال الفترة 1991-2004 "

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تطور الدين العام المحلي وإدارته وتحديد أسباب تطور الدين المحلي، وتحديد آثاره المحتملة وخاصة على توزيع الدخل، وقدم تأصيلاً نظرياً لمفاهيم الدين العام المحلي ومفهوم إدارة الدين ثم تحليلاً لتطور الدين العام المحلي بكل مكوناته من صكوك وسندات على الخزنة العامة وسندات الطاقة البديلة وسندات بالعملات الأجنبية وأذون على الخزنة العامة وصافي أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي والاقتراض من بنك الاستثمار القومي، وتتبع البحث الآثار التوزيعية للدين العام المحلي، والاستقرار وآثار الدين على الادخار والاستثمار والنتائج .

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تزايداً مستمراً للدين العام المحلي في مصر، وكذلك تطوراً في عبء خدمة الدين العام المحلي.

1.9.3 الدراسات الأجنبية:

1- Musebu Sichula,(2012) Debt Overhang and Economic Growth in HIPC countries.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين تراكم الديون وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في البلدان المثقلة بالديون ويركز على بعض الدول الأفريقية، كما هدفت الدراسة إلى إظهار عبء الديون وتراكمها وتأثيرها على تخفيف الديون في هذه الدول .والدراسة عبارة عن نموذج اقتصادي قياسي للوصول إلى الهدف من البحث .

توصلت الدراسة إلى أن الديون أظهرت نمواً إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن هذا النمو قد يكون راجعاً لعوامل أخرى مثل نمو الصادرات. وأن معظم هذه الدول استخدمت الإنفاق الحكومي كقوة دافعة للنمو الاقتصادي خاصة.

وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن علاقة الديون الثقيلة بالنمو علاقة سلبية، وهي تؤدي إلى تآكل الثقة في الإصلاحات الاقتصادية، وبالتالي استدامة أية إستراتيجية اقتصادية، خاصة أنها دخلت في حالة من الحلقة المفرغة، حيث تتزايد الديون لسد العجز الذي يتفاقم نتيجة ارتفاع خدمة الدين.

2- Alma Incia and others, (2011) The Dynamic Implication of Debt Relief for low- Income Countries.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة هذا الآثار المترتبة على تخفيف عبء الديون في الدول الأقل دخلاً، وذلك من خلال استعراض عدة بنود للوصول إلى النتائج، مثل مشكلة الديون ومبادرات الدول المثقلة بالديون وتجربة أوغندا، وقدم نموذجاً اقتصادياً لفحص آثار الديون، واستعرض نتائج المحاكاة وفقاً لعناصر النموذج الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الدين المحلي GDP تكون منخفضة، وذلك إذا كان هناك سياسة لتخفيف الدين، ويترتب على ذلك أيضاً انخفاض نسبة الاستثمار إلى الدخل المتاح بينما نسبة الاستهلاك إلى الدخل تكون مرتفعة.

3- Chinedu Samuel Okonkwo, (2007) External Debt ، Debt Burden And Economic Growth

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الدين الخارجي على النمو الاقتصادي بالنسبة لبلدان مختارة في غرب أفريقيا. وتشمل هذه الدول ساحل العاج وغامبيا وغانا والسنغال.

وبينت الدراسة أنه مع مرور الوقت زادت الديون في معظم البلدان النامية بشكل عام بشكل يتعارض مع معدلات نموها. وهذا يشير إلى حد كبير من الاعتماد على التمويل الخارجي الذي يفترض أن يتم استغلاله للأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، كما بينت آثار تراكم الديون على البلدان النامية .

وتوصلت الدراسة أن للديون آثار سلبية وكبيرة على الناتج المحلي الإجمالي، كما أن للدين آثار سلبية على الاستثمار في هذه الدول.

1.10 التعقيب على الدراسات السابقة

أكدت الدراسات السابقة على مجموعة من النتائج الهامة التي تتعلق بالآثار الناجمة عن الديون الخارجية، لذلك فهي تعتبر مدخلاً جيداً لمزيد من البحث حول آثار الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية.

فمن خلال دراسات ابو مدللة والعجلة، ابو مصطفى، شاهين، أبو الفحم، عبادي ركزت هذه الدراسات على تحليل آثار الديون على التنمية الاقتصادية في فلسطين، حيث بينت قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء ديونه الخارجية من خلال عدة مؤشرات.

حيث توصلت الدراسات إلي أن جميع حجج اللجوء إلى الاقتراض الخارجي يرجع في الأساس إلى العجز الداخلي المتزايد للاقتصاد، الأمر الذي يعكس الاختلال الهيكلي الذي كان يرافق تبني برامج تنموية التي تتأثر بالصدمات الخارجية التي تلقته من أزمات داخلية وخارجية. كما توصلت الدراسات إلى أن الديون الخارجية تركت آثاراً اجتماعية وسياسية لا تحمد عقباها، مؤكدة على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي.

وركزت دراسات جنوحات، ومحارمة والقاضي ومطر، ورضا، وبابا، والحداد، و Chinedu Samuel Okonkwo على التعرف على خطر آثار المديونية الخارجية والذي يتمثل في شل جهود التنمية وما يترتب عليها من انعكاسات اجتماعية، حيث أن الكثير من الدول اضطرت إلى تأجيل تنفيذ مشاريعها الاستثمارية وخفض معدلات الاستثمار فيها، وذلك بسبب نقص السيولة والموارد الأجنبية، مما أدى في النهاية إلى مزيد من التبعية بمختلف أشكالها.

كما أن الديون الخارجية كانت لها آثاراً سلبية على الدول النامية، حيث بدل أن تقوم بدور مساعد في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية والنمو، ساهمت في بقائها متخلفة وتابعة للامتلاءات والضعوظات الأجنبية.

وركزت دراسة **Alma Incia and others** على الآثار المترتبة على تخفيف عبء الديون في الدول الأقل دخلاً، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الدين المحلي تكون منخفضة، وذلك إذا كان هناك سياسة لتخفيف الدين، ويترتب على ذلك أيضاً انخفاض نسبة الاستثمار إلى الدخل المتاح بينما نسبة الاستهلاك إلى الدخل تكون مرتفعة.

بينما بينت دراسة **Musebu Sichula** إلى أن الديون أظهرت نمواً إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن هذا النمو قد يكون راجعاً لعوامل أخرى مثل نمو الصادرات. وأن معظم هذه الدول استخدمت الإنفاق الحكومي كقوة دافعة للنمو الاقتصادي خاصة، وأن العلاقة بين الديون الثقيل والنمو علاقة سلبية.

واختلفت هذه الدراسة عن سابقتها

- رغم أهمية الأبحاث والدراسات السابقة، وإضافتها إلى أدبيات الموضوع، فإن الدراسة الحالية تتميز بتخصصها بتحليل مشكلة الدين الخارجي الفلسطيني، وستسمح لنا هذه الدراسة بإعطاء صورة واضحة عن الديون الخارجية العربية وإبراز تأثير الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية
- من حيث الزمن: حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الديون الخارجية في فلسطين خلال الفترة من (2000 - 2013)
- إضافة إلى الجانب النظري تميزت هذه الدراسة بالجانب التطبيقي وهذا عن طريق تحليلي وصفي وقياسي، تقوم من خلاله بوصف المديونية الخارجية إلى تقاومها، وعلاقتها بالتنمية في الدول النامية مع دراسة الحالة الفلسطينية وذلك من خلال الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالديون الخارجية وتحليلها لاستخلاص النتائج، ثم دراسة قياسية لتبيان الأثر الفعلي للديون الخارجية على التنمية الاقتصادية.
- استخدمت هذه الدراسة فرضيات ومتغيرات لم يتم استخدامها في الدراسات السابقة وذلك من خلال نموذجين، الأول يوضح علاقة الدين العام الخارجي بالتنمية الاقتصادية المتمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي) في ظل وجود متغيرات أخرى وهي (الصادرات، التضخم، الادخار)، أما النموذج الثاني يوضح أثر الدين العام الخارجي على التنمية الاقتصادية المتمثلة في (معدل البطالة).

الفصل الثاني

الإطار النظري لمشكلة الديون الخارجية

2.1 المقدمة

2.2 الدين العام الخارجي والمفاهيم الأساسية المرتبطة به

2.3 الأسس النظرية للحاجة إلى التمويل الخارجي

2.4 أزمة الديون كجزء من أزمة هيكلية متعددة الأبعاد

2.5 الأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي وطاقة الدول على خدمة ديونها الخارجية

2.6 أسباب تفاقم مشكلة المديونية الخارجية

2.7 خلاصة الفصل الثاني

2.1 المقدمة :

إن ضخامة التحدي الذي يواجه التنمية الاقتصادية في الدول النامية ومنها الدول العربية ذات العجز يتمثل في ندرة رؤوس الأموال، التي يعتبر توفرها شرطاً أساسياً للقضاء على التخلف والتبعية. ومن هنا اتجهت الدول العربية ذات العجز كما هو حال الدول النامية الأخرى التي ولجت هذا السبيل نحو التمويل الأجنبي، لاسيما الاقتراض الخارجي بغية دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

وإذا كان من المفترض أن يكون التمويل الأجنبي هو عنصر ثانوي مكمل للادخار المحلي فإنه من الملاحظ أن الدول النامية بما فيها الدول العربية المدينة اعتبرته الأساس الذي تقوم عليه التنمية الاقتصادية، وأخذت تتوسع فيه، حتى أصبحت تلك المديونية وخدمتها في السنوات الأخيرة عبئاً كبيراً على الاقتصاديات المدينة، وعائقاً رئيسياً لجهودها التنموية، وذلك بسبب دورها في استنزاف الموارد المالية من الدول المدينة إلى الدول الدائنة خدمة لهذه الديون، التي أخذت تلتهم الجزء الأكبر من حصيله صادرات تلك الدول، الوضع الذي جعلها في مأزق خطير، يتمثل في عدم قدرتها على خدمة ديونها وتمويل مستورداتها في آن واحد، حتى أصبحت تلك الدول تطلب العون والإغاثة من الجهات الدائنة، والتي بدورها استغلت هذه الفرصة كوسيلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وبما يتفق مع نمط تقسيم العمل الدولي السائد، الذي يستهدف استثمارية التبعية والسيطرة والاستغلال الرأسمالي لموارد الدول النامية (المرزوقي، 2005، ص45).

من خلال ما سبق نحاول في هذا الفصل التعريف بالديون الخارجية وذلك من خلال تسليط الضوء على القضايا النظرية التالية:

- الدين الخارجي والمفاهيم الأساسية المرتبطة به
- مصطلحات ومفاهيم هامة تتعلق بالدين الخارجي
- الأسس النظرية للحاجة إلى التمويل الخارجي
- أزمة الديون كجزء من أزمة هيكلية متعددة الأبعاد
- الأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي وطاقة الدول على خدمة ديونها الخارجية
- العوامل المختلفة التي تكمن وراء تقادم مشكلة الديون الخارجية

نتطرق في البداية إلى مفهوم الدين الخارجي وتعريفه مع وضع معجم أهم مصطلحات المديونية الخارجية، وبعض المفاهيم الأساسية المرتبطة به. ثم نتناول أزمة الديون كجزء من أزمة هيكلية متعددة الأبعاد. ونهني هذا الجزء من الدراسة بالتعرض للأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي، وطاقة هذه الدول على خدمة ديونها الخارجية، المتمثلة في طاقتها على خدمة أعباء ديونها قبل اتخاذ القرارات الخاصة بعقد القروض. ثم تبيان طاقتها على مواجهة العبء الذي سينشأ عنها، ومدى قدرتها على الوفاء وتغطية الأعباء الناشئة من التمويل الخارجي. وفي الأخير نتطرق للعوامل المختلفة التي تكمن وراء تفاقم مشكلة الديون الخارجية.

2.2 الدين العام الخارجي والمفاهيم الأساسية المرتبطة به:

بدأت أزمة الديون على المستوى العالمي في الخمسينيات، واتضحت معالمها بشكل بارز في عقد التسعينيات عندما تفاقم حجم القروض نظرا لسوء توظيفها، لتنفجر عام 1982 حينما توقفت المكسيك وتشيلي والأرجنتين عن دفع أعباء ديونها الخارجية، ثم تبع ذلك عمليات إعسار مالي لعدد كبير من البلاد النامية، وشكل إعلان هذه الدول وقف دفع أعباء ديونها مؤشرا لانهايار نظام الائتمان الدولي (الجزيرة نت، 2004).

كما أن سهولة الحصول على القروض الخارجية في فترة السبعينات أغرى الكثير من الدول النامية، وجعلها تتراخى عن تعبئة مدخراتها المحلية، والانزلاق في وهم إمكانية التمتع بمستويات عالية من الاستهلاك والاستمرار في التنمية، دون حدوث مشكلة في سداد خدمة الديون على المدى الطويل (زكي، 1989، ص65).

وعليه، نتناول بالدراسة النقاط التالية، وهي: الدين العام الخارجي، المفاهيم المرتبطة به.

2.2.1 مفهوم المديونية الخارجية

من الضروري أن نحدد ما المقصود بالمديونية الخارجية، وذلك لأن الأرقام الفعلية للمديونية المستحقة على الدول النامية تتجاوز بكثير ما تشير إليه البيانات الإحصائية التي تنشرها المصادر المحلية أو الدولية عن الديون الخارجية لبلد ما أو مجموعة من الدول.

أ- المقصود بالمدىونية الخارجية:

هي تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد وطني ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها، ويكون الدفع إما عن طريق الحكومة الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو عن طريق الهيئات المستقلة والأفراد والمؤسسات الخاصة لظالما أن الحكومات الوطنية أو الهيئات العامة الرسمية ضامنة للالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة (طايبي، 2008، ص56).

يلاحظ أن هذا التعريف لا يتضمن عناصر الدين التالية:

- الديون الخارجية التي تقل مدتها عن سنة.
- الديون المستحقة على الأفراد والهيئات الخاصة إذا كانت ديون غير مضمونة من جانب الحكومات أو الهيئات العامة الرسمية.
- الارتباطات الخارجية التي لم يوافق عليها بعد من حيث حجمها وشروطها.
- غالبا لا تتضمن أرقام الديون الخارجية القروض العسكرية.
- الديون مستحقة الأداء بالعملة المحلية للبلد المدين، مثل ديون فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية لبعض الدول النامية وتدفع بعملة الدولة المدينة.
- وأخيرا وليس ذلك أقل أهمية، لا تتضمن الأرقام المنشورة عن الديون الخارجية للبلدان النامية للالتزامات الناشئة عن تواجد الاستثمارات الأجنبية الخاصة في هذه الدول.

ب- تعريف المدىونية الخارجية من طرف الهيئات الدولية:

ينظم دليل (إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها) أو ما يعرف (بالمرشد) كافة الأمور المتعلقة بمسألة تعريف وتصنيف الديون الخارجية للدول. وقد تم إعداد هذا الدليل من خلال التنسيق بين ثماني مؤسسات دولية وهي:

1. بنك التسويات الدولية
2. أمانة الكومنولث
3. المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي
4. صندوق النقد الدولي

5. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

6. أمانة نادي باريس

7. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

8. البنك الدولي

ووفقاً لهذا الدليل فإن الدين الخارجي (external debt) يعرف بأنه: المقدار القائم من الخصوم الجارية الفعلية وليس الاحتمالية على المقيمين¹ في اقتصاد ما في أي وقت معين، لغير المقيمين، والتي تقتضي أداء مدفوعات من جانب المدين لسداد الفائدة و/أو المبلغ الأصلي عند نقطة أو نقاط زمنية في المستقبل (صندوق النقد الدولي، 2003، ص14)

• ويلاحظ أن تعريف الدين الخارجي قائم على الفكرة القائلة بأنه إذا كان المقيم يتحمل خصوماً جارية لصالح غير مقيم تتطلب مدفوعات مستقبلية وفاءً بالمبلغ الأصلي و/أو الفائدة فإن هذه الخصوم تمثل مطالبة مستقبلية على موارد اقتصاد المقيم، وبالتالي تكون ديناً خارجياً على هذا الاقتصاد.

2.2.2 معجم المصطلحات الخاصة بالديون الخارجية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص267):

■ **مجموع الدين العام الخارجي القائم في الذمة:** يتكون من الدين طويل الأجل الحكومي والمضمون حكومياً، والدين الخاص طويل غير المضمون، واستخدام تسهيلات صندوق النقد الدولي، ويتضمن الأرقام المعلنة فقط.

■ **الدين العام طويل الأجل:** هو الدين الذي يزيد أجله الأصلي أو الذي جرى تأجيله، عن عام واحد، والمستحق لغير المقيمين، وواجب السداد بعملة أجنبية، أو سلع أو خدمات.

■ **الدين العام الخارجي:** هو التزام خارجي على دين حكومي، بما في ذلك الحكومة الوطنية، أو إحدى ملحقاتها من أقسام ووكالات، والأجهزة الحكومية المستقلة.

■ **الدين المضمون حكومياً:** هو التزام خارجي على مدين خاص تضمن سداده جهة حكومية.

1 يعنى بالمقيمين: الأفراد أو الجهات المقيمة في بلد ما، وغير المقيمين: الأجانب مؤسسات أو حكومات أو أفراد.

الدين الخاص غير المضمون: هو التزام خارجي على مدين خاص لا تضمنه جهة حكومية.

▪ الدين قصير الأجل: هو الدين الذي يمتد لسنة واحدة أو أقل.

▪ ائتمان الصادرات: يتضمن ائتمان الصادرات من مصادر رسمية، وائتمان الموردين، والائتمان المصرفي المضمون حكومياً أو المؤمن عليه من قبل وكالة ضمان ائتمان الصادرات، سواء كان طويل أم قصير الأجل.

▪ الديون من المصادر الرسمية: وتتضمن كل من:

- القروض متعددة الأطراف من المنظمات الدولية والإقليمية، وغيرها من الوكالات التي يشارك فيها عدد من الحكومات.

- القروض الثنائية من الحكومات ووكالاتها، بما في ذلك المصارف المركزية، ومن الأجهزة الحكومية المستقلة، كصناديق التمويل الوطنية، والوكالات الرسمية لائتمان الصادرات.

▪ الديون من المصادر الخاصة، وتتضمن:

- السندات التي تصدرها جهات خاصة وتباع لجهات أجنبية

- القروض من المصارف والمؤسسات المالية الخاصة

- الائتمان من المصادر الخاصة الأخرى مثل ائتمان المنتجين والمصدرين وغيرهم من

الموردين، والائتمان المصرفي المضمون من وكالة ضمان ائتمان الصادرات

▪ المساعدات الائتمانية الرسمية: هي عبارة عن القروض والمنح المقدمة بشروط مالية ميسرة، من قبل مصادر رسمية، بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشمل قيمة المعونات والمساعدات الفنية. وتعد التدفقات المالية ميسرة، عندما تكون شروط الإقراض الخاصة بها أكثر مواتاة للمقترض.

▪ عنصر المنحة: يستخدم عنصر المنحة لبيان ومقارنة درجة اليسر في المساعدات المقدمة بموجب مختلف الشروط، التي تشمل فترة السماح ومدة السداد وسعر الفائدة، علماً بأن سعر الخصم المستخدم تقليدياً في حساب القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض هو 10%.

▪ **خدمة المديونية:** وهي مبالغ مدفوعات الفوائد والأصول معا. إن خدمة المديونية الفعلية تطابق سلسلة مبالغ الفوائد وأصل الدين المدفوعة بهدف تسديد الدين، مضافا إليها متأخرات الفوائد.

2.2.3 تصنيف الديون الخارجية (عودة، 2013، ص11) :

2.2.3.1 تصنيف القروض الخارجية حسب مصدرها:

أولاً: القروض الرسمية (Official Loans):

وهي القروض المقدمة من حكومات دول الفائض والهيئات والوكالات الرسمية والتي عادة ما تكون بشروط ميسرة، وهي نوعان:

✓ القروض الثنائية (Bilateral Loans)

بين حكومتين وغالباً ما تسود الاعتبارات السياسية فيها على الاعتبارات الاقتصادية، كأن يتوجب على الدولة المقترضة أن تمنح تسهيلات عسكرية للدولة المقرضة أو أن تصوت لصالحها في المحافل الدولية.

✓ القروض متعددة الأطراف (Multilateral Loans) :

وهي القروض التي تقدمها أطراف أو منظمات دولية أو إقليمية وتختلف باختلاف الهيئات المانحة لها، إذ تعكس في الغالب وجهة نظر الدول التي تسيطر على هذه المنظمات ومنها:

- البنك العالمي
- مؤسسة التمويل الدولية
- هيئة التنمية الدولية
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
- البنك الإسلامي للتنمية
- صندوق التنمية الأوروبي
- البنك الأوروبي للاستثمار

– البنك الإفريقي للتنمية

– المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا

ثانياً: القروض الخاصة (Private Loans):

وهي قروض ممولّة من المصادر الخاصة (غير الرسمية) وتمنح من قبل كبرى البنوك الأجنبية الدولية إلى الحكومات أو إلى مؤسساتها. وعادة ما تكون قصيرة الأمد ومعدلات الفائدة عليها تتسم بالارتفاع، وتتبع أهميتها للدول المقترضة من خلال قدرتها على تخفيف مخاطر السيولة والعجز في موازين مدفوعاتها. كذلك في حالة عدم كفاية القروض الممنوحة من الجهات الرسمية ومن أهم أنواعها:

✓ **قروض المصدرين الخاصة:** قروض تقدمها الشركات وكبار المصدرين لتوريد السلع والخدمات للدول المدينة شريطة أن تكون مضمونة من قبل الحكومات، وبأجل لا تزيد عن خمس سنوات ويحدد معدل الفائدة طبقاً لأسعار الفائدة السائدة في الأسواق المالية للدولة الدائنة.

✓ **قروض البنوك التجارية:** وهي تسهيلات توفرها البنوك التجارية الأجنبية الخاصة لتمويل العجز المؤقت في حصيلة الدول النامية من النقد الأجنبي، وهي قصيرة الأجل، وتحدد أسعار الفائدة كما هي سائدة في البلد الدائن وهي مرتفعة غالباً.

2.2.3.2 تصنيف القروض حسب فترة السداد (البحيبي، 2002):

1- القروض الخارجية طويلة الأجل (Long-term External Loans):

وهي قروض تسدد على فترات طويلة الأمد تزيد عادة على 5 سنوات سواء بالنقد الأجنبي أو بالسلع والخدمات.

2- قروض متوسطة الأجل (Medium-term External Loans):

تسدد خلال فترة زمنية بين أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات، وترتبط عادة بالخطط الاقتصادية متوسطة الأجل.

3- قروض قصيرة الأجل (Short-term External Loans):

وهي التي تستحق في اجل اقل من سنة، وتتصف بأنها قروض تجارية تقدم لتمويل عمليات التجارة الخارجية أو لمواجهة عجز مؤقت في الموازنة.

وفقاً لدليل (المرشد) فان الدين الخارجي طويل الأجل هو الذي يبلغ اجل استحقاقه أكثر من سنة واحدة. أما الدين قصير الأجل فهو الذي يبلغ اجل استحقاقه سنة واحدة فأقل .

2.2.4 أنواع القروض الخارجية

2.2.4.1 أنواع القروض الخارجية حسب طبيعتها (الجباري، 2009، ص 13):

1. القروض الخارجية للأغراض الاقتصادية: وتستخدم لأغراض تمويل التنمية في الدول النامية.

2. القروض الخارجية للأغراض الاستهلاكية: وتستخدم هذه القروض لمواجهة زيادة الطلب الاستهلاكي في الدولة النامية، وقد تكون قروض نقدية أو عينية.

3. القروض الخارجية للأغراض العسكرية: وهي القروض الموجهة للأغراض العسكرية كما في حالة التأهب لدخول حرب أو في حالة دخول الدولة في حرب فعلاً. وبالتالي فهي قروض ليس لها أي مردود اقتصادي لأنها قروض غير إنتاجية.

2.2.4.2 أنواع القروض الخارجية حسب شروط تقديمها (الجباري، 2009، ص 13):

1. القروض الميسرة (Soft Loans): تتميز بطول فترة الاستحقاق (Maturity Period)، ووجود فترة سماح (Grace Period) وانخفاض معدلات الفائدة عليها. وهي عادة قروض رسمية حكومية أو متعددة الأطراف.

2. القروض الصعبة (Hard Loans): تتميز بقصر فترتي السماح والاستحقاق، وارتفاع معدلات الفائدة عليها حيث انها تقرض بشروط تجارية. وعادة ما تكون هذه القروض قروض خاصة.

2.2.4.3 أنواع القروض الخارجية حسب محتواها (الجباري، 2009، ص13):

1. قروض نقدية (Cash Loans): وهي مبالغ نقدية يحصل عليها البلد، وتكون عادة بالعملات الأجنبية كالدولار واليورو والين.
2. قروض سلعية (Goods Loans): وهي تدفقات سلعية يمكن سدادها سلعياً أو نقدياً حسب العقد.

2.3 الأسس النظرية للحاجة إلى التمويل الخارجي

تلجأ الدول النامية للتمويل الخارجي لحل مشكلة تكوين رأس المال التي غالباً ما يساهم في إحداثها ثلاثة أنواع من العجز (عجمية وقريصة والعقاد، 1983، ص121):

1. وجود عجز في المدخرات بالمعنى المالي بحيث يكون معدل الميل إلي الادخار منخفضاً وغير قادر على توفير أموال كافية لتمويل برنامج استثماري بالحجم المطلوب.
2. وجود نقص في المدخرات بالمعنى الحقيقي حيث تكون توجهات أفراد المجتمع نحو الاستهلاك التفاضري وعدم إطلاق موارد كافية لتنفيذ الاستثمار المخطط.
3. ويجمع العجز الحاصل بنوعيه الحقيقي والمالي يتحدد عجز الادخار الكلي ويطلق على هذا العجز "فجوة الموارد المحلية"، ويقاس حجم هذه الأخيرة بالفرق بين الموارد الاستثمارية الكلية المطلوبة خلال فترة زمنية معينة وبين المدخرات الوطنية التي يمكن تحقيقها خلال نفس الفترة.

وبما أن الموارد المحلية تكون غير ملائمة لإنتاج السلع التي تتطلب درجة عالية من التطور التكنولوجي والمطلوبة لعملية التنمية، فإن البلد يواجه عجزاً في الصرف الأجنبي "الفجوة الخارجية" للتعويض عن الفجوة الأولى وهو ما يشار إليه في الأدبيات الاقتصادية بنموذج الفجوتين (حامد، 2000، ص271).

تستفاد أساسيات هذه الحقيقة من المعادلات التعريفية للدخل القومي التي توضح الترابط المتناظر بين الفجوتين من جهة والحاجة إلى التمويل الخارجي من جهة أخرى إذ أن:

فجوة الموارد المحلية = فجوة التجارة الخارجية = الحاجة إلى التمويل الخارجي.

نموذج الفجوتين:

ظهرت على ساحة الفكر الاقتصادي بعض النماذج والأبحاث الرياضية التي حاولت أن تربط بين مشكلة نقص الموارد المحلية في هذه الدول وبين العجز الحادث في موازينها التجارية. ومن هذه النماذج **نموذج الفجوتين**. وهو أبسط النماذج وأكثرها دلالة في تبيان العلاقة بين هاتين المشكلتين (زكي، 1985، ص19).

ويمكن القول أن تمويل تكوين رأس المال في كل اقتصاد بشكل عام يعتمد على المصادر الثلاثة التالية:

1. الادخار المحلي
 2. موارد التجارة الخارجية
 3. المنح والقروض والاستثمار الأجنبي في الداخل (الموارد الخارجية للتمويل).
- إن مدى الاعتماد على المصدر الثالث يعتمد على مدى كفاية المصدرين الأولين.

وتعاني اقتصاديات الدول النامية بشكل عام من نقص في الموارد اللازمة لبناء الهيكل الإنتاجي للاقتصاد وينشأ عن ذلك فجوتان تمثلان أهم صور الاختلال في التوازن الاقتصادي القومي. وهما:

الفجوة الأولى: وهي فجوة الموارد المحلية أو فجوة (الادخار - الاستثمار) وتتمثل في عدم كفاية الادخار المحلي المتاح لمواجهة متطلبات الاستثمار المستهدفة.

الفجوة الثانية: وهي فجوة التبادل الخارجي (أو فجوة النقد الأجنبي) وتتمثل في عدم كفاية موارد التصدير في مواجهة حاجات الاستيراد.

وهذا ما يعرف بنموذج الفجوتين.

ومن خلال هذا النموذج يمكن إثبات أن هناك تطابقاً بين فجوة الموارد المحلية (الفجوة بين الادخار والاستثمار) وفجوة التجارة الخارجية (الفجوة بين الصادرات والواردات) وأن الفجوتين لا بد لهما أن تتساويا خلال أي فترة مضت، أي أن (عودة، 2013، ص12) :

$$(الاستثمار - الادخار) = (الواردات - الصادرات)$$

ويمكن إثبات المعادلة السابقة بالرجوع إلى معادلة الناتج المحلي الأساسية هي:

$$Y = C + I + X - M$$

$$Y + M = C + I + X \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن:

- (Y): إجمالي الناتج المحلي
- (M): الواردات من السلع والخدمات
- (X): الصادرات من السلع والخدمات
- (C): الاستهلاك النهائي
- (I): إجمالي الاستثمار

المعادلة (1): تعني أن حجم السلع والخدمات التي توضع تحت تصرف المجتمع خلال فترة معينة والتي تتكون من الناتج المحلي (Y) والواردات (M)، إنما تستخدم في ثلاثة أغراض رئيسية وهي: الاستهلاك الجاري (C) والاستثمار (I) والصادرات (X).

وحيث أن الناتج المحلي يولد دخلاً مساوياً له، وأن هذا الدخل يستخدم في تمويل الاستهلاك الجاري وتكوين المدخرات أي أن:

$$Y = C + S \dots\dots\dots(2)$$

من معادلة (1) ومعادلة (2):

$$C + S = C + I + X - M$$

$$I - S = M - X \dots\dots\dots(3)$$

إن فائض الواردات عن الصادرات يظهر في صورة عجز في الميزان التجاري ضمن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للدولة. وبالتالي فإن هذا العجز لا بد وأن يمول عن طريق تدفق صافي لرأس المال الأجنبي (F) أي أن:

$$M - X = F$$

وبالتالي فان معادلة (3) تصبح كما يلي:

$$I - S = M - X = F \dots\dots\dots(4)$$

إن المعادلة (4) تعني أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد القومي خلال فترة معينة بشكل يزيد عما أمكن تدبيره من المدخرات المحلية لا بد وان تتم عن طريق إحداث فائض في الواردات، ويمول هذا الفائض عن طريق انسياب صافي لرأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد القومي خلال نفس الفترة.

وهذا ما يقصد به أن (فجوة الموارد المحلية: الاستثمار - الادخار المحلي) لا بد وان تتساوى مع (فجوة التجارة الخارجية: زيادة الواردات عن الصادرات) وذلك في أي فترة سابقة (Ex-Post).

وقد لا تتساوى الفجوتين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية لفترات مستقبلية منظورة لأن هناك العديد من العوامل المؤثرة في هذا التغير، فتغير أسعار الفائدة والدورات الاقتصادية التضخم والكساد، وتغير السياسات وأنماط الاستهلاك وكذلك قرارات الاستثمار والادخار وسياسات الاستيراد والصادرات لا تقوم بها نفس مجموعة المستثمرين في الفترات المستقبلية اللاحقة وكذلك تبدل ظروف الأسواق الدولية تجعل من الفجوتين لا تتساويان إلا في الأمد القصير (زكي، 1978، ص44).

2.4 أزمة الديون كجزء من أزمة هيكلية متعددة الأبعاد

تعيش البلدان العربية أزمة اقتصادية خانقة منذ عقود عديدة، وهي أزمة بنيوية في طبيعتها، فلا هي أزمة ظرفية عابرة، ولا هي أزمة قطاعية أو دورية، بل أزمة هيكلية متعددة الأبعاد ازدادت تشابكا وتعقيدا منذ السبعينيات مع بروز العديد من الأزمات مثل أزمة النظام النقدي وأزمة المديونية وأزمة الطاقة وأزمة الغذاء وأزمة البطالة. هذه الأزمة الهيكلية طال أمدها حتى أصبح الخروج منها أصعب بكثير من ذي قبل (طاحون، 2002، ص30).

وتتعرض هذه الأزمة بصفة خاصة في عجز الموازنات العامة وميل إلى التضخم مع الركود وأزمة مديونية خانقة. ويعتقد العديد من المسؤولين والمهتمين بالأوضاع الاقتصادية الدولية

أن الأزمة لا تكمن في نمو السكان إذ إن زيادة السكان ما هي إلا زيادة بطيئة، لكن الخلل يكمن في بطء الزيادة في حجم الإنتاج وتدنيه.

فكل مولود يعتبر وحدة استهلاكية لكنه في الوقت نفسه وحدة إنتاجية ومن المفروض أن هذا الفرد له دخل يخصص جزءا منه للاستهلاك وجزءا للادخار وجزءا للاستثمار. فزيادة السكان لا تكون عقبة في طريق التنمية إلا عندما تكون حوافز الأفراد ونوعية مهاراتهم لا تتفاعل على النحو الذي يزيد الزيادة الكافية في حجم الإنتاج وهذا جوهر الأزمة الاقتصادية.

ولا سبيل إلى فهم الأزمة الممتدة منذ السبعينيات إلا بإمعان النظر في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالسمات البارزة للأزمة والتي تشكل قاسما مشتركا بين الأقطار العربية يمكن حصرها في الظواهر التالية:

1- أزمة نمو:

برزت هذه الأزمة في وسط السبعينيات في بعض الأقطار العربية وبداية الثمانينيات في أقطار أخرى، وتمثلت في تباطؤ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وهبوطها إلى مستويات دنيا وصلت دون الصفر في بعض الأحيان. وقد أنتج هذا الوضع هبوطا في الإنتاج ولاسيما في الإنتاج الزراعي الذي تحكمه عادة في هذه المنطقة العوامل الطبيعية أكثر من العوامل البشرية، إذ زادت الفجوة الغذائية (19 مليار دولار) نتيجة تخلف هياكل الملكية الزراعية وأساليب الاستغلال الزراعي من جهة، وسيطرة الدول الكبرى على التجارة الدولية للغذاء من جهة أخرى. وبرزت الأزمة الغذائية معززة أزمة النمو العام لتكريس التخلف والتبعية في هذه البلدان (الجزيرة نت، 2004).

2- تدهور مستوى الدخل الحقيقي للفرد:

تميل مستويات المعيشة في البلدان العربية نحو الهبوط بين الغالبية العظمى لسكانها، وتوضح هذه الحقيقة ليس فقط بين الدول الفقيرة (دول العجز كما يسمونها) مقارنة ببعضها بعضا، وإنما أيضا بين الفقراء والأغنياء داخل القطر الواحد. ويعتمد الاقتصاديون معيارا متوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس لدرجة التخلف الاقتصادي في بلد ما، فإذا كان هذا المعيار في انخفاض فإن ذلك تعبير عن تدهور مستوى المعيشة للأفراد كما وكيفا ويترجم ذلك

في صورة دخل حقيقي منخفض (قياسا بالمؤشر العام للأسعار) وسكن غير ملائم وصحة متدهورة وتعليم متواضع ومعدلات وفيات أطفال مرتفعة ومتوسط عمر قصير وبصفة عامة إحساس مختلط من عدم الارتياح واليأس معا (ولد عبد الدائم، 2004، ص3).

وحتى لا تكون الصورة قائمة تماما فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي في أغلب البلدان العربية لم يشهد النمو المطلوب قياسا بالتطور المستمر للأسعار وتكاليف المعيشة من جهة وتدهور القوة الشرائية نتيجة التخفيض المتواصل في قيمة العملات المحلية. وإن كان الأمر متباينا بعض الشيء من قطر لآخر، فإن الاتجاه العام هو تدني مستوى دخول الأفراد باستثناء الدول النفطية، الشيء الذي يعكس مستويات معيشة منخفضة، إذ أصبح دخل الفرد لا يكفي لمواجهة الاحتياجات الأساسية للغالبية العظمى من السكان (الغذاء، السكن، الصحة، التعليم، المواصلات، الخدمات الأساسية) (ولد عبد الدائم، 2004، ص4).

3- التدهور في حجم المدخرات الاختيارية للأفراد:

تعاني الدول النامية من انخفاض مستويات الإنتاجية، واتجاهها التنافسي بالنسبة لمعظم عناصر الإنتاج الذي يرتبط بدوره بعلاقة سببية تبادلية مع عدد آخر من العقبات لعل أوضحها ذلك القصور في قدرة الاقتصاد على تكوين المدخرات حيث تظهر الإحصائيات الأخيرة بهذه الدول أن نسبة الادخار المحلي أخذت بالتدهور المستمر الأمر الذي أصبح لا يمكن الاعتماد عليه للوفاء بالغرض التمويلي المتوخى منها عند وضع إطار خطة التنمية الاقتصادية (عبد العزيز، 1989، ص6).

وترجع عوامل التدهور في حجم المدخرات الاختيارية للأفراد إلي الآتي (عودة، 2013، ص4):

1. الارتفاع المستمر في الأسعار بالداخل حيث يؤدي إلى تقليل القدرة على الادخار وتخفيض القوة الشرائية للنقود مما يفقد المدخرات النقدية للكثير من قيمتها.
2. ضعف معدلات الفائدة التي تدفعها البنوك على المدخرات، وبالتالي لو حول الفرد قيمتها النقدية إلى مشتريات عينية حسب الأسعار الجارية لوجد أنها محدودة بالدرجة التي لا تعادل حرمانه الحالي بهدف الادخار .

3. النمط الاستهلاكي المقترن بالفوارق الداخلية الكبيرة.

4- أزمة بطالة:

سجلت السنوات الأخيرة ارتفاعا لمعدلات البطالة بلغ ما بين 15 و 20% في أغلب البلدان العربية -خصوصا غير النفطية- نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية وانسداد الآفاق وبروز ظاهرة الهجرة المضادة.

والملاحظ في هذا الصدد شيوع ما يسمى بالبطالة الهيكلية وهي ذلك الشكل من البطالة الذي يظهر في عدم التناسب (أو الإخلال) بين الوفرة المتزايدة لليد العاملة مقابل ندرة العوامل الاقتصادية الإنتاجية الأخرى مثل الموارد الطبيعية ورأس المال والتنظيم (الجزيرة نت، 2004).

5- أزمة عجز في ميزان المدفوعات:

هذه معضلة أخرى من المعضلات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصاديات العربية والتي لم تستطع الاختيارات الاقتصادية مواجهتها. إننا في حقيقة الأمر إزاء حلقة دائرية خبيثة، فأزمة النمو تنتج حالة من الركود مصحوبة بموجة تضخمية حادة، ينعكس التضخم بدوره في تردي شروط التبادل التجاري مع الخارج وهذا يزيد عجز ميزان المدفوعات ويدفع إلى مزيد من الاستدانة الخارجية ويزيد التضخم الذي يؤدي إلى الركود ومن ثم إلى هبوط معدلات النمو وهكذا (طاحون، 2002، ص32).

إن استمرار عجز موازين المدفوعات إنما يعبر عن الخلل الهيكلي الكامن في اقتصاديات تلك البلدان التي تعتمد على تصدير المواد الأولية أساسا واستيراد المواد الاستهلاكية الأساسية والسلع والآلات الرأسمالية الوسيطة للإنتاج. هذا الخلل لا بد أن يؤدي إلى تراكم التدهور لشروط التبادل التجاري مع الخارج نتيجة ميل أسعار المواد الأولية للانخفاض والارتفاع المستمر في أسعار الواردات الاستهلاكية والصناعية.

وهذا هو جوهر قضية التنمية المطروحة على البلدان المتخلفة بإلحاح بصورة عامة. لقد وقعت أغلبيتها الساحقة في فخ التنمية ذات التوجه نحو الخارج، بمعنى تحويل هياكل الإنتاج المحلي نحو التصدير وتوجيهها كليا لاحتياجات الأسواق الخارجية بهدف الحصول على مزيد

من العملات الأجنبية لتحسين ميزان المدفوعات. ولكن نظرا لتخلف البنية الاقتصادية والاجتماعية بتلك الدول وقلة الموارد التقليدية لتمويل الإنفاق العام لجأت هذه البلدان إلى الإسراع بالتممية وتغطية عجز ميزان المدفوعات عن طريق التمويل الخارجي (الجزيرة نت، 2004).

6- أزمة غذائية:

نتيجة لتخلف قطاعات الإنتاج من جانب، والنمو المتسارع في استهلاك الغذاء من جانب آخر، شهدت اقتصاديات الدول العربية أزمة هائلة في المجال الغذائي تمثلت في تفاقم العجز الغذائي وحصول فجوة غذائية حادة وانتشار ظاهرة الجوع وسوء التغذية في البعض من هذه الأقطار.

والمقصود بالفجوة الغذائية الفرق بين الحاصل من إنتاج المواد الغذائية والطلب عليها من أجل الاستهلاك، وهو تعبير عن عدم قدرة البلد أو البلدان على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية السكان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية والأساسية لنمو السكان وبقائهم في صحة جيدة. (ولد عبد الدائم، 2004، ص3)

ونظرا لخطورة الأزمة لم تعد مشكلة العجز الغذائي مجرد مشكلة اقتصادية زراعية بل تعدت ذلك لتصبح قضية سياسية إستراتيجية ترتبط بالأمن الوطني والإقليمي. وأصبح الغذاء سلاحا إستراتيجيا في يد الدول المنتجة والمصدرة للحبوب تضغط به على الدول المستوردة لتحقيق أهداف سياسية (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2011، ص14).

ولا شك في أن هذه المساعدات الغذائية تجعل الدول التي تحصل عليها في تبعية غذائية من شأنها أن تربطها بسياسة الدول المحتكرة للغذاء وتمنعها من ممارستها حقها في الاختيار.

7- أزمة مديونية:

لقد ترتب على الاختلال المزمن في موازين المدفوعات للدول العربية تراكم المديونية الخارجية وتفاقم أعبائها بشكل يثير الانتباه ويدعو للفرع، فقد بلغ حجم الدين القائم في ذمة الدول العربية المقترضة حوالي 156 مليار دولار عام 2000 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر/أيلول 2001).

وأدى انفجار أزمة الديون على صعيد دولي إلى تفاقم حدة هذه المديونية في بداية الثمانينيات، ووجد صندوق النقد الدولي مبرراً أساسياً للتدخل بشراسة في الشؤون الداخلية للعديد من البلدان المدينة ذات الأوضاع الحرجة، ومن بينها بعض الدول العربية. فاستجابت تلك الدول الواحدة تلو الأخرى لنصائح صندوق النقد الدولي وتوجيهاته وسعت لتطبيق سياساته بكل إخلاص وأمانة.

2.5 الأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي وطاقة الدول على خدمة ديونها الخارجية

تحقيق معدل معين من النمو يتطلب أيضاً معدلاً معيناً من الاستثمار، فإذا كانت الموارد المحلية للمجتمع غير كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة فإن المجتمع سيلجأ إلى مصادر التمويل الخارجي. ومن هنا يجب أن نعطي أهمية لتقدير فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية والأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي وطاقة الدول على خدمة ديونها الخارجية.

2.5.1 أولاً: الأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي

نعلم أن كل الديون الخارجية لا بد وأن تسدد وفق بنود مكتوبة في العقد، وهي تشكل الالتزامات الواجب الوفاء بها على مدى فترة القرض المتفق عليها. قد تكون الديون قصيرة المدى وهي التي لا تزيد مدتها عن سنة واحدة، أو قد تكون متوسطة (أكثر من سنة إلى أقل من سبعة سنوات)، أو طويلة المدى يصل في بعض الأحيان إلى أكثر من عشرين سنة.

يجب على الدول المدينة قبل اتخاذ القرارات الخاصة بعقد القروض، أن تدرس بدقة العبء الذي سينشأ عنها؛ وكذلك مدى قدرة الدولة على الوفاء وتغطية الأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي في السنوات المقبلة، مع دراسة كل التنبؤات الممكنة. سنتناول في هذا المبحث الأعباء الناشئة من التمويل الخارجي التي يتحملها البلد المدين، وهي متمثلة في الأقساط المدفوعة والمتفق عليها في العقد للجهة الدائنة، وهي (جنوحات، 2005، ص 28):

- مدفوعات الفوائد

- مدفوعات أصل الدين

تتمثل مدفوعات الفائدة على القرض في مبالغ محددة ومتفق عليها في العقد بين الطرفين (الدائن والمدين)، وتتفاوت القروض الخارجية في مدى عبء هذه المدفوعات طبقاً لنوعية

القروض المتعاقد عليها ومنه يمكن أن نفرق بين نوعين من القروض، فالنوع الأول يتمثل بالقروض الصعبة والتي تتميز بسعر الفائدة المرتفع وقصر مدتها؛ وبالتالي يكون عبء خدمة ديونها مرتفعا جدا. أما النوع الثاني، فهو عبارة عن القروض السهلة التي تتسم بانخفاض سعر فائدتها وبطول مدة السداد. ومهما يكون نوع القروض الممنوحة فالدولة المدينة مطالبة بتسديد التزاماتها. ولتتمكن من ذلك ينبغي أن يكون الميزان التجاري للدولة يسجل فائضا كافيا. وهذا يعني وجود رصيد من العملة الصعبة يكفي لتسديد ما عليها من التزامات تجاه الدول الدائنة لها. ولهذا يجب أن تلعب سياسة الاقتراض الخارجي دورا هاما في تحقيق هذا الفائض، ويمكن أن يتم ذلك من خلال ترشيد زيادة الصادرات والتقليل من الواردات خاصة الاستهلاكية منها، وإلا واجهت هذه الدولة صعوبات كبيرة في ميزان مدفوعاتها.

2.5.2 ثانيا: طاقة الدول على خدمة ديونها الخارجية

يقصد بطاقة البلد على خدمة ديونها الخارجية مدى مقدرة الاقتصاد القومي على توفير العملة الصعبة اللازمة لتسديد أقساط الديون المتفق عليها، والمتمثلة في أعباء ديونه الخارجية، دون التأثير في القطاعات المختلفة والمتمثلة في الاستهلاك أو الإنتاج أو الاستثمار في الأجلين القصير والطويل.

وتختلف قدرة الدولة على خدمة الديون باختلاف المدى الزمني، ففي الأجل القصير يحكم قدرة الدولة على سداد أعباء ديونها مدى قدرتها على توجيه العملات الأجنبية (القروض) إلى مجالات الاستثمار التي يترتب عليها زيادة الصادرات أو تخفيض الواردات. أما في الأجل الطويل، فإن إسهام القروض الأجنبية في توسيع الطاقة الإنتاجية أو التغيير الهيكلي يحدد طاقة الدولة على خدمة ديونها، بشرط أن يترتب على ذلك زيادة الادخار المحقق على الاستثمار المرغوب. (Kindleberger, 1995, pp.330-340)

أ: طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل القصير

إن مشكلة خدمة أعباء الديون الخارجية في الأجل القصير ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة السيولة أي بعبارة أخرى مدى كفاية و ملائمة وسائل الدفع و الاحتياطات الدولية التي تمتلكها الدولة المدينة لمواجهة الالتزامات الخارجية في الأجل القصير، وبصفة عامة يمكن تقسيم و

دراسة العوامل المحددة للسيولة الدولية لبلد ما، و من ثم قدرة هذا البلد على خدمة ديونه الخارجية في الأجل القصير إلى عوامل ذات طبيعة متقلبة و عوامل ذات طبيعة تعويضية، و عوامل ذات طبيعة جامدة(حسين،2007،ص40).

1- عوامل ذات طبيعة متقلبة

وأهم هذه العوامل حصيلة الصادرات لأنها تتعرض دائما للتقلبات المختلفة وكذلك الزيادة الطارئة في الواردات. ومن أمثلة ذلك تعرض الإنتاج الزراعي لنقص محسوس نتيجة لحدوث كوارث طبيعية.

2- عوامل ذات طبيعة تعويضية

ويقصد بهذه العوامل تلك المصادر من النقد الأجنبي التي يمكن للاقتصاد القومي اللجوء إليها في الأجل القصير لدعم قدرته على الوفاء بالتزاماته الخارجية، حينما يحدث عجز طارئ في حصيلة الدولة من العملة الصعبة، وبشرط أن ترد الدولة ما حصلت عليه من العملات الأجنبية من تلك المصادر حالما تنتهي الظروف الطارئة المسببة للجوء إلى هذه المصادر.

كما تشمل أيضا استخدام الدولة لحقوق السحب المختلفة من الصندوق النقد الدولي.

3- عوامل ذات طبيعة جامدة

وتتمثل هذه العوامل في مجموعة من البنود في الحساب الجاري لميزان المدفوعات للدولة وهي عبارة عن الواردات الضرورية غير قابلة للضغط ومدفوعات خدمة عوائد رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف أنواعها. ويمكن معرفة هذا النوع من الواردات بدراسة هيكل الواردات السلعية للاقتصاد القومي، وأهمها(جنوحات، 2005، ص 29):

Ñ المواد الاستهلاكية الغذائية الضرورية.

Ñ قطع الغيار اللازمة لعمليات الإحلال والتجديد للطاقات الإنتاجية القائمة.

Ñ السلع الوسيطة، مثل مواد الطاقة والمواد الخام اللازمة لتشغيل قطاعات الإنتاج.

Ñ المعدات الإنتاجية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار.

تلك هي العوامل التي تحكم طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل القصير.

ولتحقيق قدرة البلد المدين على خدمة ديونه الخارجية في الأجل القصير لابد من توافر الشروط الأساسية التي تساعد اقتصاده على ضبط المعادلة التالية (عودة، 2013، ص40):

$$X + F > M$$

أو

$$(X + F) - M = D$$

حيث:

X = حصيللة النقد الأجنبي من صادرات الدولة في سنة معينة.

F = الموارد المالية الأجنبية التي تحصلت عليها الدولة في سنة معينة.

M = المبالغ المطلوبة لتمويل الواردات في نفس السنة.

D = مدفوعات خدمة الدين الخارجي (الفوائد + الأقساط) في نفس السنة.

و هذه المعادلة تبين، ببساطة شديدة، أن حصيللة النقد الأجنبي الذي تأتي به كل الصادرات مضافا إليه إجمالي الموارد الأجنبية التي تحصل عليها الدولة في نفس السنة، من القروض المختلفة والمساعدات والاستثمارات الأجنبية، الذي يجب أن تكون مبالغها أكبر من المبالغ المطلوبة لتمويل الواردات، وهنا على الأقل ينبغي أن تساوي المبالغ اللازمة كمدفوعات خدمة الدين الخارجي (الفوائد + الأقساط) في نفس السنة.

ب: طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل الطويل

ترتبط قدرة الدولة على خدمة ديونها والتزاماتها الخارجية في الأجل الطويل بمرحلة النمو الاقتصادي التي تصل إليها الدولة وبطبيعة وسرعة مسار عملية التنمية الاقتصادية. ومن ثم فهي تتوقف على الشروط والأوضاع والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في مدى نجاح أو تعثر عملية التنمية التي يعتمد تمويلها في جزء منه على وسائل التمويل الخارجية. وبعبارة أخرى، تتوقف قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل الطويل على مدى

نجاحها في عملية التنمية، بحيث تتمكن من رفع نمو الادخار وإنتاجية استثماراتها ومعدل نمو الصادرات اللازم لتوفير ذلك القدر من الموارد المالية اللازمة لمواجهة أعباءها والتزاماتها الخارجية والمحافظة على مستوى الجدارة الائتمانية.

لكي تحافظ الدولة على مستوى الجدارة الائتمانية وقدرتها على مواصلة سداد أعباء ديونها الخارجية في الأجل الطويل يجب توافر حد أدنى من مستوى رأس المال يطلق عليه المستوى الحرج لرصيد رأس المال. بحيث إذا أنه ما انخفض رصيد رأس المال الحقيقي عن هذا المستوى تفقد الدولة جدارتها الائتمانية وتفشل في سداد أعباء ديونها الخارجية. ويتوقف تحقيق المستوى الحرج لرصيد رأس المال على تحقيق مستوى معين من الاستثمار يمكنها من خدمة الديون الخارجية.

فالدراسة في هذه النقطة تنحصر في مستوى الاستثمار الذي يتوقف بدوره على معدل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وعبء الدين الخارجي، وهو ما يعبر عنه بالمعادلة التالية (جنوحات، 2005، ص 30):

$$I = a_1 K + a_2 (F - (r + \mu) D) + a_3$$

حيث أن:

=I الاستثمار الإجمالي

=K رأس المال القومي

=a₁ معامل يتحدد وفقا لمستوى الميل الحدي للادخار، أي معامل الإنتاج إلى رأس المال

=F تدفق رؤوس الأموال الأجنبية

=r سعر الفائدة على القروض الخارجية

=μ معدل استهلاك الدين الخارجي

=D رصيد الدين

= a₂ = نسبة تعبر عن مدى إمكانية الحصول على تدفق رأس المال من الخارج، وهي قناة تأثير

رأس المال الخارجي على الاستثمار

= a₃ = مقدار ثابت يتوقع أن يكون موجبا

يتضح من المعادلة السابقة أن تخفيض تدفق رؤوس الأموال الأجنبية أو زيادة أعبائها يؤدي إلى تخفيض مستوى الاستثمار. فالديون الخارجية تعمل كضريبة على الناتج، ذلك لأن الزيادة في إنتاج الدولة المدينة تولد إيرادات يتعين استخدام جزء منها في سداد التزامات الدين الخارجي. أي أن الدائنين يحصلون على جانب من نتائج الاستثمارات التي تحققتهم الدولة. وكلما ارتفع هذا الجزء أدى إلى تقليص الاستثمار وبالتالي قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية.

وكذلك تتوقف قدرة البلد المدين على الوفاء بالمدفوعات الدورية لخدمة ديونه الخارجية أساساً على الكيفية التي يستخدم بها الاقتصاد المدين هذه الموارد الخارجية، ومدى تأثير السياسة التي تطبقها الدولة في استعانتها بالتمويل الخارجي في خلق موارد إضافية لخدمة أعباء هذا التمويل. وتتمثل هذه الصورة في تركيب أو بنية الاقتصاد القومي، ودرجة النمو الذي ينعكس في التغيرات الهيكلية ويظهر بصفة واضحة في هيكل تركيب الميزان المدفوعات خلال كل مراحل النمو. أي أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة لهشاشة الاقتصاد القومي، ذلك كما تظهر هذه الصورة في البنود المختلفة والمركبة لميزان المدفوعات. وتتغير هذه البنود وفقاً للتغيرات التي تطرأ في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي، وأيضاً تتأثر بدرجة النمو الاقتصادي.

فحسب هذا المفهوم يتبين لنا أن المديونية الخارجية للدولة تتأثر بهذا التغير الملحوظ في ميزان العمليات الرأسمالية، وأن التصور يكمن في أنه توجد علاقة تربط بين المديونية الخارجية للدولة، وبين درجة نمو اقتصادها. وقد اتفق الاقتصاديون على أن هناك خمسة مراحل هامة لتحقيق معدل النمو (شقيير، 1958، ص125). وذلك وفق منظور ما يسمى بنظرية مراحل النمو².

و نقوم في المبحث التالي بالتعرض للعوامل المختلفة التي تكمن وراء تفاقم مشكلة الديون الخارجية.

² المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي، المرحلة الثانية: مرحلة الاستعداد للانطلاق، المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق، المرحلة الرابعة: مرحلة الاتجاه نحو النضج، المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الكبير

2.6 أسباب تفاقم مشكلة المديونية الخارجية

أزمة المديونية للدول العربية هي أزمة بنيوية خطيرة وعميقة نابعة من عدم ملاءمة السياسات الاقتصادية المتبعة في الواقع الاقتصادي العربي مع خصوصيات هذه الدول.

وإذا ما حاولنا التركيز على أسباب استئانة الدول وخصوصا الاقتراض من الخارج فيمكن القول إن الدول تستدين من أجل تمويل العجز في ميزان مدفوعاتها، هذا بصفة عامة.

أما بالنسبة للدول العربية فإن هناك عوامل عديدة تصافرت منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي لتأزيم وضع الديون وتفاقمها وانفجارها في السنوات الأخيرة في معظم الدول ذات الأوضاع الحرجة أصلا. ومن أهم تلك الأسباب:

2.6.1 أولاً: الأسباب الداخلية لتفاقم مشكلة المديونية الخارجية

1- الميل إلى الاستثمار من أجل التنمية

ويتطلب كثافة رأس مالية وتكنولوجيا متقدمة وهو ما تفتقر إليه تلك الدول، مما اضطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات والتعاقد مع الخبراء الأجانب وشراء براءات الاختراع وحقوق الصنع (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2011، ص6).

2- سوء توظيف القروض

لقد كانت المبالغة الملحوظة في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي هي سمة السبعينيات وذلك على أمل السداد من مشروعات طموحة تم الاقتراض من أجلها، لكن سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية وتخبطها من فلسفة اشتراكية إلى ليبرالية ومن ليبرالية إلى اشتراكية أدى إلى فشل الكثير من المشروعات. وقد اقترنت عملية الاقتراض في العديد من الأحيان بزيادة كبيرة في الاستهلاك الترفي وفساد الحكومات التي تقترض كثيرا للرفع من مستوى معيشة شعوبها بشكل مصطنع كرشوة لشراء ولاء الشعب وسكوته (طاحون، 2002، ص35).

فإذا ما قمنا بمقارنة بين توظيف الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية وبين توظيفها في الدول العربية سنلاحظ أن الأولى ركزت على استيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية وأخذت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة، لتنتقل في مرحلة لاحقة إلى تصدير رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية، فقد أدركت أن الدول النامية تعتبر أرضية خصبة لاستثماراتها. أما الدول العربية فقد ركزت على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة وأخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام وبأسعار زهيدة. هذا التخصص في إنتاج المواد الأولية أدى إلى تعريضها إلى آثار الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها أسواق هذه المواد والتناقضات التي شهدتها الأنظمة الاقتصادية (الجزيرة نت، 2004).

3- تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج

ويعرف هروب رؤوس الأموال بأنه القيمة الإجمالية لمجموع التدفقات النقدية من الاقتصاد الوطني للخارج سواء استثمارات في شراء السندات والأسهم واذونات الخزينة والعقارات الحقيقية وغيرها (أديب، 1987، ص 98).

في الوقت الذي كانت فيه سياسة الإفراض على قدم وساق لسد فجوة التمويل للمشروعات التنموية، كان الفساد الإداري والمالي والسياسي يعم أجهزة الدولة ومؤسساتها في معظم الدول العربية.

وبشكل عام، تعاني معظم الدول النامية من الفساد بمختلف أشكاله المالي والإداري والسياسي، ونجم عنه نهب جزء كبير من القروض الخارجية تهريبها للخارج مما أدى إلى تراكم الديون وفشل التنمية (صيام، 1996، ص 98).

4- العجز المتزايد في ميزان المدفوعات

أدى العجز المستمر لموازن المدفوعات في معظم الأقطار العربية الناجم عن تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات إلى اختلال تجاري واضح تسبب باللجوء إلى الاقتراض الخارجي وتفاقم المديونية (الفايدي، 2000، ص 7).

5- الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة

أدى هذا التوجه إلى تزايد الحاجة إلى الواردات الغذائية وإهمال الزراعة كدعامة هامة لاقتصاديات تلك الدول، والاهتمام بالصناعة التي تتطلب بطبيعتها كثافة رأسمالية تفوق طاقات أغلب الدول العربية -غير النفطية خاصة- مما أدى للجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذه الصناعات (طاحون، 2002، ص36).

2.6.2 ثانياً: الأسباب الخارجية لتفاقم مشكلة المديونية الخارجية

1- ارتفاع أسعار الفائدة

كان للارتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دوراً حاسماً في استفحال أزمة المديونية، إذ تجاوزت في العديد من البلدان الفوائد الزائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافي الصافي وتكدت البلدان المدينة بمبالغ متزايدة عبر السنين وأصبح بند خدمة الدين يمثل نصيباً هاماً من صافي الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي (الفايدي، 2000، ص8).

2- انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام

أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية (كالبترول والمواد الخام الأخرى) إلى تدهور شروط التبادل التجارية للبلدان المصدرة لهذه المواد، مما أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد من الميل إلى الاستدانة الخارجية (الفايدي، 2000، ص8).

3- آثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية

نظراً لاندماج معظم الدول النامية ومنها الدول العربية في النظام الاقتصادي العالمي وتبعيتها له تجارياً وغذائياً ونقدياً وتكنولوجياً فضلاً عن التبعية العسكرية والسياسية، فإن ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات يؤثر تلقائياً في الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان.

ومنذ بداية الثمانينيات أفرزت السياسات الانكماشية التي طبقتها معظم الدول الرأسمالية

الصناعية حالة من الركود الاقتصادي مصحوبة بالتضخم أصبحت تعرف بالتضخم
الركودي الذي أثر كثيرا في الأوضاع المالية وانخفض حجم العملات الأجنبية فيها، في
الوقت الذي تزايدت فيه مدفوعات خدمة الدين وتفاقت صعوبات الاقتراض الخارجي
وخاصة بعد انفجار أزمة الديون الخارجية عام 1982 (الجزيرة نت، 2004).

2.7 خلاصة الفصل الثاني

نخلص مما سبق إلى أن أزمة المديونية للدول العربية هي أزمة بنيوية خطيرة وعميقة نابعة من عدم ملاءمة السياسات الاقتصادية المتبعة في الواقع الاقتصادي العربي مع خصوصيات هذه الدول. وهي حقيقة أكدتها التقارير الاقتصادية الدولية والدراسات القطرية الخاصة بتحليل أوضاع هذه الدول، كما أن أعباء خدمة هذه الديون قد نمت في السنوات الأخيرة بمعدلات مرتفعة وبلغت حدا حرجا. وأصبح مآزق الديون الخارجية للدول النامية، ومنها الدول العربية، بصورة عامة يستدعي حلا عاجلا قبل بلوغ مستويات يصعب معها حتى التفكير في تحقيق معدلات نمو اقتصادية.

فالتوجهات الاقتصادية لأي أمة من الأمم يجب أن تكون نابعة من التوجهات الكبرى لمنهجها الحضاري وأن تستمد منهجها الاقتصادي من خصوصيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يخصها.

إضافة إلى هذا السبب المركزي تضافرت عوامل داخلية وأخرى خارجية عملت على تفاقم الأزمة، فعلى المستوى الداخلي أدى سوء توظيف الأموال المقترضة وتهريبها والاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة إضافة إلى العجز المستمر في ميزان المدفوعات إلى تفاقم الأزمة. أما على المستوى الخارجي فتتمثل أهم أسباب المديونية في ارتفاع سعر الفائدة في الأسواق المالية الدولية وانخفاض أسعار المواد الأولية التي تعتبر أهم صادرات الدول النامية عموما ومنها الدول العربية- إضافة إلى التضخم الركودي.

غير أنه يجب أن نشير إلى أن أزمة الديون الخارجية يجب ألا نحصرها ونفسرها بأنها مجرد مشكلة سيولة دولية، فهي ذات علاقة وثيقة بتصميم الهيكل الاقتصادي والاجتماعي السائد في تلك البلدان.

إن أخطر آثار المديونية الخارجية يتمثل في شلل جهود التنمية وما يترتب عليه من انعكاسات اجتماعية وسياسية في الدول المدينة وفي تعميق تبعيتها للجهات الدائنة وإلى تعرضها إلى نوع من "الإرهاب المالي الدولي" الذي يستهدف إخضاع القرارات الاقتصادية والسياسية لهذه الدول لنوع صارم من الرقابة والتدخل في الشؤون الداخلية تحت وطأة تفاقم مديونيتها.

الفصل الثالث

آثار الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية

3.1 المقدمة

3.2 التعريف بالتنمية الاقتصادية، تمويلها ومشاكلها

3.3 الآراء الاقتصادية حول علاقة الدين الخارجي بالتنمية الاقتصادية

3.4 دور الديون الخارجية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية

3.5 مشكلة التمويل الخارجي للبلدان النامية

3.6 الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية

3.7 جدولة الديون

3.8 خلاصة الفصل الثالث

3.1 المقدمة:

مهما كان مستوى تطور البلدان العربية فإنها تحتاج في سبيل تحقيق تنميتها الاقتصادية إلى تسريع معدلات النمو الاقتصادي، ولكن تحقيق هذا الهدف يصطدم بجملة من المعوقات والمشاكل. وتتمحور هذه المعوقات في انخفاض حجم المدخرات الوطنية وعدم كفايتها لتمويل عمليات التنمية. لذلك لجأت معظم الدول العربية إلى التمويل الخارجي، لسد النقص في الموارد المحلية وتزويدها بالعملة الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع والخدمات الضرورية للتنمية.

فلا يعتبر التمويل الخارجي بديلا عن الادخار المحلي وإنما مكمل له، ولكن بشرط أن تستخدم الديون الخارجية في تمويل المشاريع المنتجة. ومن المفروض أن تقوم هذه الاستثمارات بدورها المتمثل في زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري. ومن ذلك يتبين لنا، أن طلب الديون الخارجية في حد ذاته ليس عيبا، المهم هو أن يكون طلبها لغرض إنتاجي وليس لغرض استهلاكي.

كما أن دور الديون الخارجية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية متوقف على نمط استخدام هذه الديون في تمويل مشاريع التنمية أي كيف يمكن توظيف الديون الخارجية في تمويل التنمية بشكل فعال ومحكم، بحيث تستطيع الدول المدينة أن تتحكم في خدمات ديونها المستحقة.

وقبل البدء في تحليل آثار الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية، نقوم بالتعريف بالتنمية الاقتصادية وتمويلها وأهم مشاكلها في الدول العربية، ومن ثم الظروف التي أدت بالدول المدينة إعادة جدولة الديون لمواجهة عبء خدمة ديونها الخارجية، باعتبار ذلك أحد البدائل المتاحة أمام الدولة المدينة التي تواجه صعوبات في خدمة ديونها الخارجية.

3.2 التعريف بالتنمية الاقتصادية، تمويلها ومشاكلها

3.2.1 مفهوم التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية عبارة عن مجموعة من الإجراءات تتخذ عن قصد من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة بمعدل أكثر من زيادة نمو السكان(الحوالي، 2013،ص3).

إذا فهي عملية متعددة الجوانب، لها ركائزها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية(شايب، 2004، ص52). وحتى يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تلك الركائز يلزم الإلمام بالمؤثرات والمشاكل والسياسات والتوجهات الموجودة في المجتمع.

ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية حسب اختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة. فبالنسبة للمؤشرات التقليدية، تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي، أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي(شايب، 2004، ص52)، والمؤشر الاقتصادي البديل الآخر للتنمية هو قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات نمو في الدخل الفردي تفوق معدلات نمو السكان. هذا وتستخدم عادة معدلات نمو الدخل الفردي بالمعيار الحقيقي، أي باستبعاد أثر التضخم النقدي كمقياس للتحسن الاقتصادي للسكان، أو بكمية السلع والخدمات المتاحة للفرد.

3.2.2 تعريف التنمية الاقتصادية

يقصد بالتنمية الاقتصادية تلك " التغيرات التي تحدث في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية، وينتج عنها تحقق النمو الاقتصادي للمجتمع"(صايغ، 1985، ص13).

تعددت تعاريف التنمية، فمن المفكرين من يعرفها على أنها:

"تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤوليات(قنوص، 1999،ص97)".

كما يعرفها البعض الآخر من المفكرين " أن التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل" (معروف، 2005، ص11).

ويعرفها آخرون بأنها " هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة" (إبراهيم، 2000، ص499).

وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية "هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى أحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء" (عجمية، وناصف، 2003، ص76).

وتعرف التنمية أيضا، بأنها "مجموعة من التبادلات التي تحدث في مجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتيا في مدة قصيرة من الزمن" (الحاج، 1998، ص186).

نستخلص مما سبق أن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية خاصة، وهذا يعتمد على أمور عدة، أهمها زيادة الاستثمار. وهنا يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية التي تساعد على تطوير الاقتصاد وتحقيق الأهداف المطلوبة.

إن التقدم الاقتصادي المتمثل في الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي (النمو الاقتصادي)، يعتبر شرطا مهما ولكنه غير كاف لعملية التنمية بمفهومها الشامل. فالتقدم الاقتصادي يمثل الجانب المادي أو الكمي لعملية التنمية التي لا بد أن ترافقها تحولات نوعية اجتماعية وسياسية، من شأنها أن تدعم مسيرة التنمية.

وبكل تأكيد فإن أساس التنمية الاقتصادية هو الاعتماد على الذات، فلا يمكن أن تتحقق التنمية المنشودة إذا اعتمدت الدولة بشكل كلي على استيراد كامل للتكنولوجيا وأدوات الإنتاج. فالقدرة على صناعة وتطوير السلع الإنتاجية تعتبر الطريق الرئيسي السليم نحو التنمية الاقتصادية الحقيقية.

3.2.3 معوقات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية

تواجه التنمية الاقتصادية في الوطن العربي مجموعةً من المشاكل، منها:

أولاً: مشاكل داخلية وهي تتمثل في عدم كفاية رؤوس الأموال وتخلف وسائل الإنتاج وكذلك الحلقة المفرغة للفقير. حيث أن انخفاض مستوى الصحة يؤدي لانخفاض مستوى المقدرة على العمل وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاجية، الأمر الذي يتمخض عنه انخفاض مستوى الدخل الحقيقي، فانخفاض مستوى الصحة. وهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم، إذ أن انخفاض مستوى التعليم يؤدي لانخفاض مستوى المهارة الفنية وبالتالي إلى انخفاض مستوى الدخل فانخفاض مستوى التعليم (جنوحات، 2005، ص32).

ثانياً: مشاكل خارجية: وتتمثل في التبعية الاقتصادية، حيث أن الحصول على الآلات والمهارات اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية يتم باستيرادها من الدول الصناعية. كما أن الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية يكون مردودها يعود أساساً للدولة المستثمرة (جنوحات، 2005، ص32).

وهناك مشاكل داخلية أخرى من أهمها :

1- انخفاض مستوى تراكم رأس المال والاستثمار والادخار في البلدان العربية

إن ارتفاع نسبة التراكم في الدخل القومي لا تؤدي حتماً إلى حل مشكلة تمويل الاستثمارات الضرورية، ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار كمية التراكم وخاصة في الدول العربية. وفي مرحلة تحديث الاقتصاد الوطن واستيراد التكنولوجيا، يُكون الحجم المطلق للتراكم أهم من مؤشر ارتفاع نسبة التراكم. أما عن الاستثمارات الخارجية فهي عبارة عن المؤسسات والمشاريع التي يتم إقامتها في دولة ما ولكن بتمويل خارجي ومن قبل دولة أخرى، سواءً قام بذلك الأفراد أو المؤسسات. ونعني بالاستثمار دائماً، ما يضاف إلى رصيد المجتمع من رأس المال مثل تشييد مباني سكنية جديدة، مصانع جديدة، آلات جديدة؛ وذلك فضلاً عن أية إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع تامة الصنع أو نصف المصنوعة (الكفري، 2004، ص3).

إن عملية التنمية تحتاج إلى تراكم لرأس المال يتزايد باستمرار، حين يجب أن يتم استخدام كامل مدخرات الأفراد والمجتمع عن طريق خلق فرص كافية للاستثمار - قد تكون الدول العربية الغنية بالنفط لا تعاني من هذا النوع من الصعوبات - إلا أن بقية الدول العربية تواجه هذه المشكلة التي تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى. والسبب الأساسي في ذلك أن غالبية المجتمع في الدول العربية على حالة من الفقر لا تسمح لهم بمجرد التفكير بالادخار الذي يعتبر من أهم ركائز التنمية الاقتصادية (عبد المهدي، والموندي، 1980، ص38).

إن أهم ما يحتاج إليه المجتمع في بداية مسيرته التنموية هو تكوين بنية تحتية مناسبة، إضافة إلى إنشاء وتأسيس وحدات إنتاجية عصرية التي تقوم بتأمين السلع والخدمات الضرورية لأفراد المجتمع. وهذا يحتاج طبعاً إلى تخصيص جزء كبير من التراكم الرأسمالي المحلي للاستثمار قصد استحداث وتطوير وسائل الإنتاج المادية، التي تساهم في إنتاج السلع والخدمات الأزمة لتلبية احتياجات المجتمع الأساسية. فإن انعدام الموارد المالية، وضعف التراكم والاستثمار في الدول العربية المدينة يؤدي إلى عدم تمكن القطاع العام أو القطاع الخاص من بناء وتنفيذ المشروعات التنموية الجديدة (الكفري، 2004، ص3).

2- النمو الديموغرافي في البلدان العربية

يعتبر ارتفاع معدل تزايد السكان العقبة الهامة في طريق التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، بحيث تكون معدلات زيادة الإنتاج السنوي تعادل أو تقل عن معدل تزايد السكان، مما يزيد البلدان الفقيرة فقراً. حيث أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان تفرض عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني، فهي تستنفذ الموارد المتاحة بصورة أسرع (الكفري، 2004، ص1)

لقد استطاعت بعض البلدان العربية أن تتجح في الحد من زيادة السكان، ودول عربية أخرى استطاعت أن تبدأ بدايات سليمة في سبيل الوصول إلى الهدف ذاته، كما أن هناك بعضها لم يتمكن من خفض معدل تزايد السكان، مما أدى جزئياً إلى عرقلة سير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها (الكفري، 2004، ص1).

ولا شك أن تنمية الطاقات البشرية هي عماد مشروع التنمية في أي مجتمع، ولكنها تكتسب أهمية خاصة في الوطن العربي، فعلى خلاف الأفكار الشائعة عن ثراء الوطن العربي، ليست المنطقة

العربية الغنية، في الأجل الطويل إلا بالبشر، و فقط إذا تمت تنمية طاقات العرب بما يمكنهم من المشاركة الفاعلة في مشروع التنمية(العربي، 1984، ص62).

إن عملية بناء الإنسان عملية شاقة جداً وتتطلب العديد من الجهود، ولا يمكن الاستفادة القصوى من الطاقات البشرية في الوطن العربي، إلا من خلال بناء الإنسان عن طريق، التعليم وتطويره. وهذا يتضمن محاربة الأمية والقضاء عليها، وتطوير ملكات النقد والتعبير والإبداع. إضافة إلى ذلك يحتاج بناء الإنسان العربي إلى رفع المستوى الصحي، وتوفير الغذاء الكامل، وتأمين الوقاية والعلاج من الأمراض. أي بصورة إجمالية تأمين الحاجات الإنسانية الضرورية التي تحفظ كرامة الإنسان. وأن التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي يؤثر ويتأثر في المعدل السنوي لنمو السكان. حيث يلاحظ أن الدول ذات المعدل المنخفض لنمو الناتج المحلي تتميز، كقاعدة عامة، بمعدل عالي سنوي لتزايد السكان. وهذا يؤدي بالنتيجة إلى تزايد التفاوت في حصة الفرد من الناتج المحلي(جنوحات، 2005، ص34).

3- التفاوت في مستوى التطور بين البلدان العربية

يضم الوطن العربي دولاً ذات ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية متباينة ومستويات متفاوتة من التطور. هذا وتختلف الدول العربية بعضها عن بعض، من حيث المؤشرات الطبيعية والديمغرافية.

غير أن الدول العربية كافة يوحدتها عدد من العوامل الهامة، كاللغة المشتركة، والتاريخ المشترك، والثقافة العربية الإسلامية، والمصالح الاقتصادية المشتركة الأخرى. إضافة إلى كل ما سبق هناك عامل مهم جداً يجمع بينها، وهو يتمثل في مهمة التنمية الشاملة، وتسريع النمو الاقتصادي. هذا وفي الوقت ذاته يتجلى بوضوح أكثر فأكثر تمايز البلدان العربية واشتداد التفاوت في تطورها. إضافة إلى التمايز والتفاوت في مستوى التطور بين البلدان العربية، فإننا نجد مجالاً ثانياً للتفاوت، وهو التمايز بين الدول العربية والدول النامية، ومجالاً ثالثاً بين الدول العربية والدول المتقدمة. ويمكننا تحديد درجة التفاوت بين الدول العربية من خلال:

- المؤشرات الديمغرافية : (النمو السنوي لعدد السكان، عدد الولادات، عدد الوفيات).
- المؤشرات الاقتصادية : (مقارنة معدلات النمو، بخاصة معدل نمو الناتج الإجمالي لبعض الدول العربية، خلال فترة زمنية طويلة).

كما يؤدي التفاوت وعدم التكافؤ المتزايد، إلى أضعاف الجبهة الموحدة للأقطار العربية في مواجهة التحديات الراهنة والمتمثلة في العولمة (فولكوف، 1984، ص135).

3.3 الآراء الاقتصادية حول علاقة الدين الخارجي بالتنمية الاقتصادية

تلعب القروض الخارجية دورا هاما في اقتصاديات الدول النامية، حيث يرى البعض أن القروض الخارجية تستغل في الإنتاج وتنمية الصادرات وإحلال الواردات وفي النهاية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي والمدخرات الوطنية وينعكس ذلك ايجابيا على ميزان المدفوعات، في حين يرى البعض الآخر أن القروض الخارجية لا يتم استخدامها بشكل جيد ولا يتم توجيهها إلى قطاعات إنتاجية، وإنما يتم تحميل الأجيال القادمة تبعات هذه القروض الخارجية وما يترتب عليه من أفساط وفوائد (عبدالهادي، 2011، ص4).

وبشكل عام يمكن تقسيم الآراء الاقتصادية حول أهمية القروض الخارجية إلى مجموعتين:

أولاً: المدرسة التقليدية :

يرى أتباع هذه المدرسة أن للاقتراض الخارجي أثرا ايجابيا على اقتصاديات الدول النامية، وتعزى هذه المدرسة سبب تدني مستويات التنمية في الدول النامية إلى انخفاض حجم مدخراتها الوطنية ورصيداها من العملات الأجنبية، وتعاني الدول النامية بشكل عام من فجوتين: فجوة الادخار Saving Gap وهي تمثل الفرق بين المدخرات المحلية والاستثمارات المحلية، وفجوة العملات الأجنبية وهي تمثل الفرق بين صادرات الدولة ومستورديها.

إن الأثر الإيجابي للقروض والمساعدات الخارجية على فجوة الادخار يكون من خلال مساهمتها في زيادة حجم الاستثمارات بشكل مباشر، وكذلك زيادة في التراكم الرأسمالي المحلي بشكل غير مباشر، الأمر الذي من خلاله تستطيع الدولة المتلقية للقروض والمساعدات الخارجية أن تقلل

من حجم تلك الفجوة عن طريق زيادة مستوى الدخل والذي سيعمل بدوره على زيادة معدل الادخار المحلي (Chenery and Carter, 1973).

أما بالنسبة لفجوة العملات الأجنبية، فإن القروض والمساعدات الخارجية تعتبر مصدراً جديداً للعملات الأجنبية والتي ستساعد الدول المستقبلية لها في الحصول على متطلبات الاستيراد من السلع الرأسمالية والوسيلة والتي يمكن أن تستخدم في زيادة إنتاج القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي ستساهم في النهاية في زيادة حجم الصادرات وبالتالي تخفيض حجم تلك الفجوة بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي (المومني، 1987، ص 132)

ثانياً: المدرسة التجديدية :

عارض أتباع هذه المدرسة النتائج التي توصلت إليها المدرسة التقليدية، حيث أشارت نتائج دراسات إلى أن تأثير القروض الخارجية ضعيف جداً على الدخل القومي ومعدلات النمو الاقتصادي، والسبب في الوصول لمثل هذه النتيجة يعود إلى سببين (المومني 1989، ص 300):

الأول: بسبب انخفاض معدلات الادخار المحلي للأسباب التالية:

حيث أن جزءاً كبيراً من القروض والمساعدات الخارجية يستخدم لزيادة مستوى الاستهلاك وليس لزيادة حجم المدخرات المحلية، وذلك بسبب تغيير تركيبة النفقات الحكومية لصالح الاستهلاك وما يرافق ذلك من انخفاض للميل الحدي للادخار (MPS) وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك (MPC).

الثاني: بسبب ارتفاع نسبة رأس المال إلى الإنتاج للأسباب التالية:

- تخصيص جزء كبير من القروض والمساعدات الخارجية للمشاريع غير الإنتاجية، حيث يمكن أن تتمركز تلك الاستثمارات في مشاريع البنى التحتية Infrastructure Projects والتي يكون إنتاجها غير مباشر مثل الطرق والجسور وشبكات الصرف الصحي وغيرها .
- تخصيص جزء كبير من القروض الخارجية إلى مشاريع ذات تكنولوجيا رأسمالية مكثفة، ويعود ذلك إلى تأثير الهيئات والمنظمات المانحة لتلك القروض من جهة، واستراتيجيات الدول النامية من جهة أخرى

- ارتباط معظم القروض الخارجية بمشاريع معينة تنتج سلعا معينة تحددها الجهات المقرضة، وهذا بدوره يحد من قدرة الدولة المقترضة على اختيار أساليب الإنتاج المتاحة والتي تتمشى مع قدرة تلك الدولة.

3.4 دور الديون الخارجية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية

توضح النظرية الاقتصادية أن المستويات المعقولة من اقتراض الدول النامية يرجح أن تعزز نموها الاقتصادي، إذ تتوافر للبلدان في مراحل التنمية المبكرة أرصدة قليلة من رأس المال ويرجح أن تتوافر بها فرص للاستثمار ذات معدلات عائد أعلى كثيراً عما يتوافر في الاقتصاديات المتقدمة (أبو مدللة، والعجلة، 2000، ص 275).

وطالما كانت البلدان النامية تستخدم تلك الأموال المقترضة في استثمارات إنتاجية، ولا تعاني من عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي أو من سياسات تشوه الحوافز الاقتصادية، أو من صدمات معاكسة ضخمة، فإن النمو لا بد أن يزداد ويسمح بسداد الديون في مواعيدها. وتتساءل دراسة لصندوق النقد الدولي (Catherine pattillo and others, 2011) لماذا تؤدي المستويات الضخمة من الديون المتركمة إلى نمو أقل؟ إن أفضل تفسير لذلك يأتي من نظريات "عبء الديون المفرطة" التي تقول إنه إذا كان هناك بعض الاحتمال بأن يكون الدين، في المستقبل أكبر من قدرة البلد على السداد، فإن التكاليف المتوقعة لخدمة الدين ستحبط الاستثمار المحلي والأجنبي ومن ثم تضر بالنمو. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك مقلوب من الدين والنمو، حيث يرتفع المنحنى إلى أعلى، علاقة على شكل حرف U ومع ازدياد نسبة الدين بعد مستوى معين يفترض أن يكون أقصى المنحنى، يتسبب الدين الإضافي في نهاية الأمر إلى تباطؤ النمو على الرغم من استمرار المستوى الكلي للدين في الإسهام بشكل إيجابي في النمو.

وهناك احتمال بأن تؤثر خدمة الدين الخارجي (على عكس رصيد الدين الإجمالي) على النمو بمزاحمة الاستثمار الخاص أو بتغيير مكونات الإنفاق العام. ومع بقاء الأمور الأخرى على حالها، فإن زيادة خدمة الدين يمكن أن ترفع فاتورة الفوائد التي تدفعها الحكومة وتزيد من عجز الميزانية، وتقلل من الادخار العام، وهذا بدوره إما أن يرفع أسعار خدمة الدين الأعلى، مقدار الموارد المتاحة للبنية الأساسية وتكوين رأس المال البشري، مع مزيد من الآثار السلبية على النمو.

وهكذا فإن الأدبيات النظرية توحي بأن للإقراض تأثير إيجابي على الاستثمار والنمو حتى مستوى معين من الديون، يصبح بعده تأثيراً معاكساً. وفي المحصلة فإن العوامل التي استعرضناها سابقاً تشير إلى أن استخدام الدين استخداماً أمثلاً واستقرار الأوضاع الاقتصادية في بنية نمو اقتصادي ملائمة سوف تعمل جميعاً على تخفيف عبء الديون وزيادة معدل النمو الاقتصادي (أبو مدللة، والعجلة، 2000، ص276).

ويتوقف دور الديون الخارجية في تمويل مشاريع التنمية على نمط وفعالية استخدامها في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، وقدرة الدول العربية المدينة على دفع أقساط أصل الديون والفوائد المترتبة عنها للدائنين، وذلك حسب الاتفاقيات التي تمت بين الطرفين في عقد القرض.

وتتوقف قدرة البلد المدين على الوفاء بالمدفوعات الدورية لخدمة ديونه الخارجية أساساً على الكيفية التي تستخدم بها الموارد المالية الخارجية وكذلك على ومدى تأثير السياسة التي تطبقها الدولة بصددها استعانتها بالتمويل الخارجي في توليد موارد إضافية ذاتية لخدمة أعباء هذا التمويل (جنوحات، 2005، ص36).

3.5 مشكلة التمويل الخارجي للبلدان النامية

إن دخول أموال أو استثمارات أجنبية لا بد أن تكون معلومة الأهداف من أجل أن يتم التعامل معها وتقليل مخاطرها بشكل مناسب، حيث أن دخول القروض أو الاستثمارات لأجل قصير قد يسبب هزة في أسواق المال في الدول الصاعدة متى ما كانت هناك حرية في تدوير الأموال من خلال التأثير المباشر في أسعار الأسهم والسندات، إضافة إلى التأثير في الحساب العام للنقد الأجنبي في حالة كان هناك طلبات داخلية للتمويل أو التأثير في العملة المحلية في حالة تغيير العملة المحلية بالأجنبية من خلال زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي للخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة التي تعود أسبابها إلى كبر حجم الأرباح المحولة للخارج، واستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدولة الأم، حيث أن من الأهمية بمكان إجراء دراسة لتدفقات الاستثمار الأجنبي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الموقع الإلكتروني لجريدة النهار الكويتية، 2009).

وفي وضع أفضل لتقلبات تدفقات رأس المال في تلك الدول كالسياسات الاقتصادية الكلية السليمة ، سياسة إدارة الديون، والمرونة في أسعار الصرف، الإدارة الفاعلة لحساب رأس المال، وتراكم مستويات ملائمة من احتياطات التأمين الذاتي، وتطوير الأسواق المالية لهذه الدول الصاعدة. حيث أن تدفق رؤوس الأموال بين الدول على شكل استثمارات أو قروض أو من خلال بنوك أجنبية، يحقق منافع لكلا الطرفين المستوردين لرأس المال، والبلدان المصدرة لرؤوس الأموال "من حيث المبدأ" (زكي، 2000، ص 66).

لا بد من الإشارة إلى أن المشاكل و الآثار التي صاحبت هذه التحويلات الكبيرة على التدفقات المالية كالاتي (الجباري، 2009، ص 46):

- التحويل المعاكس : ويعني به إعادة تحويل رؤوس الأموال التي حصلت عليها الدول النامية للخارج لتمويل الدول المتقدمة الدائنة وليس العكس.
- توالي حالات التأخير: والمقصود به التأخير في دفع المستحقات المالية في مواعيدها للدول النامية وخاصة الدين، مما يؤدي إلى عدم كفاية التمويل الخارجي.
- تكرار جدولة الديون : يعني بذلك أن الديون المتراكضة وعدم قدرة الدول الإيفاء في مواعيدها لأسباب مختلفة مما يؤدي إلى إعادة جدولة الديون مرراً وتكراراً.
- استمرار أزمة الديون وعدم إيجاد معالجات جذرية تؤدي إلى فشل جميع المبادرات لتسويتها، وهكذا تستمر الأزمة إلى سنوات القادمة .

3.6 الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية

إن الآثار المختلفة التي تحدثها الديون الخارجية، تتفاوت من دولة إلى أخرى، نظراً للتفاوت القائم بين الدول من حيث حجم الديون نفسها ودرجة تنوعها وشروطها، كأجال استحقاقها. كما تختلف هذه الآثار كذلك بسبب التباين الناشئ عن اختلاف الهياكل الاقتصادية في هذه البلدان. وتتوقف هذه الآثار على الطريقة التي يستخدم بها البلد المدين الموارد المالية المتأتية عن الاقتراض الدولي في الاستثمار. أي كيف يستخدمها البلد في بناء الطاقات الإنتاجية ودفع عجلة النمو الاقتصادي لهذه البلدان (جنوحات، 2005، ص 32).

ومن أجل حصر الآثار الناتجة عن تقادم حجم الديون الخارجية سنقوم في المبحث الآتي بتحليل النقاط التالية:

- 1- اثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي
- 2- انعكاسات المديونية الخارجية على الخطط الإنمائية
- 3- الآثار الاجتماعية للديون الخارجية
- 4- التداعيات السياسية للمديونية الخارجية

3.6.1 أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي

1- تؤكد نظرية الديون المفرطة على تأثير الديون على النمو عن طريق تقليل تراكم رأس المال. حيث انه عند نمو الديون فان المستثمرين يقللون توقعاتهم في العوائد وذلك بسبب توقع زيادة الضرائب من اجل دفع الديون وهذا سيثبط المستثمرين المحليين والأجانب من ثم يثبط تراكم رأس المال. كما أن المستثمرين في الدول ذات المديونية العالية يتراجعون عن قراراتهم الاستثمارية بسبب عدم التأكد من أي جزء من الديون سيتم دفعة بموارد البلد، فإذا كان جزء كبير من إيرادات الصادرات سيستخدم لخدمات الدين الخارجي فسيبقى جزء قليل متاح للاستثمار والنمو الاقتصادي. أي أن خدمات الدين الخارجي تؤثر على الأداء الاقتصادي من خلال أثر التزاحم (Crowding Out) (Cohen,1993).

2- تقيد الديون المرتفعة النمو الاقتصادي عن طريق تقليل إنتاجية عناصر الإنتاج، حيث تكون الحكومة أقل استعداد لتبني سياسات صعبة أو مكلفة إذا توقعت أن العوائد المستقبلية من زيادة الإنتاج ستذهب للدائن الأجنبي.

وعليه فان السياسات الضعيفة المتخذة ستؤثر على الاستثمار والإنتاجية. كما سيؤدي عدم الاستقرار وعدم التأكد المستقبلي بسبب زيادة الديون إلي قليل من الحماسة لرفع المستوى الفني أو استخدام غير امثل للموارد وهذا بدورة سيؤدي إلي ضعف الإنتاجية (Pattillo, et al, 2004).

3- تؤثر الديون بطريق غير مباشر على النمو الاقتصادي عن طريق التأثير السلبي لخدمات الديون على النفقات العامة والتي تشمل الخدمات الاجتماعية الصحية والتعليمية مما يؤثر سلبا على رأس المال البشري ومن ثم على قرار الاستثمار والنمو الاقتصادي (Elbadawi, et, al, 1996).

3.6.2 انعكاسات المديونية الخارجية على الخطط الإنمائية

يمكن تشخيص آثار المديونية الخارجية على الخطط الإنمائية من خلال تحليل آثارها على الادخار المحلي والقدرة الاستيرادية ومعدلات التضخم والبطالة، فالسمات البارزة للأزمة والتي تشكل قاسما مشتركا بين الأقطار العربية يمكن حصرها في النقاط التالية (الجزيرة نت، 2004).

1- انعكاسات المديونية الخارجية على الادخار المحلي

إن العلاقة بين رؤوس الأموال الأجنبية والادخار المحلي أفرزت أطروحتين: أطروحة التكامل بين الموارد المالية المحلية والأجنبية وأطروحة الإحلال بين الصنفين (طاحون، 2002، 63).

أ- التكامل بين الموارد المالية المحلية والأجنبية

فيرى أنصار الفرضية الأولى أن رؤوس الأموال الأجنبية إذا ما استغلت استغلالا اقتصاديا جيدا تؤدي إلى زيادة الناتج القومي وارتفاع مستويات الدخل وبالتالي ترتفع معدلات الادخار وذلك نتيجة لسد النقص في الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية وهو الهدف الذي توخته الدول النامية من وراء اقتراضها.

ب- الإحلال بين الصنفين

في حين يرى أنصار الفرضية الثانية أن هذه الأموال لا تستغل الاستغلال الأمثل لها وغالبا ما تتجه نحو تمويل الاستهلاك خصوصا للسلع المستوردة ونسبة قليلة تتجه إلى الاستثمار في مشاريع تتميز بانخفاض مردودها، مما يقلل من فرص خلق فوائض مالية جديدة ورفع كفاءة الاقتصاد ونموه وهو ما يؤثر سلبا على إمكانات الادخار المحلي.

وإذا نظرنا إلى أثر الأموال الأجنبية بصورة عامة، والديون على وجه الخصوص، على مستويات الادخار في الدول النامية من خلال الدراسات الحديثة التي تناولت هذا الموضوع نجد

أن هذا التأثير يختلف من دراسة إلى أخرى تبعا لعينة الدول المدروسة وطرق التقدير المستخدمة بالإضافة إلى اختيار فترة الدراسة.

وتشير أغلب الدراسات في هذا المجال إلى أثر سلبي مباشر أو غير مباشر للديون الخارجية على الادخار المحلي في معظم الدول النامية.

2- انعكاسات المديونية الخارجية على الطاقة الاستيرادية

تستحوذ الديون على نسب عالية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية وتشكل إنقاصا للموارد المالية التي كان من الممكن أن تتجه إلى الادخار والتوسع الاقتصادي.

إذا استطاعت الدولة توفير القدر الكافي من المال اللازم لاستيراد الآلات والمعدات الإنتاجية الضرورية للتوسع الاقتصادي، استطاعت تنفيذ مخططاتها الإنمائية دون ضغوط خارجية أو حدوث اختناقات تعوق طموح وتنفيذ هذه الخطط.

وهناك عدة عوامل تؤثر بشكل أو بآخر في المقدرة الاستيرادية منها: حجم وعائدات الصادرات وتكلفة السلع المستوردة وخدمة الديون الخارجية والتي تتمثل في مجموع الأقساط والفوائد التي تدفعها الدول المدينة خدمة لديونها وإعادة جدولتها(المصطفى، 2004، ص3).

وتؤثر هذه الأعباء سلبا على إمكانية تنمية الموارد المالية الذاتية بسبب استنزافها للحظ الأوفر من العملات الصعبة المتاحة للبلد.

3- انعكاسات المديونية الخارجية على معدلات التضخم

إن ارتفاع اعتماد الدول النامية ومنها الدول العربية على القروض الخارجية أدى إلى تزايد معدلات التضخم في هذه الدول، لما تشكله هذه القروض والمديونية المترتبة من ضغط على القدرة التنافسية لصادرات الدول المدينة(الجزيرة نت، 2004).

ويؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية استجابة لضغوط الأطراف الدائنة إلى تدهور القيم الحقيقية للمدخرات مما يضطر العديد من الأفراد إلى إيداع أموالهم في الخارج (أحد أهم أسباب ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج) خوفاً من تأكلها (المصطفى، 2004، ص4).

وبصورة عامة فإن التأثير السلبي للديون الخارجية على القدرة المالية والاستيرادية للدول المدينة ومنها الدول العربية قد انعكس على عمليات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف النمو المتسارع الذي تتطلع إليه اقتصادات هذه الدول.

ويتمثل هذا التأثير السلبي في كون أعباء المديونية الخارجية تستحوذ على نسب عالية من الناتج المحلي الإجمالي وتشكل إنقاصاً للموارد المالية التي كان من الممكن أن تتجه إلى الادخار والتوسع الاقتصادي.

كما أن ارتفاع خدمة الديون الخارجية الذي شهدته الدول العربية في السنوات الأخيرة يشكل عبئاً على النقد الأجنبي المتاح لتمويل الواردات الاستثمارية.

ومن الطبيعي أن يواكب ارتفاع خدمة الديون ضغط على تمويل هذه الواردات مما اضطر بعض هذه الدول إلى تأجيل تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية المبرمجة ضمن مخططات التنمية وإلى تخفيض معدلات الاستثمار المستهدفة مما يؤدي إلى تسريح العمال وتزايد البطالة وما إلى ذلك من انعكاسات على المجتمع.

إلا أنه من الضروري التذكير أن العيب لا يكمن في مسألة استيراد رأس المال الأجنبي وإنما الأهم هو طبيعة واستخدامات هذه الأموال.

لقد لعب رأس المال الأجنبي دوراً أساسياً في تطوير الدول المتقدمة نظراً للاستغلال الأمثل لهذا العنصر مما ساعد على خلق فوائض مالية أخذت تصدرها إلى البلدان النامية. أما بالنسبة لمعظم الدول النامية ومن بينها الدول العربية فلم يلعب رأس المال الأجنبي الدور الذي كان يجب أن يلعبه في تنمية هذه الدول مما أوقعها في مديونية خانقة لها آثار اجتماعية وسياسية لا تقل خطورة عن الآثار الاقتصادية (المصطفى، 2004، ص4).

وقد أدى تخلف اقتصادات الدول النامية ومنها الأقطار العربية بصورة عامة وتفاقم حدة الديون الخارجية على وجه الخصوص إلى مزيد التبعية للدول المتقدمة الدائنة، التي أصبحت تتحكم في مسارات التنمية في الدول المدينة. وتأخذ هذه التبعية أشكالاً وأنماطاً مختلفة منها التبعية التجارية والمالية والتكنولوجية.

3.6.3 أشكال تبعية الاقتصاد العربي بسبب الديون .

• أولاً: التبعية التجارية

ويقصد بها تحكم الطلب العالمي في معدلات نمو اقتصادات الدول النامية. ومرد ذلك أن قطاع التصدير يعتبر المصدر الأساسي للدخل في الدول النامية. كما أن عدم تنوع صادرات الدول النامية حتى من المواد الأولية، إذ كثيراً ما تتركز هذه الصادرات في مادة أولية واحدة أو مجموعة محدودة منها، يعرض عمليات التنمية في البلدان المعنية للتذبذب من خلال تعرضها لتقلبات الظروف الاقتصادية العالمية. إن هذه التبعية التجارية التي تعاني منها الدول النامية قد نشأت في عهد الاستعمار وتطورت بعد الاستقلال السياسي وتعمقت بعد تفاقم الديون الخارجية، بفعل بعض العوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بمتطلبات التنمية. وهذه المتطلبات هي التي دفعت بتلك الدول في مدار التبعية المالية (الجزيرة نت ، 2004).

ومن المسلم به أن التجارة الخارجية العربية تعتبر من أهم صور العلاقات الاقتصادية لهذه الدول مع العالم الخارجي، وتزداد أهمية هذه التجارة للدول العربية كما هو حال الدول النامية الأخرى لأنه من خلالها تستطيع هذه الدول التصدير الفائض من منتجاتها السلعية - المحدودة العدد - واستخدام عوائدها في تمويل مستورداتها - الشديدة التنوع - اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

وعلى الرغم من ذلك فإن طبيعة التجارة الخارجية العربية - المتميزة بانكشافها الاقتصادي المرتفع على العالم الخارجي واعتمادها على تصدير منتج أولى واحد وتنوعها المفرط في مستورداتها وتركزها مع عدد محدود من الشركاء التجاريين وغير ذلك - ساهمت في إيجاد علاقة ارتباطية غير متكافئة (علاقة تبعية) للدول العربية مع دول العالم الخارجي لاسيما الدول المتقدمة (رشيد، 1984، ص29).

• ثانياً: التبعية المالية

أن سهولة الحصول على القروض الخارجية في فترة السبعينات أغرى الكثير من الدول النامية، وجعلها تتراخى عن تعبئة مدخراتها المحلية، والانزلاق في وهم إمكانية التمتع بمستويات عالية من الاستهلاك والاستمرار في التنمية، دون حدوث مشكلة في سداد خدمة الديون على المدى الطويل (زكي، 1989، ص65) .

وترجع هذه التبعية سواء كانت سببا أو نتيجة للمديونية الخارجية إلى حاجة الدول النامية إلى مصادر لتمويل خططها الإنمائية. فالحاجة إلى رؤوس الأموال دفعت بالدول ذات الموارد المالية المحدودة إلى فتح المجال أمام رأس المال الأجنبي بأشكاله المختلفة. وحتى الدول النامية ذات الفوائض المالية -ومنها الأقطار العربية النفطية- تعاني من نوع آخر من التبعية المالية للدول المتقدمة، ألا وهو اندماج مؤسساتها المالية في النظام الرأسمالي الدولي مما قد يجلب لها مخاطر عدة منها احتمال التجميد من قبل الحكومات الغربية كما حصل مع الودائع الليبية والعراقية.

• ثالثاً: التبعية التكنولوجية

ويقصد بها النقل الأفقي للتكنولوجيا أي استيرادها من الدول المتقدمة بدل العمل على تنميتها وطنياً أو قومياً أو إقليمياً. وقد اختار معظم الدول النامية اكتساب هذه التكنولوجيا عن طريق استيرادها جاهزة باعتقاد أن ذلك سيمكنها من اقتصاد الوقت والنفقات. لكن المشكلة تكمن في كون هذه التقنية لا تتلاءم مع الطبيعة الإنتاجية للدول النامية مما عمق من تبعيتها للدول المنتجة لهذه التكنولوجيا (الجزيرة نت، 2004).

إن بلدان العالم الثالث المدينة، ومنها الدول العربية، تتعرض "لمؤامرة مالية دولية" بعد أن تم توريطها في مديونية مفرطة. وتأخذ هذه المؤامرة شكلاً خطيراً تمثل في احتلال المستثمرين الأجانب للأصول الإنتاجية الإستراتيجية التي بنتها هذه الدول عبر جهودها الإنمائية المضنية خلال عقود من الزمن على نحو يعيد لها السيطرة الأجنبية.

فبعد وصول أزمة الديون إلى مستوى حرج وبعد التعثر في سداد خدماتها ظهر اتجاه بين صفوف الدائنين يدعو إلى مبادلة الدين الخارجي ببعض الأصول الإنتاجية في الدول المدينة،

أي مقايضة الديون بحقوق ملكية في المشاريع التي تملكها الدولة في هذه البلدان. وهو اتجاه يؤسس نظريته إلى مشكلة الديون في تلك الدول على أنها مشكلة إفلاس وليست نقص سيولة (ظاهر، 2010، ص3).

وقد لقي هذا الطرح صدى واسعاً في نفوس الدائنين لأنه يحسن من محافظهم المالية ويحول الديون المشكوك في تحصيلها (لأنها حالة إفلاس) إلى أصول إنتاجية ذات عوائد مستمرة وهنا يتحول الدائنون إلى مستثمرين وهو ما يؤدي إلى إخضاع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المدينة إلى مزيد من الرقابة الخارجية.

• رابعاً : التبعية السياسية

لم تقتصر الديون التي تحصل عليها الدول النامية ودول العالم الثالث إلى تعميق تبعيتها المالية والاقتصادية إلى البنك الدولي بل تعداه إلى تحقيق تبعية النظام السياسي بهذه الدول إلى الدول المانحة والبنك الدولي، فالقروض ليست فقط مشروطة بشروط مالية اقتصادية بل أيضاً تكون مرهونة بمواقف سياسية يجب على الدول التي ترغب بالحصول على المنح والقروض تبنيها من أجل حصولها على هذه الأموال، ويكمن ذلك في تبني وتأييد هذه الدول لسياسة الدول المانحة والقيام بتبني نظامها السياسي وتطبيق النظام المالي المتبع بهذه الدول بغض النظر عن ماهية هذا النظام (ظاهر، 2010، ص5).

وفي كثير من الأحيان لا تتلاءم الأنظمة المالية المتبعة في الدول الغربية مع طبيعة وتكوين النظام الاجتماعي في بلدان العالم الثالث، كما أنها تعرض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد الضغوطات والتدخل الأجنبي في ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية التي تحاول فرض سيطرتها على الدول النامية ودول العالم الثالث من خلال سياستها المالية وهيمنتها على المؤسسات المالية الدولية والتي تهدف إلى تحقيق أهدافها من خلال استخدام المنح والقروض كأداة ضغط على دول العالم الثالث لتحقيق أهدافها وإطعامها عن طريق فرض تبعية هذه الدول لسياستها من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة (ظاهر، 2010، ص5).

يرى الباحث أن فلسطين تعاني من التبعية شبه الكاملة للاحتلال الإسرائيلي سواء كانت تبعية (تجارية، مالية، تكنولوجية، سياسية) حيث تسيطر إسرائيل على التجارة الخارجية الفلسطينية من خلال سيطرتها على المعابر بالإضافة إلى التدمير المبرمج لشبكات البنى التحتية الفلسطينية، ومن خلال سيطرة إسرائيل على الموارد المالية للسلطة حيث تقوم إسرائيل بجباية الضرائب الفلسطينية وتتحكم بها، كما تسيطر إسرائيل تكنولوجيا على الأراضي الفلسطينية من خلال التحكم في المعدات والآلات التي يسمح لها للدخول للأراضي الفلسطينية.

3.6.4 الآثار الاجتماعية للديون الخارجية

تتسبب الديون العربية الخارجية في زيادة نسب التضخم وتقليل القيم الحقيقية للعملة الوطنية مما يشجع رؤوس الأموال المحلية على الهجرة إلى الخارج كما يتسبب في زيادة معدلات البطالة وتسريح العمالة مما يتسبب في مشكلات اجتماعية خطيرة (طاحون، 2002، ص 67)،

إن الآثار السلبية للديون الخارجية لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط في الدول النامية وإنما تتعداها إلى الأبعاد الاجتماعية ومع تنامي ظاهرة العولمة بشكل عام وتفاقم أزمة المديونية بشكل خاص، كان من الطبيعي أن تتأثر الدول العربية بهذا الواقع من خلال آليات مختلفة.

فالدول العربية التي كانت تتبنى فلسفة اقتصادية تقوم بالأساس على تحكم الدولة في إدارة النشاطات الاقتصادية من قبل، نجدها تتحول تحولا جذريا، من خلال تطبيق برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي، متنازلة بذلك عن جزء كبير من مهمتها الاجتماعية. وتستند هذه البرامج إلى إعطاء قوى السوق الدور البارز في الحياة الاقتصادية وتحرير المعاملات الاقتصادية والمالية مع العالم الخارجي.

ومن المنطقي أن يكون لمثل هذه التحولات الجذرية أثرها على المجتمع. وفي تحليلنا للآثار الاجتماعية للمديونية الخارجية سوف نركز على التأثيرات المترتبة على أسواق العمل والتشغيل في الدول العربية المدينة وذلك استنادا إلى أن الكسب من العمل يمثل المصدر الرئيسي لمداخل غالبية الأفراد وأن حرمانها من هذا الحق ينتج عنه استفحال البطالة بأنواعها وتفاقم حدة الفقر وإحداث المزيد من الاختلالات في توزيع الدخل وتعاضم الهوة بين طبقات المجتمع.

أن أغلب الدول النامية ومنها الدول العربية التي لجأت إلى تطبيق برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي تحت وطأة ارتفاع مديونيتها الخارجية وبمباركة من المؤسسات الدولية الدائنة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس ونادي لندن)، عانت من معدلات بطالة مرتفعة أصبحت تهدد استقرارها الاجتماعي والسياسي (صحيفة الديوان، 2009).

وترجع هذه المعدلات إلى عدة عوامل منها على سبيل المثال: تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول نتيجة لتطبيق سياسات انكماشية تتضمنها هذه البرامج خاصة في المراحل الأولى لها، مما يؤدي إلى خفض الطلب المحلي ويزيد من حدة الركود الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى تراجع الطلب على العمل.

يضاف إلى ذلك تأثير عمليات خصخصة المنشآت العامة وضرورة تقليص العمالة بها قبل انتقالها إلى الملكية الخاصة، وكذلك تراجع الحكومات عن خلق فرص جديدة للعمل بحجة الضغط على الإنفاق العام وتقليص عجز الموازنات العامة، إلى غير ذلك من الإجراءات المرافقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي هذه التي أصبحت شرطا ضروريا لطلب إعادة جدولة الديون أو الحصول على قروض جديدة تفرضه الجهات المانحة.

وعلى الرغم من شح ودقة البيانات المتعلقة بالتشغيل والبطالة في الدول العربية فإن القدر المتوافر منها يشير إلى اتجاه تصاعدي واضح للبطالة. وتراوحت معدلات البطالة في الدول العربية ما بين 15% و 20% خلال التسعينات وهي الحقبة التي شهدت ارتفاع حجم الدين الخارجي (الجزيرة نت، 2004).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المعدلات المرتفعة للبطالة لا ترجع بالكامل إلى أزمة الدين الخارجي وإنما تتفاعل معها جملة من العوامل الأخرى تتعلق بعدم قدرة الاقتصاديات العربية على خلق فرص للعمل تتناسب مع حجم قوة العمل العربية التي تطورت في الأعوام الأخيرة.

ويمكن القول أن المحصلة العامة لتفاعل أزمة الديون الخارجية والنتائج المترتبة عليها، قد أثرت سلبا على مستويات المعيشة لغالبية الدول المدينة وأدت إلى تفاقم الفقر في هذه الدول (تقرير البنك الدولي سنة 2000، ص 15).

وقد تبنى البنك الدولي في السنوات الأخيرة سياسة التصدي لمسألة الفقر وأوضح أنه يجب أن يكون من بين مكونات السياسة العامة لأي دولة ترغب في تخفيف عبء ديونها أو الحصول على قروض جديدة، إجراءات تخفف وطأة الفقر في المجتمع.

وعموماً فإن أزمة الديون الخارجية في الثمانينات عولجت بوصفات تتطوي على العديد من الإجراءات المجحفة بالدول النامية. وكثيراً ما تفرض الأطراف الدائنة والمانحة للقروض إتباع سياسات اقتصادية تركز على حزمة من الإجراءات التي تؤثر سلباً على المجتمع مثل: تخفيض قيمة العملة المحلية وما ينجر عن ذلك من تسارع لمعدلات التضخم الذي يعتبر العدو الأول للفقراء، وإلغاء الرسوم والضرائب على السلع المستوردة وتخفيض الإنفاق العام ورفع الدعم عن السلع والخصخصة وكلها سياسات تؤدي إلى زيادة تدخل الدول الدائنة وشركاتها المتعددة الجنسية وتغلغلها في اقتصادات الدول المدينة والتحكم فيها (المصطفى، 2004، ص6).

3.6.5 التداعيات السياسية للمديونية الخارجية

إن من أهم الآثار السلبية السياسية للديون الخارجية في الدول النامية أنها تزيد من حدة التدخل الأجنبي في تلك الدول وتؤثر سلباً على حرية صناعة القرار السياسي وتعرضه للمزيد من الضغوطات (الفايدي، 2000، ص10).

إن خطورة تفاقم الديون الخارجية لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية بل إنها تتجاوز إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد الضغوطات والتدخل الأجنبي. وفي ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية ومع تنامي ظاهرة العولمة بكافة أوجهها -خاصة الوجه المالي- فإنه من المتوقع تسارع عملاقة رأس المال واحتواء الشركات المتعددة الجنسية المحركة لهذا المال لمصير الخطط الإنمائية وتعميق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية إلا أن خطورة هذا النفوذ لن تقف عند البعدين الاقتصادي والاجتماعي بل ستتعدى إلى البعد السياسي. فيرى البعض أن هذه الأموال والشركات الكبرى المحركة لها قادرة على التأثير في سيادة الدول وتلعب دور الشرطي الذي يلزم الدول المضيفة بتوجهات معينة في سياساتها العامة وهو ما يشكل مساساً للسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي (الأطرش، 2000، ص 414).

وتتمثل الآثار المصاحبة لدخول رؤوس الأموال الأجنبية والشركات الدافعة لها في اختراق النظام السياسي والتأثير عليه بما يتلاءم مع مصالحها. فقد كشفت التحقيقات الجنائية أن هذه الشركات تمول الأحزاب المتنافسة في الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مثلا حتى لا تأتي نتائج الانتخابات بأي أثر سلبي يمكن أن يضايق مصالحها فما بالك بالدول النامية وبهذا يتحول السياسيون من رجال دولة إلى بياعين بالإضافة إلى شراء ذمم الكثير من أعضاء البرلمان وحتى الحكومة (عبد الله، 2000، ص 378).

ونشير إلى أن أزمة الديون الخارجية وما رافقها من تعاضم لدور الشركات المتعددة الجنسية والمستثمرين الخواص الدوليين أوجد واقعا جديدا على حكامنا التعامل معه. ويتجلى هذا الواقع في تراجع مكانة العلاقات بين الحكومات لصالح هذه الشركات والمستثمرين. وهو ما يحتم تعزيز قدرتنا التفاوضية كعرب مع هذه الجهات والبحث عن اللغة التي تفهمها هذه الأطراف بعيدا عن العواطف والصيغ الفارغة. وعناصر هذه اللغة هي حجم السوق المحلية والأداء الاقتصادي والمالي الجيد والمستقر ورأس المال البشري المؤهل بالإضافة الاستقرار السياسي والتشريعات والنظم المحكمة.

بعد تفاقم أزمة الديون وتكريس العولمة وخاصة المالية لهيمنة الدول المتقدمة، تجسدت سياسة ازدواجية المعايير كأبرز سمات العولمة المعاصرة والنظام العالمي الجديد. حيث أصبح هذا النظام يبيح لدول معينة أشياء ويحرمها ذاتها عن دول أخرى لا شيء إلا لاختلال الموازين واختلاف المصالح الإستراتيجية مع الدول المهيمنة أو القدرة على الهيمنة (الشاذلي، 2001، ص 64).

وفي ظل هذا الظرف الدولي الراهن، تصبح الدول العربية مطالبة أكثر من أي وقت مضى ببلورة وتجسيد رؤية متكاملة حول التحولات الدولية الراهنة، تمكنها من احتلال موقعا أفضل يخولها مواجهة تداعيات هذه التحولات.

فما كان على الدول النامية المدينة ومنها الدول العربية في ظل هذه الظروف سوى مواجهة عبء خدمة ديونها الخارجية من خلال (إعادة جدولة ديونها مع دائنيها)، باعتبار ذلك أحد البدائل المتاحة أمام الدولة المدينة التي تواجه صعوبات في خدمة ديونها.

وفي هذا الصدد يجدر بنا إعطاء صورة عن المقصود بجدولة الديون التي شاع تداولها بين الدول المدينة والدائنة ومن ثم شروطها؟

3.7 الديون المتعثرة وطرق معالجتها (جدولة الديون)

يقصد بإعادة جدولة الديون (تعديل الشروط الأصلية الواردة في اتفاقيات القروض وذلك بهدف إطالة آجال استحقاقها ومدة فترات السماح وفتح الاعتمادات المالية لتوفير السيولة اللازمة للدول النامية) (بنك الإسكندرية، 1988، ص 82) .

والملاحظ أن إعادة الجدولة ليست إلا حلاً قصيراً للأجل يهدف إلى التغلب على مشكلة السيولة لدى الدول المدينة خلال إعطائها فرصة من الوقت لتمكنها من إعادة تصحيح أوضاعها الاقتصادية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1989، ص 32) ، وفق شروط صندوق النقد الدولي، حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها في المستقبل المنظور.

ومن المعروف أن عملية إعادة جدولة الديون تبدأ بطلب تتقدم به الدولة المدينة - حينما يصبح اقتصادها في وضع حرج، لا يمكنها من تمويل وارداتها ومن خدمة ديونها في آن واحد - إلى الجهات الدائنة طالبة منها الموافقة على وقف خدمة ديونها والدخول في مفاوضات لإعادة جدولة ديونها.

وفي هذه الحالة فإنه يلاحظ أن قبول طلب إعادة الجدولة يتوقف على شروط يجب توفرها في الدول المدينة، أهمها الإذعان لمطالب وشروط صندوق النقد الدولي، و التي منها (زكي، 1989، ص 37):

3.7.1 شروط صندوق النقد الدولي لقبول طلب إعادة جدولة الديون

1 - تخفيض قيمة العملة المحلية Devaluation وإزالة الرقابة على الصرف الأجنبي وحرية التعامل به.

2 - إلغاء القيود المفروضة على الواردات.

3 - إلغاء الدعم الحكومي عن السلع الأساسية، التي يستهلكها الفقراء ومحدودي الدخل، وتخفيض التوظيف الحكومي للعمالة الجديدة.

4 - تخفيض الإنفاق العام بشقيه (الجاري والاستثماري) وزيادة الضرائب على السلع والخدمات ورفع أسعار الفائدة المحلية.

5 - تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وذلك من خلال توفير المميزات الكفيلة بذلك، كالإعفاء من الرسوم الجمركية، وإمكانية حصولها على المواد الخام والأراضي بأسعار رخيصة، والسماح لها بحرية تحويل أرباحها. ومحاول توجيه استثماراتهم نحو القطاعات التصديرية، التي من خلالها يستطيع البلد الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لسداد أعباء الديون الخارجية.

وبشكل عام فإنه يلاحظ أن هذه الشروط ما هي إلا جزء من الثمن الذي تدفعه الدول المدينة إلى الجهات الدائنة، كمكافأة للأخيرة على ما قامت به من مساعدة الدول الفقيرة في هذه المديونية، بزعم أن تلك القروض تساعدها في نضالها ضد التخلف والتبعية وفي بناء تنميتها الاقتصادية(3).

وإذا كانت الدول النامية المدينة قد اعتمدت في مواجهة مشكلة ديونها في السبعينات وأوائل الثمانينات على مصادرها الرئيسية من النقد الأجنبي التي كانت تستوفيها بشكل رئيسي من حصيلة صادراتها ومن التدفقات المالية المتجهة إليه. فإن انخفاض حصيلة تلك المصادر في الآونة الأخيرة ترتب عليه تعثر تلك الدول في خدمة ديونها، الأمر الذي تسبب في بروز أزمة الديون الخارجية، وجعل الدول النامية المدينة تطرق أبواب الجهات الدائنة ملتزمة منها العطف واللين، متجاهلة أن العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة لا تعرف الإحسان أو الرحمة، بقدر ما تعرف جني المكاسب الاقتصادية الضخمة.

ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تلجأ الجهات الدائنة إلى وضع الشروط التي تراها كفيلة بإعادة قروضها وخدمتها إليها، وبشكل يضمن استمرارية تبعية الدول المدينة للجهات الدائنة، وبزعم أن تلك الشروط تساعد الدول المدينة على الخروج من هذه الأزمة، في حين أن ذلك في الواقع ما هو إلا ترحيل لهذه المشكلة لفترة قصيرة.

(3) لا يعني ذلك إعفاء الدولة المدينة من مسؤولية ذلك بل أنها تتحمل القدر الأكبر من تلك المسؤولية، باعتبارها المسؤولة عن سوء استخدام تلك القروض وعدم توجيهها في مشاريع تنمية إنتاجية ترفع من طاقتها الإنتاجية والتصديرية وبشكل يؤمن لها خدمة ديونها وتمويل مستورداتها.

3.7.2 نتائج تطبيق شروط صندوق النقد الدولي من قبل الدول المدينة

بالنظر إلى تلك الشروط - التي وضعها صندوق النقد الدولي السالف ذكرها - فإنه يتبين أنه يغلب عليها طغيان مصلحة الجهة الدائنة على المدينة، وأنها تعتبر بمثابة تدخل في السياسة الاقتصادية للدولة المدينة بشكل يضمن استرداد حقوق الدول الدائنة، مهما كانت الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك.

ففيما يتعلق بتخفيض الإنفاق العام (الجاري والاستثماري) بحجة أن ذلك يحد من عجز الموازنة العامة للدولة ومن حدة التضخم فإنه يتبين أن خفض ذلك الإنفاق وبشكل كبير في الدول النامية سيؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول، وما سيتبعه ذلك من نقص في الإنتاج وزيادة في البطالة وتدهور في مستوى المعيشة (العيسوي، 1989، ص 40).

أما فيما يتعلق بشروط إلغاء الدعم عن السلع الضرورية وزيادة الضرائب على بعض السلع والخدمات العامة - كالكهرباء والمياه والنقل - فإن ذلك يعد محاولة من الصندوق بضرورة اشتراك كافة فئات المجتمع في تحمل عبء تلك المديونية. إلا أنه من المؤكد أن ذلك سيلحق أضراراً اقتصادية واجتماعية فادحة ببعض طبقات المجتمع، خاصة الفقراء ومحدودي الدخل، نتيجة ارتفاع أسعار السلع الضرورية، الناجم عن إلغاء الدعم التي كانت تتمتع به، حيث إنه من الملاحظ أن سياسة الدعم التي تمارسها أية دولة تهدف إلى تخفيف العبء عن كاهل المستهلكين، لاسيما أصحاب الدخل المحدود والفقراء (زهران، 1979، ص 61).

وإذا ما ألغى هذا الدعم فإن ذلك سينقل هذا العبء على المستهلكين، من خلال زيادة الأسعار التي يترتب على زيادتها انخفاض الدخل الحقيقي للفقراء، بشكل يؤثر سلباً على رفاهيتهم، وهذا ما يفسر وقوع أعمال العنف والشغب التي تسبب في وقوعها صندوق النقد الدولي (Umer Chopra, 1990, p6).

ولا مجال للشك في أن إلغاء ذلك الدعم سيترتب عليه توفير قدر لا بأس به من الموارد المالية لخزانة الدولة، ومن ثم توجيهها لخدمة ديونها، وهذا هو الهدف الأساسي من ذلك الشرط.

وإذا ما أضفنا الضرر الآخر الناتج عن فرض الضرائب - التي يشترطها الصندوق - على السلع والخدمات، لأدركنا التكاليف المالية الإضافية التي قد لا تقدر عليها بعض شرائح المجتمع،

الأمر الذي قد يزيد من فقر الفقير ويحول حياته إلى بؤس وشقاء، ولا خير في شروط تزيد الفقير فقراً والغني غناً.

بينما يتضح أن شرط حرية الاستيراد وإلغاء القيود المفروضة عليه ما هو إلا بمثابة رد فعل واضح من قبل صندوق النقد الدولي والدول المتقدمة يؤكد على ضرورة إبقاء الأسواق النامية مفتوحة أمام صادرات الدول المتقدمة، بعد ما تبين لتلك الدول الأخيرة أن التعديلات التي أجرتها الدول النامية في موازينها التجارية من خلال الضغط على وارداتها قد عملت على نقل النبض الانكماشى إليها (إلى الدول المتقدمة)، ممثلاً ذلك في انخفاض نمو صادراتها، فحسب ما أوردته الدراسات الاقتصادية قد هبطت صادرات الدول المتقدمة المتجهة إلى الدول النامية بأكثر من 46 مليار دولار عام 1984، عن مستواها في عامي 1980-1981 (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 1985، ص161).

الأمر الذي ترتب عليه إحداث بطالة في الدول المتقدمة، حيث قدرت خسارة العمل الناجمة عن تقلص صادرات الولايات المتحدة (وحدها) إلى أمريكا اللاتينية خلال عامي 1982 و1983 بـ 250.000 فرصة عمل و 350.000 فرصة خلال العامين على التوالي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 1985، ص161).

أما فيما يتعلق بشرط تخفيض سعر العملة المحلية كوسيلة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات بدعوى أن سعر الصرف السائد في معظم الدول المدينة مغالى فيه وبالتالي فإن من شأن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية أن يزيد من صادرات الدولة ويقلل من وارداتها على النحو الذي يجعل العجز في الميزان التجاري ينخفض تدريجياً ويعيد التوازن إليه.

غير أنه إذا كان هذا الإجراء صحيحاً نظرياً من حيث إنه يهدف إلى إغراء المشتريين الأجانب في العالم الخارجي على الاستيراد من تلك السلع وفي نفس الوقت يحد من واردات الدولة نفسها إلا أن نجاحه يتوقف على عدة اعتبارات منها (يسري، 1979، ص177):

1 - أن يكون الطلب العالمي على صادرات الدولة كبير المرونة، بمعنى أنه في حالة انخفاض سعر صرف العملة المحلية يفترض أن يصاحبه زيادة في الطلب العالمي على الصادرات بنسبة تفوق نسبة التخفيض في سعر الصرف.

2 - أن يتمتع الطلب المحلي على الواردات بقدر كبير من المرونة، بحيث في حالة ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة بنسبة معينة (نسبة التخفيض في سعر الصرف) يفترض أن يترتب عليه انخفاضاً بنسبة أكبر في الطلب المحلي على هذه السلع.

3 - مرونة عرض الإنتاج المحلي بحيث يفترض أن يزيد عرضه بالشكل الذي يعوض الانكماش في كمية الواردات من خلال إيجاد السلع البديلة لها ويزيد في الوقت نفسه من عرض الصادرات التي يتوقع نمو حجمها بعد سياسة تخفيض العملة المحلية.

3.7.3 الآثار الإيجابية لتطبيق شروط صندوق النقد الدولي

رغم الآثار السلبية السابقة لا يمكن إنكار بعض الآثار الإيجابية التي صاحبت الأخذ بسياسات البنك والصندوق الدوليين كشرط لإعادة جدولة الديون العربية وأهم هذه الآثار الإيجابية (صحيفة الديوان، 2009):

- تراجع العجز في الموازنات العامة للدول العربية، حيث أصبحت حوالي 0.15% عام 2000 مقابل 5.47% عام 1995 (للدول العربية كمجموعة).
- تراجع العجز في موازين المدفوعات للدول العربية كمجموعة وتحولها من حالة عجز إلى فائض في عام 2000
- تزايد الاحتياطيات الرسمية للبلدان العربية لتغطي واردات حوالي 8.5 أشهر عام 2000 مقابل 5.2 أشهر عام 1995، وهو ما يعني زيادة الجدارة الائتمانية العربية ككل .
- تراجع نسبة إجمالي الدين العربي الخارجي من 73.3% من الناتج المحلي العربي الإجمالي عام 1995 إلى 49.5% عام 2000 .
- تراجع نسبة خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية إلى الصادرات من السلع والخدمات من 18.1% عام 1995 إلى 15.5% عام 2000.

3.8 خلاصة الفصل الثالث

التنمية الاقتصادية هي عملية متعددة الجوانب، لها ركائزها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، وحتى يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تلك الركائز يلزم الإلمام بالمشاكل والمشاكل والسياسات والتوجهات الموجودة في المجتمع.

تواجه التنمية الاقتصادية في الوطن العربي مجموعة من المشاكل منها مشاكل داخلية تتمثل في عدم كفاية رؤوس الأموال وتخلف وسائل الإنتاج وكذلك الحلقة المفرغة للفقر، ومشاكل خارجية تتمثل في التبعية الاقتصادية.

يتوقف دور الديون الخارجية في تمويل مشاريع التنمية على نمط وفعالية استخدامها في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، فإذا ما استخدمت هذه القروض في استيراد السلع الاستهلاكية أو في تمويل مشاريع غير إنتاجية، فسيؤدي ذلك بالطبع إلى إهدار قيمة القرض وزيادة العبء على ميزان المدفوعات. أما إذا استخدمت القروض الخارجية في تمويل المشاريع الإنتاجية ذات العائد السريع، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل القومي.

تحتل الديون الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية وتشكل انقاصاً من الموارد المالية التي كان من الممكن أن تتجه إلى الادخار والتوسع الاقتصادي، وزيادة حجمها وأعبائها أثرت في شكل مباشر في خطط التنمية المستقبلية، وبمعدلات الادخار المحلي الذي تناقص تدريجاً لأسباب مختلفة. وهو ما أدى إلى عدم إمكان تنمية الموارد المالية الذاتية.

كما أن اعتماد الدول العربية على القروض الخارجية، أدى إلى تزايد معدلات التضخم بسبب الضغوط التي تسببها هذه القروض على القدرة التنافسية لصادرات الدول المدينة، إضافة إلى أن أعباء خدمة الدين تستحوذ على نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي وتشكل في الغالب انخفاضاً للموارد المالية التي من الممكن توجيهها للادخار من أجل التوسع في الاستثمار. ومن الملاحظ أن الكثير من هذه الدول اضطر إلى تأجيل تنفيذ مشاريع استثمارية عدة كما اضطرت إلى خفض معدلات الاستثمار بسبب نقص السيولة ونقص الموارد الأجنبية، ما أدى في النهاية إلى مزيد من التبعية في كل أشكالها تجارية ومالية وتكنولوجية.

أما بالنسبة إلى الآثار الاجتماعية، فإنه نتيجة تفاقم الديون، قد عانت الدول العربية ومازالت تعاني من البطالة التي أصبحت تهدد الاستقرار الاجتماعي في معظم هذه الدول استهدفت خصصه القطاع العام وغلق العديد من المؤسسات العمومية نتيجة طلب إعادة جدولة ديونها وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية المفروضة مما أدى إلى تسريح الآلاف من العاملين، وهي برامج كان لا بد من تنفيذها حتى تتم جدولة الديون، والحصول على قروض أخرى وفقاً لشروط الجهات المانحة.

في ظل ظروف الدول النامية ما كان للدول المدينة سوى مواجهة عبء خدمة ديونها الخارجية من خلال إعادة جدولة ديونها مع دائنيها، باعتبار ذلك أحد البدائل المتاحة أمام الدولة المدينة التي تواجه صعوبات في خدمة ديونها وبالتالي قبول شروط صندوق النقد الدولي لقبول طلب إعادة جدولة الديون حيث أن هذه الشروط ما هي إلا جزء من الثمن الذي تدفعه الدول المدينة إلى الجهات الدائنة، كمكافأة للأخيرة على ما قامت به من مساعدة الدول الفقيرة في هذه المديونية، بزعم أن تلك القروض تساعد في نضالها ضد التخلف والتبعية وفي بناء تنميتها الاقتصادية.

الفصل الرابع

الوضعية الراهنة للديون الخارجية للدول العربية، دراسة حالة الدين الخارجي الفلسطيني

4.1 المقدمة

4.2 أهم المؤشرات الاقتصادية للدول العربية

4.3 الدين العام الخارجي للدول العربية

4.4 الدين العام الخارجي الفلسطيني

4.5 الآثار الاقتصادية للدين العام في فلسطين

4.6 القوانين والتشريعات المتعلقة بالدين العام الفلسطيني

4.7 خلاصة الفصل الرابع

4.1 المقدمة:

شهد حجم المديونية الخارجية العربية تطوراً ملحوظاً عندما بدأت معظم البلدان العربية برسم برامجها التنموية من خلال الاقتراض الخارجي، استجابة لنظريات التنمية التي سادت عقدي الستينيات والسبعينيات.

ولعل تفاقم المديونية الخارجية هذا يعود إلى ما يلي (جنوحات، 2005، ص169):

أ- الخلل في سياسات الاقتصاد الكلي العربية الناجمة عن الدعم السعري الكبير للإنتاج والاستهلاك إضافة إلى زيادة الواردات والاقتراض من المؤسسات النقدية الدولية.

ب- إن القروض لم توجه إلى استثمارات منتجة من شأنها تحقيق عائدات بالعملة الصعبة تسمح بخدمة الدين الخارجي. ولم تفلح إدارات القطاعات العامة في الكثير من البلدان العربية في اختيار مشروعات ناجحة والتعامل مع القروض التي كانت تهدف لزيادة الإنتاج السلعي.

ج- السياسات التصحيحية والإجراءات المالية الصارمة التي اتبعتها البلدان الصناعية المتقدمة لمواجهة ارتفاع أسعار النفط العالمية بعد عام 1973، والزيادات غير المتوقعة في أسعار الفائدة على الاقتراض، إضافة إلى الآثار السلبية للسياسات التجارية الحمائية التي اتبعتها هذه الدول لحماية منتجاتها الصناعية والزراعية في السوق التجارية الدولية.

من خلال ما سبق سنحاول في هذا الفصل التعرف على الديون العربية الخارجية من خلال المحاور الآتية:

- أهم المؤشرات الاقتصادية للدول العربية
- الدين العام الخارجي للدول العربية
- إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي
- التطورات في أعباء المديونية الخارجية للدول العربية
- نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات

ومن ثم سيتم التعرف على الوضع القائم للدين العام الخارجي في فلسطين ومصادره وأعباء خدمة هذا الدين، وسنحاول استخدام أهم المؤشرات وأكثرها ملائمة للحالة الفلسطينية، والتي يحكم بها

عادة على الدين من حيث وصوله إلى مرحلة الخطر أم استقراره في مرحلة الأمان، ومدى تداعياته على الوضع المالي والاقتصادي، ومن ثم يمكن الحكم على مدى الرشد في إدارة الدين العام.

4.2 أهم المؤشرات الاقتصادية للدول العربية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012):

وفيما يلي، نظرة مختصرة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية.

- **المساحة:** تبلغ مساحة الوطن العربي 14.2 مليون كم² ونسبتها إلى العالم 10.2 في المائة.
- **السكان والعمالة:** يبلغ عدد سكان العالم العربي حوالي 362 مليون نسمة، يشكلون % 5.2 من سكان العالم في العام 2011.
- **الناتج المحلي الإجمالي:** يبلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2365 مليار دولار لعام 2011، ومتوسط نصيب الفرد هو: 6731 دولار.
- **النفط:** تبلغ عائدات النفط العربي حوالي 667.5 مليار دولار لعام 2011، يوفر العالم العربي حوالي % 57.5 من الاحتياطي النفطي العالمي.
- **الدين العام الخارجي للبلدان العربية المدينة:** بلغ إجمالي الديون الخارجية للوطن العربي عند نهاية عام 2011 حوالي 176.2 مليار دولار. أما نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الخارجي فبلغت في نفس السنة % 20.
- **وبلغت قيمة خدمة الدين العام حوالي 15.9 مليار دولار في العام نفسه 2011، ونسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات % 4.9.**

• التجارة:

- * قيمة الصادرات السلعية 1195.8 مليار دولار في سنة 2011.
- * نسبة الصادرات العربية إلى الصادرات العالمية بلغت % 6.6 .
- * بلغت قيمة الواردات السلعية 752.6 مليار دولار في نفس السنة .
- * نسبة الواردات العربية إلى الواردات العالمية بلغت % 4.1 .

على الرغم من هذه الإمكانيات الاقتصادية الضخمة التي يتوفر عليها الوطن العربي، فإنه نظراً لكونها موزعة بشكل غير عادل، نجد أنه في الوقت الذي تعاني فيه العديد من البلدان العربية من عبء المديونية الخارجية الثقيلة، نجد أن بلدان عربية أخرى تتمتع بفوائض مالية كبيرة، وأن الفوائض العربية التي وظفت في الأسواق والبنوك الأجنبية، هي التي أعيد تدويرها إلى البلدان النامية، ومنها بالطبع البلدان العربية المدينة. وهذا يعني أن الرصيد الصافي للمديونية الخارجية العربية هو رصيد إيجابي، بمعنى أنه لو نظرنا إلى الوطن العربي كوحدة واحدة لأمكن اعتباره بلداً دائناً وليس مديناً.

4.3 الدين العام الخارجي للدول العربية

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم⁴ في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة⁵ بنسبة 1.8 في المائة في عام 2011، بحيث جاءت أقل من نسبة النمو التي سجلتها في عام 2010 والتي بلغت 5.8 في المائة. وقد ازدادت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة من حوالي 173.0 مليار دولار في نهاية عام 2010 إلى نحو 176.2 مليار دولار في نهاية عام 2011 ويعود الارتفاع في هذه المديونية إلى زيادة اعتماد بعض الدول على الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي، وتغير أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي.

وتأثر وضع المديونية الخارجية العربية بأزمة منطقة اليورو، حيث تركز تعامل هذه المنطقة وجهات دولية مانحة على معالجة أزمة الديون السيادية لليونان وتوفير التمويل اللازم في ظل تفاقم وضع الديون السيادية لدول أخرى في المنطقة ولجوء معظمها إلى تطبيق برامج تقشف في موازنتها العامة. وقد تمخضت هذه الأزمة وتداعياتها عن تراجع قدرتها أو اهتمامها بتوفير القروض للدول النامية، ومنها الدول العربية، وخصوصاً في ظل التحولات السياسية التي يمر بها بعض الدول العربية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012).

4 يتكون الدين العام الخارجي من الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة.

5 تشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي وهي الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سورية، الصومال، عمان، القمر، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن.

ويبرز عامل آخر وراء تغير حجم المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة، وهو تأثير هذه المديونية بالتغيرات في أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. فقد ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من اليورو والجنية الاسترليني في نهاية عام 2011 مقارنة بنهاية عام 2010، مما يعني انخفاض قيمة المديونية باليورو والجنيه الاسترليني عند تقييمها بالدولار الأمريكي وفي المقابل، فقد انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني خلال نفس الفترة الأمر الذي نجم عنه ارتفاع قيمة المديونية بالين الياباني عند تقييمها بالدولار الأمريكي وبالتالي، فإن هذه التغيرات أثرت على قيمة المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة المقيمة بالدولار الأمريكي طبقاً لحصة العملات المختلفة المكونة لهذه المديونية.

وقد أثرت جملة من التطورات على وضع المديونية العامة الخارجية في العديد من الدول العربية خلال عام 2011. فقد شهدت بعض الدول العربية المقترضة تغيرات سياسية جوهرية تمخض عنها مصاعب اقتصادية، ولكنها ما زالت في مرحلة سياسية انتقالية، فقد أصبحت قدرتها على اللجوء إلى الجهات الدولية المانحة للاقتراض الخارجي أو إصدار سندات دولية للتصدي لهذه المصاعب أقل مرونة، ولجأت دول منها إلى الاعتماد على الاقتراض المحلي لتمويل العجز في موازنتها العامة، وأدى ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية في عام 2011 إلى زيادة الأعباء المالية للدول العربية المقترضة المستوردة للنفط مما زاد من حاجاتها إلى الاقتراض الخارجي والمحلي.

جدول رقم (1-4) الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية
المقترضة عامي 2010 و2011

(مليون دولار)

خدمة الدين العام الخارجي		الدين العام الخارجي القائم		
2011	2010	2011	2010	
731	634	6,312	6,486	الأردن
2,481	2,292	23,372	21,541	تونس
618	667	4,405	5,681	الجزائر
15	14	648	634	جيبوتي
243	521	38,947	37,450	السودان
557	638	4,327	4,469	سورية
437	469	9,229	8,211	عمان
9	8	241	233	جزر القمر
5,196	4,188	20,655	20,274	لبنان
2,973	2,746	33,693	34,993	مصر
2,268	2,089	24,800	23,576	المغرب
105	108	3,479	3,319	موريتانيا
275	255	6,073	6,144	اليمن
15907	14629	176181	173010	الدول العربية المقترضة

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012

وعلى صعيد الدول العربية المقترضة فرادى، فقد ارتفعت المديونية العامة الخارجية في معظمها في عام 2011 بنسب متفاوتة، فقد ازداد إجمالي الدين العام الخارجي للمغرب بنسبة 5.2 في المائة في عام 2011 ليصل إلى حوالي 24.8 مليار دولار، وارتفع في تونس بنسبة 8.5 في المائة ليبلغ نحو 23.4 مليار دولار، وازداد في لبنان بنسبة 1.9 في المائة ليصل إلى حوالي 20.7 مليار دولار. كما لجأت هذه الدول إلى الاقتراض المحلي، حيث كان اعتماد كل من المغرب ولبنان بشكل أكبر على مصادر التمويل المحلية مقارنة بمصادر التمويل الخارجية، في حين اعتمدت تونس بشكل أكبر على الاقتراض الخارجي.

وارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي لعمان بنسبة 12.4 في المائة في عام 2011 ليصل إلى حوالي 9.2 مليار دولار، ولموريتانيا بنسبة 4.8 في المائة ليبلغ 3.5 مليار دولار . أما في جيبوتي، فقد ازدادت مديونيتها العامة الخارجية بنسبة 2.3 في المائة في عام 2011 لتصل إلى 648 مليون دولار، وارتفعت في القمر بنسبة 3.3 في المائة لتبلغ حوالي 241 مليون دولار . وفي السودان استمر تراكم متأخرات سداد الدين العام الخارجي في ظل الظروف السياسية الإقليمية والدولية غير المواتية، حيث ارتفعت مديونيته الخارجية بنسبة 4.0 في المائة في عام 2011 لتبلغ حوالي 38.9 مليار دولار .

وفي المقابل، فقد تراجعت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة الأخرى في عام 2011 فقد انخفض الدين العام الخارجي للجزائر بنسبة 22.5 في المائة ليبلغ حوالي 4.4 مليار دولار في ضوء إتباع الجزائر سياسة تقليص الاعتماد على الاقتراض الخارجي التي بدأت بتطبيقها في عام 2004 بعد ارتفاع عوائد صادراتها النفطية .

وانخفضت كذلك مديونية سورية بنسبة 3.2 في المائة إلى 4.3 مليار دولار، واليمن بنسبة 1.1 في المائة إلى حوالي 6.1 مليار دولار في عام 2011 . وقد لجأ كل من مصر والأردن إلى الاقتراض المحلي لتمويل العجز في الموازنة العامة، حيث ارتفع الدين العام المحلي لكل منهما في عام 2011 في الوقت الذي تراجعت فيه مديونية مصر الخارجية بنسبة 3.7 في المائة إلى حوالي 33.7 مليار دولار، والأردن بنسبة 2.7 في المائة إلى 6.3 مليار دولار .

وقد جاء الانخفاض في الدين الخارجي لمصر نتيجة تغير أسعار صرف العملات المكونة لمديونيتها مقابل الدولار الأمريكي وسداد جزء من السندات الدولية المستحقة .

وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي، فقد ارتفعت في الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 8.7 في المائة في عام 2011 لتبلغ حوالي 15.9 مليار دولار . وقد ازدادت خدمة المديونية الخارجية في لبنان بنسبة 24.1 في المائة في عام 2011 لتبلغ حوالي 5.2 مليار دولار، وفي كل من مصر وتونس بنسبة 8.2 في المائة لتصل إلى نحو 3.0 مليار دولار وحوالي 2.5 مليار دولار على التوالي، وفي المغرب بنسبة 8.6 في المائة لتبلغ حوالي 2.3 مليار دولار . كما ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي في الأردن بنسبة 15.3 في المائة في عام

2011 لتبلغ 731 مليون دولار، وفي اليمن بنسبة 9.4 في المائة لتصل إلى 275 مليون دولار، وفي جيبوتي بنسبة 2.3 في المائة وفي القمر بنسبة 3.3 في المائة أنظر الجدول رقم (4-1) .

جدول رقم (2-4)

الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي عامي 2010-2011

الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)		الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)		
2011	2010	2011	2010	
21.9	24.5	28,881	26,463	الأردن
50.3	48.6	46,431	44,341	تونس
2.2	3.5	197,450	161,950	الجزائر
52.4	56.1	1,238	1,129	جيبوتي
55.7	53.2	69,960	70,367	السودان
7.2	7.4	60,193	60,038	سورية
12.7	13.9	72,680	59,228	عمان
42.4	44.1	567	528	القمر
51.5	54.6	40,094	37,124	لبنان
14.3	16.0	235,584	218,387	مصر
26.5	25.8	93,574	91,458	المغرب
85.6	91.4	4,064	3,629	موريتانيا
21.6	19.7	28,097	31,183	اليمن
20.0	21.5	878813	805825	الدول

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012

4.3.1 التطورات في أعباء المديونية الخارجية للدول العربية

بغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة، فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على اعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمراره في القيام بذلك . كما تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، والذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة مديونيته الخارجية بعائدات صادراته.

4.3.2 إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي

يوضح الجدول رقم (2-4) مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفض للدول العربية المقترضة كمجموعة من 21.5 في المائة في عام 2010 إلى 20 في المائة في عام 2011، وهو أدنى مستوى يصل إليه خلال أكثر من عقدين. ويعود ذلك إلى تباطؤ الارتفاع في المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة الذي اقتصر على 1.8 في المائة في عام 2011 مقابل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية لهذه الدول بنسبة 9.1 في المائة في العام ذاته.

جدول رقم (3-4)

خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات عامي 2010-2011

خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات		خدمة الدين العام الخارجي		
2011	2010	2011	2010	
5.2	5.2	731	634	الأردن
10.9	10.3	2,481	2,292	تونس
0.7	1.1	618	667	الجزائر
6.1	6.8	15	14	جيبوتي
2.5	6.0	243	521	السودان
3.3	3.3	557	638	سورية
1.0	1.4	437	469	عمان
9.7	19.5	9	8	القمر
22.6	20.2	5,196	4,188	لبنان
6.3	5.6	2,973	2,746	مصر
4.6	4.7	2,268	2,089	المغرب
3.5	5.2	105	108	موريتانيا
2.7	2.7	275	255	اليمن
4.9	5.2	15907	14629	الدول

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012

4.3.3 نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات

يوضح الجدول (3-4) مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد سجل أدنى مستوى له خلال سنوات عدة . ويعود ذلك إلى زيادة عوائد صادرات السلع والخدمات في بعض الدول العربية، وخصوصاً عوائد صادرات النفط، وبنسبة تجاوزت نسبة الارتفاع في إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية . فقد تراجع نسبة خدمة

المديونية العامة الخارجية إلى صادرات السلع والخدمات للدول العربية المقترضة كمجموعة من 5.2 في المائة في عام 2010 إلى 4.9 في المائة في عام 2011 .

4.4 الدين العام الخارجي الفلسطيني

تعتبر الاستدانة محلياً أو خارجياً المصدر الرئيس لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة، كما يعتبر الدين من أدوات السياسة المالية لإدارة الاقتصاد المحلي . ويمثل الاقتراض المحلي و/أو الخارجي أحد أهم المصادر الأساسية المتاحة التي تعتمد عليها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في تمويل احتياجاتها وخططها وبرامجها الإنمائية . ويتوقف لجوء الدولة إلى الاقتراض على مجموعة من العوامل في مقدمتها حجم الموارد الحقيقية للدولة، وقدرة الدولة على الوفاء بأعباء الاستدانة، وأوجه إنفاق القروض التي يتم الحصول عليها .

ويعتبر الدين الحكومي في فلسطين من المواضيع الهامة والحساسة التي تسترعي اهتمام الباحثين والسياسيين على حد سواء . وتزداد أهمية هذا الموضوع إذا ما علمنا أن الموارد المالية المتاحة للحكومة الفلسطينية محدودة وضعيفة ولا تكفي لسد الاحتياجات والالتزامات المترتبة عليها . يضاف إلى ذلك أن إيرادات المقاصة، والمساعدات الخارجية) أهم بنود الإيرادات حيث تشكل نحو % 80 من الإيرادات العامة والمنح (هي خارج نطاق سيطرة الحكومة، حيث تقوم إسرائيل بجباية الأولى بحسب اتفاق باريس الاقتصادي، وترتبط الثانية بالوضع السياسي واستقراره وتقدم عملية السلام بالإضافة إلى حالة الاقتصاد في البلدان المانحة (سلطة النقد الفلسطينية، 2013) .

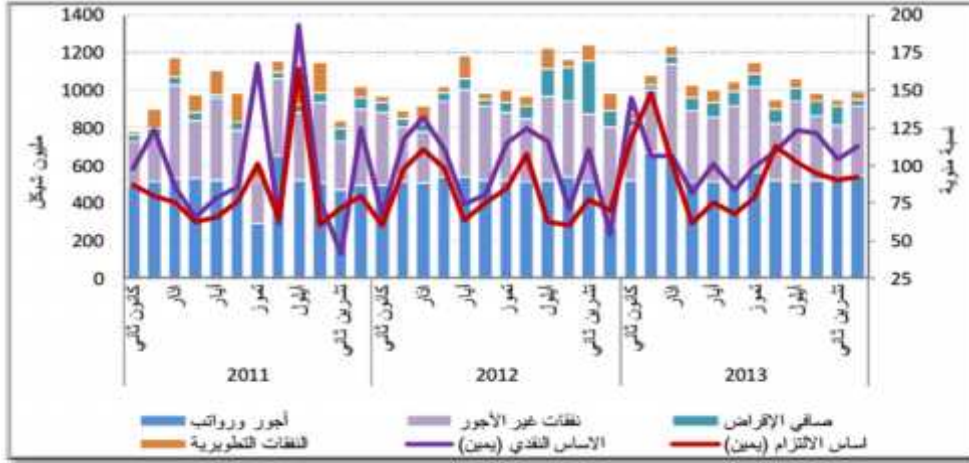
4.4.1 الوضع المالي للحكومة الفلسطينية

تعاني الحكومة الفلسطينية منذ نشأتها من مجموعة من الاختلالات والمشاكل الهيكلية التي تؤثر في قدرتها على تغطية نفقاتها الجارية والتطويرية بالاعتماد على مواردها المالية المتاحة . فهي تعاني من ضعف في جانب التحصيل الضريبي وعدم التحكم في الجزء الأكبر والأهم منه (إيرادات المقاصة والمساعدات الخارجية)، بالإضافة إلى ضعف (أو عدم) القدرة على تقنين النفقات .

بلغ متوسط الإيرادات العامة والمنح (على الأساس النقدي) نحو 1023 مليون شيكل، ما يقارب (276 مليون دولار) شهرياً خلال الفترة 2011-2013، تمثل إيرادات المقاصة الجزء الأكبر منها، تبلغ نحو 46.9% من إجمالي هذه الإيرادات والمنح، مقابل نحو 29.1% حصة المساعدات الخارجية وحوالي 24.0% حصة إيرادات الجباية المحلية (الضريبية وغير الضريبية) خلال نفس الفترة .

ونظراً لاعتماد الحكومة الفلسطينية بشكل أساسي على إيرادات المقاصة والمساعدات الخارجية لتغطية إنفاقها الجاري، وحيث أن مصدر الإيراد هذا لا يمكن التحكم به كونه يخضع لسيطرة إسرائيل ولا اعتبارات سياسية أخرى، فهو يحد من قدرة الحكومة الفلسطينية على تحقيق كفاءة عالية في تحصيل الإيرادات . التذبذب الكبير والواضح في كل من المنح والمساعدات الخارجية وإيرادات المقاصة، مقابل استقرار نسبي لإيرادات الجباية المحلية، خلال الفترة كانون ثاني 2011 - كانون أول 2013 (سلطة النقد الفلسطينية، 2013) .

شكل رقم (1-4) الإيرادات العامة والمنح نسبة للنفقات العامة 2011-2013



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2013

تجدر الإشارة إلى أن المساعدات الخارجية تمثل عاملاً مهماً في تمويل العجز المالي لدى الحكومة الفلسطينية. فالرصيد المالي للحكومة قبل المساعدات الخارجية في عجز مستمر طوال الفترات السابقة، بالمقابل قد يحقق الوضع المالي بعد المساعدات الخارجية فائضاً في بعض الأحيان، إلا أن هذا الفائض ما يزال يتصف بالهشاشة والضعف وعدم الاستمرارية.

4.4.2 الدين العام الحكومي

تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع رصيد الدين العام الحكومي في فلسطين خلال السنوات الماضية بنحو 25.6 %، ليلعب حوالي 2376.2 مليون دولار بنهاية 2013 مقارنة بحوالي 1892.1 مليون دولار في كانون الثاني 2011 وقد جاءت الزيادة الملحوظة في الدين العام الحكومي نتيجة لزيادة الدين المحلي الحكومي الذي ارتفع خلال نفس الفترة بنحو 49.7 % مقابل ارتفاع الدين الحكومي الخارجي بنحو 6.1 % خلال نفس الفترة (سلطة النقد الفلسطينية، 2013، ص4).

وبالرغم من الزيادة الملحوظة في الدين العام الحكومي، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيت ثابتة عند حوالي 22.7 % خلال الفترة 2011-2013 .

حيث أن الدين الحكومي الخارجي ما يزال مستقرًا نسبيًا عند نحو 1100 مليون دولار بالرغم من تراجع طفيف منذ منتصف العام 2012 . أما الدين المحلي الحكومي فقد كان أكثر تذبذبًا وهو في ازدياد مستمر خلال السنوات السابقة، حيث بلغ ذروته نهاية عام 2012 بنحو 1384.7 مليون دولار (سلطة النقد الفلسطينية، 2013، ص4) شكل رقم (2).

شكل رقم (2-4) الدين العام الحكومي الداخلي والخارجي 2010-2013



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2013

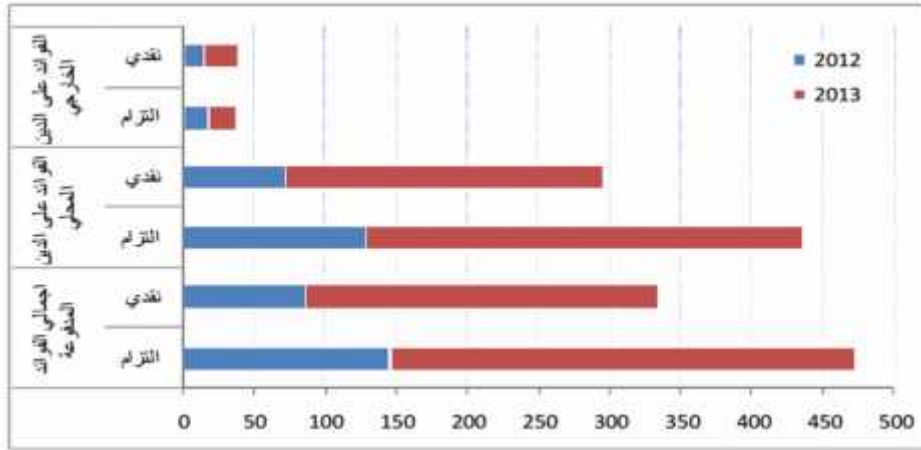
4.4.3 فوائد الدين

وقد بلغت الفوائد المدفوعة على الدين العام الحكومي خلال العام 2013 نحو 245.6 مليون شيكل (68.0 مليون دولار) مقابل نحو 86.5 مليون شيكل (22.4 مليون دولار) في العام 2012 بحسب بيانات وزارة المالية.

تجدر الإشارة أن معظم الفوائد المدفوعة خلال العام 2013 هي للدين المحلي الحكومي نحو 222.0 مليون شيكل (61.5 مليون دولار)، مقابل 23.6 مليون شيكل (6.5 مليون دولار) فوائد مدفوعة على الدين الحكومي الخارجي. الجدير ذكره أيضاً ان الفوائد المستحقة (أساس الاستحقاق) على الدين العام الحكومي خلال العام 2013 بلغت نحو 324.8 مليون شيكل (89.9 مليون دولار)، وهو ما يعني أن الحكومة قد تأخرت بسداد نحو 79.2 مليون شيكل (21.9 مليون دولار) خلال هذا العام.

شكل رقم (3-4) الفوائد المدفوعة والمستحقة على الدين العام الحكومي 2013-2012

(مليون شيكل)



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2013

وبالنظر إلى طبيعة العلاقة فيما بين الدين العام الحكومي ومعدل النمو الحقيقي للاقتصاد الفلسطيني، فإن البيانات المتاحة تشير إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة الأجل إذ يرتفع معدل النمو الاقتصادي بزيادة الدين العام الحكومي والعكس صحيح.

إن افتراض وجود مثل هذه العلاقة يكون مخالفاً لما توصل إليه بعض الباحثين الأمر الذي يتطلب إجراء مزيد من التحليل والتفحص لطبيعة العلاقة فيما بين الدين العام الحكومي والنمو الاقتصادي . وهو ما يشير إلى أن الدين العام الحكومي يتم توجيهه في أغلب الأحيان إلى الاستهلاك وليس الاستثمار وبالتالي فإن العائدات المادية من هذا الإنفاق تكون متدنية وقصيرة الأجل، لا سيما وإن الافتراض الحكومي كان في أغلبه لتسديد رواتب وأجور العاملين في القطاع العام بالإضافة إلى أنواع النفقات الأخرى مثل النفقات التحويلية ومدفوعات الفائدة، وهو ما يشير إلى أن السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة الفلسطينية غير قابلة للاستمرار.

شكل رقم (4-4)

معدل النمو الحقيقي ومعدل النمو في الدين العام الحكومي 2011-2013



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2013

توزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنسبة 53.3 % وبقيمة 1,267.6 مليون دولار، ودين خارجي بنسبة 46.7 % وبقيمة 1,108.6 مليون دولار. ويشير تراجع حصة الدين الخارجي من إجمالي الدين العام الحكومي خلال السنوات الماضية، إلى اعتماد الحكومة المتزايد على الافتراض المحلي لتمويل نفقاتها العامة، وهو ما قد يشكل مصدر قلق وخطر على القطاع المصرفي بشكل خاص في ظل عدم وجود أدوات بديلة للتمويل المحلي.

4.4.4 مصادر الدين العام في فلسطين:

ساهمت المصارف بالمتوسط بنحو 98.8% من إجمالي الدين المحلي الحكومي (أو حوالي 1,253.0 مليون دولار استناداً لبيانات وزارة المالية⁶)، مقابل نحو 1.2% تم تمويلها من مؤسسات عامة أخرى مثل هيئة التقاعد، ولجنة الزكاة وغيرها. وتوزع الدين المحلي الحكومي من المصارف بين قروض بنسبة بلغت 70.8% (منها 18.0% قروض لهيئة البترول بكفالة وزارة المالية)، وجاري مدين بنسبة 29.2% خلال العام الحالي. وكما تشير بيانات سلطة النقد، فإن عملة الشيكيل الإسرائيلي قد سيطرت على حوالي 80.9% من الدين المحلي خلال العام 2013، مقابل نحو 13.9% للدولار الأمريكي، وحوالي 5.2% للدينار الأردني. (سلطة النقد الفلسطينية، 2013، ص44).

شكل رقم (4-5) توزيع الدين المحلي الحكومي بحسب النوع 2011-2013

(مليون دولار)



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2013

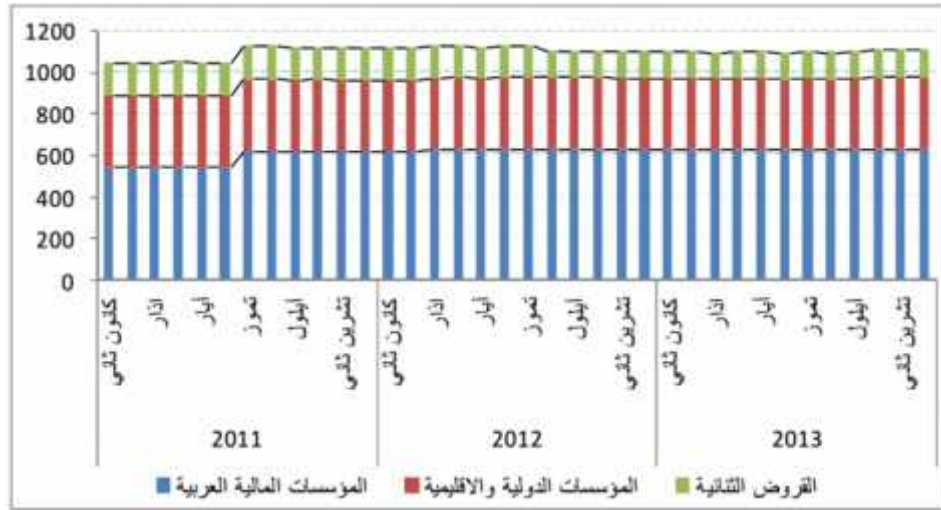
أما الدين الحكومي الخارجي فتوزع بين ثلاث جهات رئيسة: المؤسسات المالية العربية التي ساهمت بنحو 630.1 مليون دولار، (توزعت بين صندوق الأقصى بنحو 83.1%، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 9.2%، والبنك الإسلامي للتنمية بنسبة 7.7%). والمؤسسات الدولية والإقليمية التي ساهمت بنحو 342.5 مليون دولار (توزعت بين

⁶ تشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية إلى أن قيمة التسهيلات الممنوحة للقطاع العام قد بلغت 1، 373.2 مليون دولار في نهاية 2013.

البنك الدولي بنحو 82.8 %، وبنك الاستثمار الأوروبي بنحو 10.5 %، ومنظمة الأوبك بحوالي 5.8 %، والصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 0.9 %). القروض الثنائية التي بلغت 136.0 مليون دولار، (توزعت بين إسبانيا بنحو 70.6 %، وإيطاليا بنحو 25.4 %، والصين بنحو 4.0 %)(سلطة النقد الفلسطينية، 2013، ص44).

شكل رقم (4-6) توزيع الدين الخارجي الحكومي بحسب المصدر 2011-2013

(مليون دولار)



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2013

من الجدير بالذكر أن الجزء الأكبر، وبنسبة 94 %، من القروض الخارجية عبارة عن قروض ميسرة تتراوح فترة السماح بها بين 10-15 سنة وفترة السداد من 12-30 سنة وبمعدل فائدة لا يتجاوز 3 % (سلطة النقد الفلسطينية، 2005، ص56).

من الواضح تنوع مصادر الدين الخارجي ما بين مؤسسات عربية ودولية وقروض ثنائية حكومية، وقد يعزز هذا التنوع، مقترناً بشروط القروض الميسرة، درجة الأمان التي على ما يبدو تتمتع بها القروض الخارجية.

ومن حيث المبدأ يبدو أن حجم الدين الداخلي وتطوره ومحدودية مصادره، هو الأكثر خطورة من الدين الخارجي، إذ يترتب عليه، وبحكم أنه من البنوك التجارية، فوائد مرتفعة وسرعة

في السداد، الأمر الذي يمثل عبئاً على موازنة السلطة التي تعاني من عجز مزمن (أبو مدللة، والعجلة، 2000، ص280).

4.4.5 خدمة الدين العام الحكومي

تشير البيانات إلى أن خدمة الدين العام الحكومي قد بلغت خلال العام 2013 حوالي 363.1 مليون دولار، منها 294.8 مليون أقساط وحوالي 68.3 مليون دولار فوائد.

وقد وجه القسم الأكبر من هذه الدفعات للدين المحلي، الأمر الذي يشير إلى محاولة الحكومة التخفيف من اعتمادها على المصارف كمصدر أساسي للتمويل، حيث شكلت الأقساط المدفوعة على الدين المحلي نحو 96.6 % من إجمالي الأقساط، مقابل 3.4 % أقساط الدين الخارجي. كما شكلت الفائدة المدفوعة على الدين المحلي نحو 90.5 % من إجمالي الفوائد المدفوعة. وتجدر الإشارة إلى أن الفائدة المدفوعة على الدين العام الحكومي قد شكلت خلال العام 2013 نحو 2.4 % من إيرادات الجباية المحلية والمقاصة، وهو ما يعني استنزاف جزء من هذه الإيرادات لصالح الفوائد على الدين العام الحكومي أنظر الجدول رقم (4-4).

جدول رقم (4-4) خدمة الدين العام الحكومي 2011-2013

(مليون دولار)

خدمة الدين	الأصل (الأقساط)		الفائدة المدفوعة		
	خارجي	محلي	خارجي	محلي	
82.1-	8.1	156.4-	3.1	63.1	2011
506.8	12.7	433.8	4.4	55.8	2012
363.1	10.0	284.8	6.5	61.8	2013

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية، 2013

4.4.6 سياسة الاقتراض الفلسطينية

من خلال السعي لتعظيم النفع العام من الدين العام و تجنب ما يترتب على عدم استخدامه بالوجه الأمثل من آثار مستقبلية ضارة جدا بالسلطة الوطنية الفلسطينية باعتماد سياسة اقتراض حذرة و محافظة قائمة على الأسس و المبادئ الآتية : (إدارة الدين العام، 2003)

- 1- الإحجام عن الاقتراض لتمويل النفقات الجارية لكي لا تتحمل الأجيال القادمة عبء الإنفاق الجاري الحالي، و بالتالي يتم تغطية النفقات الجارية إما بتنمية الموارد الذاتية أو انتهاج سياسة ضغط الإنفاق أو كيهما.
- 2- يقتصر الاقتراض لدعم المشاريع التطويرية على ما تيرهنه دراسات الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع ويتم توجيه الاقتصاد لتمويل مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة التي ينأى القطاع الخاص عن تمويلها.
- 3- السعي ما أمكن لأن تكون كافة القروض التي تحصل عليها السلطة الوطنية بشروط ميسورة
- 4- ألا يتجاوز إجمالي الدين الخارجي والداخلي نسبة معينة من إجمالي الناتج المحلي وإجمالي قيمة الصادرات.
- 5- أن تتمكن الموارد الذاتية للسلطة من خدمة الدين وألا تشكل هذه الخدمة عبئا على الموازنة العامة

4.4.7 بعض مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني

1- مؤشر التضخم

أظهر تحليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك، المقاس بعملة الشيكيل الإسرائيلي حدوث تراجع ملحوظ في مستويات الأسعار في فلسطين خلال العام 2013 ، تمخض عنه تراجع في معدل التضخم إلى 1.7 % مقارنة مع 2.8 % في العام 2012 . ويمثل هذا التراجع امتداداً للاتجاه التنازلي الذي اتخذته مستويات التضخم خلال السنوات الأخيرة، متأثرة على وجه الخصوص بانخفاض تكاليف الواردات وتراجع الأسعار العالمية لبعض السلع، وخصوصاً الغذاء. بالإضافة إلى ضعف الطلب المحلي على خلفية تزايد عدم اليقين السياسي والاقتصادي في المنطقة.

وفي ظل التغيرات الاقتصادية وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الأساسية، فإن معدل التضخم في فلسطين يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً، مقارنة بالمعدلات العالمية والإقليمية. فقد بلغ معدل التضخم في الدول المتقدمة خلال العام 2013 حوالي 1.4 %، وفي الدول

الصاعدة والنامية 5.8 %، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 10.5% أما على مستوى الدول المجاورة، فقد بلغ معدل التضخم في الأردن 5.5 %، وفي مصر 6.9 %، وفي إسرائيل 1.5 % (سلطة النقد الفلسطينية، 2014، ص12) أنظر الجدول رقم (4-5).

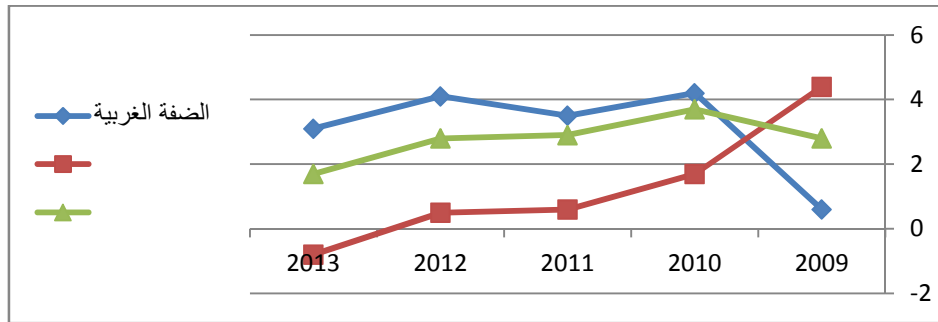
جدول رقم (4-5)

الرقم القياسي العام و معدل التضخم في فلسطين 2009-2013

2013	2012	2011	2010	2009	
107.6	102.9	102.9	100.0	96.4	الرقم القياسي العام
معدل التضخم حسب المنطقة					
3.1	4.1	3.5	4.2	0.6	الضفة الغربية
0.8-	0.5	0.6	1.7	4.4	قطاع غزة
1.7	2.8	2.9	3.7	2.8	معدل التضخم

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013

شكل رقم (4-7) معدل التضخم حسب المنطقة في فلسطين 2009-2013



الشكل من إعداد الباحث بناء على بيانات جدول رقم (4-4)

2- مؤشر عدد السكان

بلغ عدد السكان في فلسطين في العام 2013 حوالي 4.4 مليون نسمة، مرتفعاً بنحو 3.0% مقارنة مع العام 2012 (2.7 مليون في الضفة الغربية، وحوالي 1.7 مليون في قطاع غزة)،

منهم حوالي 60 %، أو 2.6 مليون نسمة عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة (القوة البشرية).

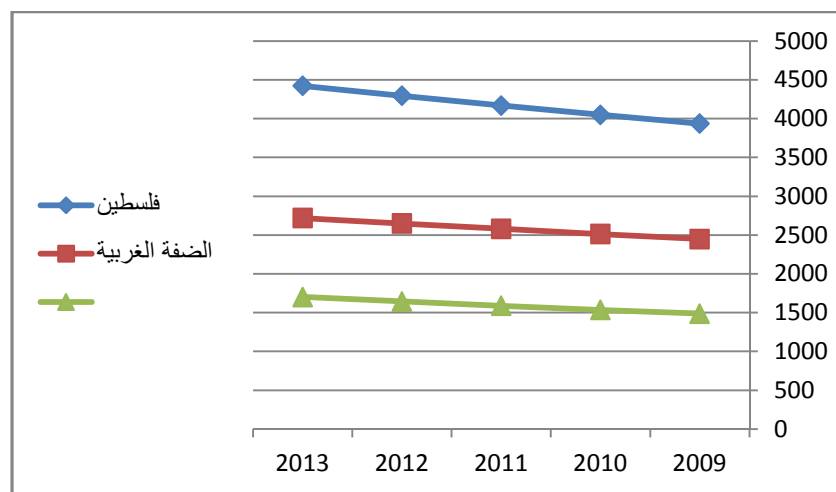
إن كون المجتمع الفلسطيني فتياً لا ينعكس فقط على نسبة القوة البشرية فحسب، بل أيضاً على نسب المشاركة في سوق العمل. فارتفاع نسبة السكان في سن الدراسة (تشكل أكثر من ثلث السكان) يسهم في ارتفاع عدد الأفراد خارج سوق العمل، وبالتالي انخفاض نسبة المشاركة، التي بلغت خلال العام 2013 حوالي 45.0% (43.6% في الضفة، و 41.2% في القطاع)، الأمر الذي يشير إلى أن أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني لا يسهم فعلياً في الأنشطة الاقتصادية (سلطة النقد الفلسطينية، 2014، ص14) أنظر الجدول رقم (6-4).

جدول رقم (6-4) عدد السكان في فلسطين 2009-2013

عدد السكان (بالآلاف)					
2013	2012	2011	2010	2009	
4421	4293	4169	4048	3935	فلسطين
2719	2649	2580	2513	2448	الضفة الغربية
1702	1644	1589	1535	1487	غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013

شكل رقم (8-4) عدد السكان في فلسطين 2009-2013



الشكل من إعداد الباحث بناء على بيانات جدول رقم (5-4)

3- مؤشر البطالة

تعتبر البطالة من أهم تحديات التنمية الاقتصادية، لا سيما في الدول النامية. ولا يقتصر الأمر على توفير فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل، بل يتعداه إلى استيعاب تراكم البطالة القائم حالياً، وهي مهمة تحتاج إلى جهود ضخمة في ظل محدودية الطاقات الإنتاجية، وانخفاض مستوى الاستثمار، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني وما ينتج عنها من تزايد في أعداد القوى العاملة.

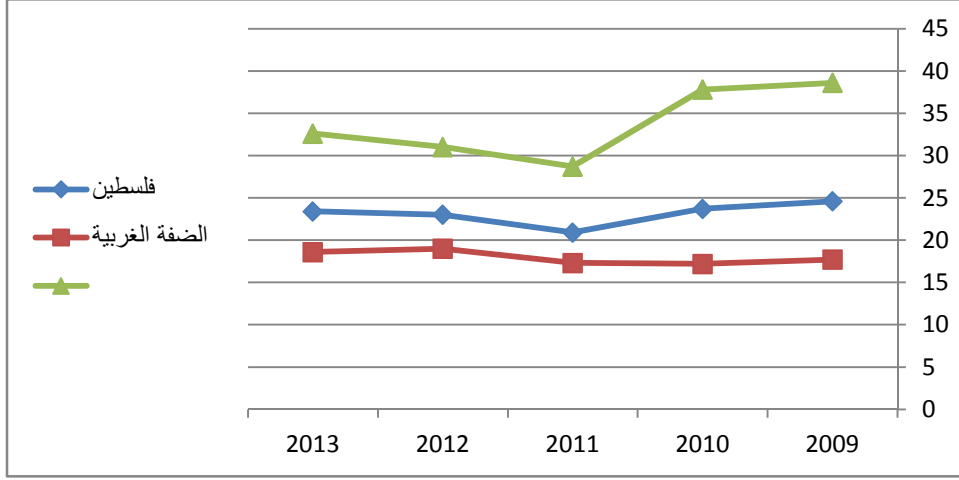
يشار إلى أن معدلات البطالة في فلسطين واصلت ارتفاعها خلال العام 2013، لتصل إلى 23.4% من إجمالي القوى العاملة، مقارنة مع 23.0% خلال العام 2012 تجدر الإشارة إلى أن نسبة البطالة تراجعت في الضفة الغربية من 19.0% إلى 18.6%، بينما ارتفعت في قطاع غزة من 31.0% إلى 32.6% بين عامي 2012 و 2013. ويعزى ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة إلى تراجع الأداء الاقتصادي في القطاع نتيجة استمرار الحصار المفروض من قبل الجانب الإسرائيلي، وتداعيات ذلك على مجمل الوضع الاقتصادي في القطاع. إضافة إلى أن التوترات مع الجانب المصري وما رافقها من إغلاق شبه مستمر لمعبر رفح الحدودي قد أسهم في تعطيل حركة التنقل والحركة التجارية بين الجانبين (سلطة النقد الفلسطينية، 2014، ص16) أنظر الجدول رقم (7-4).

جدول رقم (7-4)

البطالة كنسبة من القوى العاملة (%)					
2013	2012	2011	2010	2009	
23.4	23.0	20.9	23.7	24.6	فلسطين
18.6	19.0	17.3	17.2	17.7	الضفة الغربية
32.6	31.0	28.7	37.8	38.6	غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013

شكل رقم (9-4) البطالة كنسبة من القوى العاملة (%) 2009-2103



الشكل من إعداد الباحث بناء على بيانات جدول رقم (6-4)

4- مؤشر الدين العام والناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاسترشادية التي تستخدمها الدول في تقييم مستوى الدين بالنسبة للنشاط الاقتصادي وقدرة الحكومة على السداد. وتختلف هذه النسبة من بلد لآخر، تبعاً للمقومات المتوفرة في كل بلد. ففي الحالة الفلسطينية لا يسمح القانون بأن تزيد هذه النسبة عن 40% من الناتج المحلي الإجمالي انظر الملحق رقم 15، في حين أنها تبلغ 60% في الأردن، ويجب ألا تزيد على 60% في دول الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، أظهرت البيانات المتاحة أن نسبة الدين العام الحكومي (بدون المتأخرات المتركمة) إلى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني مستقرة عند نحو 23%، مع ارتفاع ملحوظ خلال العام 2007 حيث بلغت هذه النسبة نحو 28.0% أما عند إضافة المتأخرات المتركمة إلى الدين العام الحكومي يلاحظ أن هذه النسبة في ارتفاع مستمر خلال السنوات الماضية، حيث بلغت نسبة الدين العام الحكومي بما يشمل المتأخرات المتركمة نحو 39.0% من الناتج المحلي الاسمي خلال العام 2013، مقارنة بنحو 38.8% عام 2012، ونحو 32.0% في العام 2011 (سلطة النقد الفلسطينية، 2013، ص11)

الجدير ذكره أن هذا الارتفاع في نسبة الدين يعود بشكل أساسي إلى الزيادة المستمرة والمضطردة في المتأخرات، تلك الزيادة التي تدل على مواجهة الحكومة الفلسطينية صعوبات في

الحصول على موارد تمويل سواء خارجية كانت أم محلية، وهو ما يدفعها إلى عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع الخاص والموردين وغيرهم وبالتالي زيادة تراكمية في المتأخرات.

وبالنظر إلى المعطيات السابقة فإن نسبة الدين العام الحكومي بما يشمل المتأخرات إلى الناتج المحلي الفلسطيني (39.0% عام 2013) تعتبر مرتفعة وخطرة وذلك نظراً لمجموعة من العوامل التالية:

- 1- اقتراب هذه النسبة بشكل كبير من الحد الأقصى المسموح به بحسب قانون الدين العام الفلسطيني (40%) انظر الملحق رقم 15
- 2- ضعف الوضع المالي للحكومة الفلسطينية واعتمادها بشكل أساسي على مصادر تمويل غير موثوق وغير منتظمة (المساعدات الخارجية)، بالإضافة إلى تحكّم إسرائيل في تحويل أو وقف الجزء الأكبر من الإيرادات المحلية الفلسطينية (إيرادات المقاصة).
- 3- استمرار تراكم المتأخرات بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية يشير إلى انتهاج الحكومة سياسة تأخير التزاماتها في سبيل تمويل العجز لديها، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تبعات سلبية على المدى المتوسط والطويل.

وتعتبر نسبة الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي في فلسطين منخفضة نسبياً قياساً على النسب الموجودة في بعض الدول المجاورة، كالأردن، الذي بلغت فيه نسبة الدين العام حوالي 86.7% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام 2013 بحسب بيانات مديرية الدين العام في وزارة المالية الأردنية. أما إسرائيل فقد بلغت فيها هذه النسبة نحو 66.2% في نهاية العام 2013 حسب البيانات الصادرة عن جهاز الإحصاء الإسرائيلي.

وبالرغم من تدني نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي في فلسطين مقارنة بالدول المجاورة، إلا أن هناك العديد من المخاطر التي قد تصيب الاقتصاد المحلي، إذا لم يتم تداركها. فالموارد المالية المتاحة للحكومة قليلة ومحدودة، بالإضافة إلى خطر تقلبات سعر الصرف،

وعدم قدرة الحكومة في كثير من الأحيان على الوفاء بالتزاماتها سواء تجاه القطاع الخاص، أو القطاع المصرفي، أو حتى موظفيها. كما أن الدين العام الحكومي يتم توجيهه في أغلب الأحيان إلى الاستهلاك وليس الاستثمار وبالتالي فإن العائدات المادية من هذا الإنفاق

تكون متدنية وقصيرة الأجل، لا سيما وأن الاقتراض الحكومي في أغلبه لتسديد رواتب وأجور العاملين في القطاع العام بالإضافة إلى أنواع النفقات الأخرى مثل النفقات التحويلية ومدفوعات الفائدة، وهو ما يشير إلى ضعف السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة من حيث قابليتها للاستمرار انظر الجدول رقم (4-8).

جدول رقم (4-8)

الدين العام الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2009-2013

(مليون دولار)

2013	2012	2011	2010	2009	
2376	2483	2213	1883	1736	إجمالي الدين العام الحكومي
1109	1098	1114	1043	1087	إجمالي الدين العام الخارجي الحكومي
11942.9	10254.6	9775.3	8330.6	6719.6	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
570	614	564	494	469	حصة الفرد من الدين العام الحكومي (دولار)
21.3	24.2	22.6	22.6	25.8	نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي (%)
10	10.7	11.4	12.5	16.2	نسبة الدين العام الخارجي للناتج المحلي الإجمالي (%)

الجدول من إعداد الطالب بناء على قاعدة بيانات وزارة المالية، 2013

5- الدين الخارجي نسبة إلى حجم الصادرات

يقيس مؤشر الدين الخارجي إلى حجم الصادرات القدرة على توفير العملات الأجنبية والسداد، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى استخدام جزء كبير من الإيرادات بالعملة الصعبة الناجمة عن التصدير لسداد الدين الخارجي، وقد بلغ متوسط نسبة الدين الخارجي إلى حجم الصادرات الفلسطينية خلال الفترة 2011-2013 نحو 66.4% وهي أقل بكثير من النسبة المسجلة في الفترات السابقة والتي بلغت بالمتوسط نحو 114.7% خلال الفترة 2000-2010 ويعزى التراجع في هذه النسبة إلى زيادة حجم الصادرات الفلسطينية واستقرار حجم الدين الحكومي الخارجي عند نحو 1100 مليون دولار كما ذكر سابقاً. لكن انخفاض هذه النسبة في الحالة

الفلسطينية لا تعني بالضرورة توفير للعملات الأجنبية وزيادة في القدرة على السداد، حيث أن معظم الصادرات الفلسطينية (أكثر من 85% خلال الفترة 2011-2013) يتم تصديرها إلى إسرائيل وبالتالي يتم تحصيلها بالشيكل الإسرائيلي في المقابل، فان الدين الحكومي الخارجي هو بعملات أخرى غير الشيكال وبالتالي فان انخفاض أو ارتفاع هذه النسبة لن يشكل فرقاً كبيراً من منظور توفير العملات الأجنبية (سلطة النقد الفلسطينية، 2013، ص13).

4.5 الآثار الاقتصادية للدين العام في فلسطين

يترك الدين العام آثاراً مهمة على المؤشرات الاقتصادية الكلية، حسب طبيعة هذا الدين وأوجه إنفاقه وحجم أعباءه. ومن الممكن أن نلمس الآثار الايجابية والسلبية للدين العام الخارجي على الاقتصاد الفلسطيني من خلال:

أولاً: الآثار الايجابية

ساهمت القروض الأجنبية إلى جانب المساعدات المقدمة من الدول المانحة، بشكل فعال في إعادة بناء البنية التحتية الفلسطينية، وتطوير قطاع التعليم والصحة، وخلق فرص عمل. ولاشك أن حجم الدين العام بشقيه الخارجي والداخلي قد أدى إلى تطور حجم الإنفاق الحكومي الفلسطيني بشقيه الاستثماري والاستهلاكي، الأمر الذي أدى إلى زيادة في الطلب الكلي ومعدلات النمو الاقتصادي، خاصة إذا علمنا أن الإنفاق الحكومي هو الذي يؤثر في النشاط الاقتصادي، بسبب التأثيرات السلبية للقيود الإسرائيلية على القطاع الخاص. لكن يجب الحذر في قراءة هذه الآثار عند تتبع مجالات الإنفاق خاصة للدين المحلي، الذي يوجه بالكامل إلى إنفاق غير استثماري، الأمر الذي يحدد الآثار الإيجابية لحجم الإنفاق العام، في المدى القصير فقط (أبو مدللة، والعجلة، 2012، ص287).

أولاً: الآثار السلبية

الآثار السلبية للقروض على الاقتصاد الفلسطيني أكثر بكثير من الآثار الإيجابية التي تكاد لا تذكر.

ساهم الدين الخارجي بدور مهم في تطوير البنية التحتية، حيث تم توجيه الدين لتطوير البنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني. غير أن استحقاق السداد والذي بدأ خلال العقد السابق، جاء في سياق أزمة مالية للسلطة، مما عزز من زيادة عجز الموازنة خلال الفترة الحالية، وفي هذا إشارة إلى ثقل عبء الدين الخارجي قياساً على الأزمة الحالية وتداعياتها رغم دوره في تهيئة بنية تحتية ملائمة منذ إنشاء السلطة الفلسطينية.

إن اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على المساعدات والقروض الدولية كمصدر أساسي ورئيسي في تمويل الموازنة ومشاريع التنمية أوجد لديها حالة من الارتباط القسري مع الخارج، وهذا بدوره أثر على قدرتها في الاستغلال الأمثل للمساعدات والقروض، إضافة لفقدانها استقلالية القرار الاقتصادي، والذي بدوره أضعف قدرتها على تحقيق الاستقلال السياسي.

عدم استخدام السلطة الفلسطينية أموال القروض في مشاريع تنمية تعود بالنفع على الصالح العام، أو على الأقل تسد حاجة القرض نفسه، فهي تستخدمها في المصاريف الجارية وعلى البنى التحتية وهذه المشاريع لا تدر مالا ثابتاً لسد احتياجات القرض ولا تساهم في التنمية المحلية.

الفساد الإداري ويتجلى ذلك في تهافت السلطة الفلسطينية عبر العديد من الوزارات والمؤسسات للحصول على أموال الدول المانحة بهدف تمويل العديد من المشاريع، دون أن تكون لهذه المشاريع جدوى تعود بالمنفعة العامة، وإنما لاعتبارات خاصة بالقائمين على هذه الوزارات والمؤسسات.

ومن الناحية السياسية فإن للقروض الخارجية آثار سلبية كبيرة، بحيث تعمل الدول المانحة عن إحجام تمويل بعض المشاريع إرضاءً للطرف الإسرائيلي، كما أن بعض الدول المانحة تستخدم المساعدات والقروض كوسيلة ضغط على السلطة الفلسطينية لتقديم التنازلات التي دائماً تكون لصالح الطرف الإسرائيلي.

4.7 خلاصة الفصل الرابع

تحتل الديون الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية وتشكل انتقاصاً من الموارد المالية التي كان من الممكن أن تتجه إلى الادخار والتوسع الاقتصادي فزيادة حجمها وأعبائها أثرت في شكل مباشر في اقتصاد هذه الدول. وهو ما أدى إلى عدم إمكان تنمية الموارد المالية الذاتية.

كما أن اعتماد الدول العربية على القروض الخارجية، أدى إلى تزايد معدلات التضخم بسبب الضغوط التي تسببها هذه القروض على القدرة التنافسية لصادرات الدول المدينة، إضافة إلى أن أعباء خدمة الدين تستحوذ على نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي وتشكل في الغالب انخفاصاً للموارد المالية التي من الممكن توجيهها للادخار من أجل التوسع في الاستثمار. ومن الملاحظ أن المعيار الأساسي للحد الأمثل للديون الخارجية هو أن يكون البلد المدين قادراً على خدمة ديونه الخارجية. فينبغي أن تخصص الموارد المتأتية من القروض الخارجية لتمويل المشاريع الاقتصادية الإنتاجية التي تكون إنتاجيتها الحدية على الأقل مساوية للتكلفة الحدية للاقتراض الخارجي. وكذلك من الضروري توجيه مثل هذه الموارد المالية الخارجية نحو المشاريع الإنتاجية المخصصة للتصدي حتى يتسنى للبلد الحصول على العملات الصعبة اللازمة ليس فقط للوفاء بخدمة الديون الخارجية بل وتمويل وارداته من السلع والخدمات التي يحتاج إليها.

ضعف الوضع المالي لدى الحكومة الفلسطينية وعدم قدرتها على الاستمرار في مثل هذا الوضع، بالإضافة إلى عدم القدرة على الاستمرار في الاستدانة سواء من الخارج لعدم توفر المصادر، أو الاستدانة من الداخل لتجاوز (اقتراب) الديون المحلية حدودها القصوى المسموح بها لذا فإنه يتعين على الحكومة الفلسطينية اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير على صعيد الإيرادات والنفقات على حد سواء، من أجل الوصول إلى وضع مالي مستدام وقابل للاستمرار.

ساهمت القروض الأجنبية إلى جانب المساعدات المقدمة من الدول المانحة، بشكل فعال في إعادة بناء البنية التحتية الفلسطينية، وتطوير قطاع التعليم والصحة، وخلق فرص عمل.

الفصل الخامس

التحليل القياسي لأثر الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية للفترة (2000-2013) م

5.1 مقدمة

5.2 منهجية القياس والنموذج القياسي

5.3 التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج

5.4 اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج

5.1 المقدمة:

يسعى الباحث إلى استخدام الاقتصاد القياسي لاختبار النظريات الاقتصادية، حيث يتم بناء النظريات الاقتصادية على مجموعة من الفرضيات بين متغيرات عديدة بقصد فهم الظواهر الاقتصادية، والتنبؤ بحدوثها من خلال إيجاد قيم عديدة لاختبار قوة المتغيرات المستقلة في تفسير سلوك المتغير التابع، ويساعد التحليل القياسي متخذي القرارات وصانعو السياسات على عقد المقارنات بين القيم العديدة للمعلمات المقدرة، واتخاذ القرار السليم في التخطيط الاقتصادي. ويستعرض الباحث في هذا الفصل منهجية تحليل البيانات الاقتصادية، والأساليب القياسية التي تم الاعتماد عليها خلال دراسة وتحليل البيانات الاقتصادية التي تتعلق بنموذج الدراسة، وذلك باستخدام أساليب التحليل، والتحليل القياسي المتمثل في عملية التقدير والفحص لنموذج الدراسة، الذي يهدف لقياس أثر الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية للفترة 2000-2013.

حيث تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية المتقدمة، والتي تستخدم في دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بهدف قياس تأثير كل متغير ومعرفة أي المتغيرات الأكثر تأثيراً على المتغير التابع، وتمثلت هذه الأساليب بمعاملات الارتباط، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد، وباستخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية الحديثة كاختبار السكون للسلاسل الزمنية، والتعرف على خصائصها، وتطبيق أسلوب التكامل المشترك متعدد المتغيرات لجوهانسون، مع الاعتماد بشكل أساسي على طريقة المربعات الصغرى العادية (-OLS Ordinary Least Square) في تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

5.2 منهجية القياس والنموذج القياسي:

قام الباحث باستخدام التحليل الكمي لبناء النموذج القياسي، واعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية ، والتي تمثلت في بيانات ثانوية حسب توافرها في التقارير والنشرات الرسمية.

5.2.1 صياغة النماذج القياسية وتعريف متغيراتها:

❖ النموذج الأول:

تم صياغة نموذج انحدار ليقاس أثر الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (2000-2013) على النحو التالي:

$$S), X, I, GDP = f(D)$$

حيث أن النموذج القياسي للدراسة يتكون من عدة متغيرات، وهي كما يلي:

المتغير التابع:

الناتج المحلي الإجمالي GDP: يقصد به مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة. حيث أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي يعد أحد المؤشرات المهمة لحدوث النمو الاقتصادي وكذلك يعتبر أحد أهم المؤشرات لقياس عملية التنمية الاقتصادية.

المتغيرات المستقلة:

الدين الخارجي (D (External Debt): حجم الدين الخارجي المترتب على الحكومة الفلسطينية. التضخم (I (Inflation): هو الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات، سواء كان هذا الارتفاع ناتجاً عن زيادة كمية النقد بشكل يجعله أكبر من حجم السلع المتاحة، أو العكس أي أنه ناجم عن زيادة في الإنتاج فائضة عن الطلب الكلي، أو بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، فضلاً عن الدور المغذي للتوقعات التضخمية.

الصادرات (E (Export): وهي عبارة عن كافة السلع والخدمات التي يتم تصديرها خارج فلسطين.

الادخار (S (Saving): هو الجزء من الدخل الغير المخصص للاستهلاك و الذي يودع عادة في حسابات بنكية جارية أو يستخدم على المدى القصير (الأدوات المالية و الحسابات

لأجل،...). و الادخار هو أيضا حفظ السيولة لأغراض الاستخدام على المدى القصير (مصاريف غير متوقعة، السفر، شراء الأثاث، الخ).

❖ النموذج الثاني:

تم صياغة نموذج انحدار ليقاس أثر الدين الخارجي على البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (2000-2013) على النحو التالي:

$$U=f(D)$$

حيث أن:

المتغير التابع:

معدل البطالة U: هم العاطلون عن العمل من الأفراد لا يعملون أكثر من ساعة خلال الأسبوع الماضي وفي نفس الوقت لديهم استعداد للعمل ويبحثون عنه بشكل نشط.

5.2.2 مصادر بيانات النموذج:

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، والتي تمثلت في البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية للفترة الزمنية من 2000 إلى 2013 م، وذلك حسب توافرها في التقارير والنشرات الرسمية.

5.2.3 معالجة بيانات النموذج القياسي:

تم الحصول على البيانات السنوية لمتغيرات النموذج القياسي، وذلك للفترة الزمنية من 2000 إلى 2013، وبذلك يكون عدد المشاهدات 14 مشاهدة بشكل سنوي، وقد قام الباحث بتحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربعيه، وذلك باستخدام برنامج التحليل القياسي (Eviews7). حيث تم استخدام طريقة (Quadratic-match sum) لتقسيم المتغيرات الرقمية وهي: (GDP, D, S)؛ أما المتغير المأخوذ كنسبة مئوية وهي (I , U) فقد تم تقسيمها باستخدام طريقة (Quadratic-match average). وبذلك يصبح عدد المشاهدات 56 مشاهدة بشكل ربع سنوي.

5.2.4 المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة:

اتباع الباحث في هذه الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي لوصف متغيرات الدراسة، والمنهج الكمي القياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة بهدف

الحصول على معاملات خط الانحدار للمتغيرات المستقلة، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية والقياسية، والتي تمثلت فيما يلي:

❖ **طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):** وتعتبر هذه الطريقة من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع (عطية، 2005، ص256)، كما أنها تمتاز بدقة تقدير المعلمات بعد تحقق افتراضاتها لكي يتم الحكم على جودة النموذج المقدر، والتي تتمثل فيما يلي (Gujarati, 2004, p63-65):

✓ المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.

✓ الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي (Normality).

✓ تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity).

✓ استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ

(Autocorrelation).

✓ عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).

❖ **الصيغة الرياضية لنماذج الدراسة والإشارات المتوقعة للمعاملات:** وبذلك تصبح الصيغة

النهائية للنماذج المراد تقديرها كما يلي:

✓ **النموذج الأول:**

$$GDP = \alpha_0 + \alpha_1 D + \alpha_2 I + \alpha_3 X + \alpha_4 S + \epsilon_t$$

$$\alpha_1 < 0 \quad \alpha_2 < 0 \quad \alpha_3 > 0 \quad \alpha_4 > 0$$

حيث أن:

α_0 : الحد الثابت.

$\alpha_1 \alpha_2 \alpha_3 \alpha_4$: تعبر عن معاملات خط الانحدار للمتغيرات المستقلة.

ϵ_t : الخطأ العشوائي.

✓ النموذج الثاني:

$$U = \alpha_0 + \alpha_1 D + \epsilon_t$$

حيث أن:

α_0 : الحد الثابت.

α_1 : تعبر عن معامل خط الانحدار.

ϵ_t : الخطأ العشوائي.

❖ **اختبار السكون:** يعتبر شرط السكون شرطاً أساسياً لدراسة تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر السلسلة الزمنية ساكنة إذا تحققت فيها الشروط الآتية (عطية، 2005، ص648):

✓ ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.

✓ ثبات التباين عبر الزمن.

✓ التباين بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يجب عنده التباين.

وهناك العديد من الاختبارات والطرق الإحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ونذكر من هذه الاختبارات: اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller - ADF) وكذلك اختبار فيليبس برون (Philips Perron - PP)، وتعتبر هذه الاختبارات الأكثر استخداماً في مجال الدراسات الاقتصادية والقياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية.

❖ **اختبار التكامل المشترك:** يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كل على حده، بمعنى أن تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة، ويستخدم اختبار جوهانسون (Johnsen)

(Approach) للكشف عن التكامل المشترك، لأنه يعتبر أكثر الاختبارات شمولية في هذا المجال، ويتم استخدامه في حالة النماذج المتعددة، من خلال حساب قيمة إحصاء القيمة العظمى (Maximum) وإحصاء الأثر (Trace) حيث أن كلاهما يعطي نفس النتيجة (عطية، 2005، ص 670-673).

❖ **المقاييس الإحصائية الوصفية:** تم الاستعانة بالمقاييس الإحصائية بغرض وصف بيانات متغيرات النموذج القياسي، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة والوسيط لكل متغير من متغيرات النموذج على حده.

5.3 التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج:

5.3.1 الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج القياسي:

يستخدم الإحصاء الوصفي بغرض وصف البيانات التي تجمع من مختلف ميادين العلم، ويتضمن أساليب وطرق جمع البيانات وعرضها، كما يتضمن طرق الوصف الحسابي لها بإيجاد بعض المتوسطات ومقاييس التشتت وغيرها (عكاشة، 1999، ص 2). كما يعتبر التحليل الوصفي من الأساليب الهامة في عرض البيانات الاقتصادية، وإعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وذلك من خلال استخدام الرسومات البيانية وغيرها من الأساليب الوصفية. وفيما يلي يقدم الباحث عملية استعراض وصفية لمتغيرات الدراسة مستعيناً بالأساليب الإحصائية الوصفية الملائمة وتعبيراً عن المتغيرات قيد الدراسة.

جدول (5-1) يوضح أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي

	GDP \$	D \$	I %	X \$	S \$	U %
Mean	5209.44	833.74	3.62	1073.78	278.34	23.86
Median	4855.05	831.85	2.95	975.65	154.65	23.70
Maximum	7455.60	1114.3	9.90	2080.40	2169.8	31.20
Minimum	3441.10	520.12	1.20	477.80	-805.20	14.30
Std. Dev.	1297.44	252.19	2.14	529.90	822.34	3.73

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (13) ومخرجات برنامج EViews7.

الجدول رقم (5-1) يوضح نتائج حساب أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النماذج القياسية بغرض وصف طبيعة المتغيرات قيد الدراسة، وفيما يلي عرض تحليلي لهذه المقاييس لكل متغير من متغيرات النموذج على حده:

التحليل الوصفي لمتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP): توضح النتائج في جدول (5-1) أن المتوسط الحسابي للناتج المحلي بلغ 5209.44 مليون دولار بانحراف معياري 1297.44 مليون دولار أما قيمة الوسيط فقد بلغت 4855.05 مليون دولار في حين بلغت أقل قيمة للناتج المحلي الإجمالي 3441.10 مليون دولار وكان ذلك في عام 2002، بينما أعلى قيمة بلغت 7455.60 مليون دولار وكانت في عام 2013.

التحليل الوصفي لمتغير الدين الخارجي (D): توضح النتائج في جدول (5-1) أن المتوسط الحسابي للدين الخارجي بلغ 833.74 مليون دولار بانحراف معياري 252.19 مليون دولار أما قيمة الوسيط فقد بلغت 831.85 مليون دولار في حين بلغت أقل قيمة للدين الخارجي 520.12 مليون دولار وكان ذلك في عام 2000، بينما أعلى قيمة بلغت 1114.3 مليون دولار وكانت في عام 2011.

التحليل الوصفي لمتغير التضخم (I): توضح النتائج في جدول (5-1) أن المتوسط الحسابي للتضخم بلغ 3.62% بانحراف معياري 2.14% أما الوسيط فقد بلغ 2.95% في حين بلغت أقل قيمة للتضخم 1.20% وكان ذلك في عام 2001، بينما أعلى قيمة بلغت 9.90 وكانت في عام 2008.

التحليل الوصفي لمتغير الصادرات (X): توضح النتائج في جدول (5-1) أن المتوسط الحسابي للصادرات بلغ 1073.78 مليون دولار بانحراف معياري 529.90 مليون دولار أما قيمة الوسيط فقد بلغت 975.65 مليون دولار في حين بلغت أقل قيمة للصادرات 477.80 مليون دولار وكان ذلك في عام 2002، بينما أعلى قيمة بلغت 2080.40 مليون دولار (سلعية + خدمات) وكانت في عام 2013.

التحليل الوصفي لمتغير الادخار (S): توضح النتائج في جدول (5-1) أن المتوسط الحسابي للادخار بلغ 278.34 مليون دولار بانحراف معياري 822.34 مليون دولار أما قيمة الوسيط فقد بلغت 154.65 مليون دولار في حين بلغت أقل قيمة للادخار -805.20 مليون دولار وكان ذلك في عام 2013 بينما أعلى قيمة بلغت 2169.8 مليون دولار وكانت في عام 2008.

التحليل الوصفي لمتغير البطالة (U): توضح النتائج في جدول (5-1) أن المتوسط الحسابي للبطالة بلغ 23.86% بانحراف معياري 3.73% أما قيمة الوسيط فقد بلغت 23.70% في حين

بلغت أقل قيمة للبطالة 14.30% وكان ذلك في عام 2000، بينما أعلى قيمة بلغت 31.20% وكانت في عام 2002.

5.3.2 التحليل والتقدير القياسي لنماذج الدراسة:

تناول الباحث هنا نتائج الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير النماذج القياسي للدراسة، وذلك لكل من اختبارات السكون، واختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، بالإضافة لنتائج تقدير النماذج القياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وأيضاً نتائج اختبارات التحقق من صلاحية وجودة النماذج المقدر.

❖ **نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية:** كما سبق ذكره فإن من شروط تحليل السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية، وتحديد التكامل لكل سلسلة زمنية، وبناءً على ذلك يوضح الجدول رقم (2-5) نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستخدام اختبار (Philips Perron - PP).

جدول (2-5): يوضح نتائج اختبار الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

Variables	Phillips Perron Test			
	Level	P-values	1st Difference	P-values
GPD	0.73	0.9919	-2.96	0.0451*
D	-0.95	0.7643	-4.26	0.0013*
I	-2.91	0.0496*	-4.85	0.0002*
X	1.16	0.9976	-3.19	0.0260*
S	-1.17	0.6790	-3.60	0.0087*
U	-4.15	0.0018*	-3.70	0.0066*

* رفض عدم سكون المتغير عند مستوى 5%.

يتضح من خلال الجدول (2-5) أن نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) لمتغيرات الدراسة تبين أنها كانت غير ساكنة في صورتها الأصلية عند المستوى (Level) باستثناء متغيري معدل التضخم (I) ومعدل البطالة (U) حيث تحقق له شرط السكون عند المستوى، لذلك تطلب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات (1st Difference) وتم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات، فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد

الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، بمعنى آخر أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى $I \sim (1)$ ، وهذا يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

❖ **التأكد من أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة علاقة خطية:** تم استخدام الرسم البياني لتوضيح ما إذا كانت العلاقة خطية أم لا بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة وهي كما يلي:

النموذج الأول: المتغير التابع هو (GDP) والمتغيرات المستقلة هي (D, I, X, S)، والنموذج الثاني: المتغير التابع هو (U) والمتغير المستقل هو (D) ملحق رقم 14 .

❖ **نتائج اختبار التكامل المشترك:** بعد التحقق من الشرط الأول، وهو سكون السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكامل كل سلسلة زمنية على حده، والتأكد من أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، قام الباحث بإجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل تم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى (Likelihood Ratio Test) وهما اختبار الأثر Trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalues Test (λ_{max}) ، حيث أن كلا الاختبارين يعطي نفس النتيجة. وتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفق الفرضيات التالية:

✓ الفرضية الصفرية $H_0: r = 0$ وهي تفيد على أنه لا يوجد تكامل مشترك لمتجهات السلسلة.

✓ الفرضية البديلة $H_1: r > 0$ وهي تفيد على أنه يوجد تكامل مشترك على الأقل لمتجهات السلسلة.

أولاً: نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول:

جدول (3-5): يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات النموذج الأول

Trace Statistic		
Likelihood Ratio	Critical value	Hypothesized
	Sig Level = 0.05	
117.70	69.81	None*
87.98	47.85	At most 1*
59.82	29.79	At most 2*
33.76	15.49	At most 3*
11.58	3.84	At most 4*

* تشير لرفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5%.

يتضح من الجدول (3-5) أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Likelihood Ratio) أكبر من القيمة الحرجة (Critical value) عند جميع المستويات، لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك $(r + 1)$ وأن عدد متجهات التكامل المشترك أكثر من 5 متجهات، وهكذا يتضح وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، للمزيد انظر الملحق (1).

ثانياً: نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني:

جدول (4-5)

يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات النموذج الثاني

Trace Statistic		
Likelihood Ratio	Critical value	Hypothesized
	Sig Level = 0.05	
47.11	15.49	None*
20.62	3.84	At most 1*

* تشير لرفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5%.

يتضح من الجدول (4-5) أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Likelihood Ratio) أكبر من القيمة الحرجة (Critical value) عند جميع المستويات، لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك $(r + 1)$ وأن عدد

متجهات التكامل المشترك أكثر من متجهين، وهكذا يتضح وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، للمزيد انظر الملحق (2).

❖ نتائج تقدير النموذج القياسي الأول: بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات النموذج الأول، وأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة علاقة خطية، قام الباحث بتقدير النموذج القياسي الأول حيث تم إجراء تقدير أولي للنموذج الأول بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على معاملات خط انحدار للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، انظر الملحق (3).

حيث تشير نتائج التقدير الأولي للنموذج القياسي الأول أن هذا النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك من خلال انخفاض قيمة اختبار (DW = 0.66) وهذه القيمة أقل من القيمة الجدولية الدنيا لاختبار (DW) عند مستوى دلالة 5%؛ حيث أن القيمة الجدولية الدنيا لاختبار (DW) (d_L = 1.45) لذلك تم رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود المشكلة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على نتائج التقدير في ظل هذه المشكلة، وأنه لا بد من معالجتها بالطريقة المناسبة والسليمة. وقبل علاج مشكلة الارتباط الذاتي لا بد من معرفة درجة الارتباط الذاتي حيث يتم استخدام اختبار (Partial Correlation) واختبار (Lagrange Multiplier) لهذا الغرض؛ وبالنظر في الملحق (4) والملحق (5) يتضح أن الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.

لذلك لجأ الباحث لعلاج مشكلة الارتباط الذاتي⁽⁷⁾ في النموذج من خلال معامل الانحدار الذاتي (AR(1))، حيث بلغت قيمة اختبار (DW = 2.07) وتظهر هذه القيمة أن قيمة الاختبار تحسنت بشكل كبير وارتفعت عن الحد الأعلى لقيمة اختبار (DW) حيث أن الجدولية للحد الأعلى (d_u = 1.68)، وهذا بدوره مؤشر واضح جداً على جودة النموذج المقدر

(7) لعلاج مشكلة الارتباط الذاتي استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized least squares) حيث تم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى:

$$(GDP_t - \rho * GDP_{t-1}) = \alpha_0 (1 - \rho) + \alpha_1 (D_t - \rho * D_{t-1}) + \alpha_2 (I_t - \rho * I_{t-1}) + \alpha_3 (X_t - \rho * X_{t-1}) + \alpha_4 (S_t - \rho * S_{t-1})$$

حيث أن: ρ AR(1)

وخلوه من مشكلة الارتباط الذاتي وكذلك على صحة اتجاه العلاقة بين المتغيرات في النموذج انظر الملحق رقم (6)، وبعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي والتأكد من صلاحية النموذج المقدر والتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى التي سوف يتم توضيحها لاحقاً؛ انظر الملحق رقم (7)، فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (5-5): يوضح نتائج تقدير النموذج القياسي المتعدد

Dependent Variable: GDP				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.155916	1.785673	0.647328	0.5204
D	-1.066568	0.377049	-2.828724	0.0068
I	-19.64075	3.341002	-5.878701	0.0000
X	1.011951	0.286556	3.531424	0.0009
S	0.429930	0.096050	4.476089	0.0000
R ² =0.60 Adj. R ² =0.56 DW=2.07 F=18.49 Prob.=0.000				

5.3.3 تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر:

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لا بد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى، وكذلك جودة النموذج الإحصائية بشكل عام على النحو التالي:
من خلال الجدول (5-5) يمكن كتابة المعادلة كالتالي:

$$\text{GDP} = 1.156 - 1.067 D - 19.64 I + 1.01 X + 0.43 S$$

5.3.3.1 التحقق من الجودة الإحصائية للنموذج:

✓ معامل التحديد المعدل: نلاحظ من خلال الجدول (5-5) أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت ($\text{Adj. } R^2 = 0.56$) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 56% من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، أما النسبة المتبقية فهي ترجع إلى عوامل أخرى.

- ✓ اختبار **F**: نلاحظ من الجدول (5-5) أن قيمة الاختبار بلغت ($F = 18.49$) بقيمة احتمالية ($Prob. = 0.000$) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.
- ✓ اختبار **T**: نلاحظ من الجدول رقم (5-5) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) المحسوبة للمتغيرات المستقلة هي ذات دلالة معنوية لأنها أقل من 5%، لذلك جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج هي دالة إحصائياً.

5.3.3.2 التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS):

في ظل اعتماد الباحث على طريقة المربعات الصغرى العادية، واستخدامها في تقدير نموذج الدراسة، فإن ذلك يشترط إجراء بعض الاختبارات الهامة للتحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، وذلك بهدف التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير، وللتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى تم إجراء الاختبارات اللازمة على النحو الآتي:

- ✓ اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر: للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T-test) فكانت النتيجة تشير إلى أن قيمة ($T\text{-statistic} = 2.34E-16$) وأن قيمة الاحتمال ($P\text{-Value} = 1.000$) وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر، انظر الملحق رقم (8).
- ✓ اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر: للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque- Bera) فكانت النتيجة تشير إلى أن قيمة الاختبار تساوي ($J = 2.51$) باحتمال بلغ ($P\text{-Value} = 0.2840$) انظر ملحق رقم (9)، ويتضح من ذلك قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.
- ✓ اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين): تم استخدام اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار تبلغ ($N * R\text{-squared} = 3.0944$) باحتمال ($P\text{-value} = 0.5421$)

وذلك يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، انظر الملحق رقم (10).

✓ اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي): للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر يمكن الاعتماد على قيمة (DW) التي تم توضيحها سابقاً في جدول رقم (5-5)، حيث بلغت قيمة هذا الاختبار (DW = 2.07) وتظهر هذه القيمة أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لأنها تجاوزت الحد الأعلى للقيمة الجدولية ($d_u = 1.68$) وبالتالي خلو النموذج المقدر من هذه المشكلة.

✓ اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد): للتحقق من عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors – VIF)، ويتم حساب معامل تضخم التباين من خلال المعادلة التالية لكل متغير ($V = \frac{1}{1-R^2}$) حيث أنه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة المشكلة، وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 5 على أنها انعكاس لاحتداد المشكلة (Studenmund, without date, P257-258)، كما ينظر البعض لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 10 على أنها انعكاس لاحتداد المشكلة، وقد تم حساب معامل التضخم لمتغيرات النموذج فكانت النتائج كما يلي:

جدول (5-6): يوضح نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF)

Variable	VIF
D	4
I	6.9
X	2.5
S	5

وتشير النتائج في الجدول رقم (5-6) إلى أن قيمة ($VIF < 5$)؛ ما عدا متغيري التضخم والادخار فكانت القيمة ($VIF < 10$) وهذا مؤشر واضح على خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي، مما يدل على جودة النموذج المقدر.

✓ التأكد من عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ:

حيث تم إيجاد العلاقة بين حد الخطأ وجميع المتغيرات المستقلة كلاً على حده، حيث تشير النتائج لعدم وجود علاقة بينهما وذلك لأن قيمة (Probability) لمعامل الارتباط أكبر من 5%، انظر الملحق رقم (11).

ومن خلال ما سبق نلاحظ تحقيق النموذج المقدر لجميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

❖ نتائج تقدير النموذج القياسي الثاني: بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات النموذج الثاني، وأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل علاقة خطية، سوف نقوم الآن بتقدير النموذج القياسي الثاني حيث تم إجراء تقدير أولي للنموذج الثاني، ويتضح من خلال النتائج أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لذلك تم معالجتها وذلك للحصول على معامل خط انحدار للمتغير المستقل وتأثيره على المتغير التابع؛ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (7-5): يوضح نتائج تقدير النموذج البسيط الأول

Dependent Variable: U				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.206682	0.427499	0.483468	0.6308
D	-0.066990	0.014297	-4.685555	0.0000
R ² =0.29	Adj. R ² =0.28	DW=2.2	F=21.95	Prob.=0.000

وقد تم التحقق من جودة النموذج الإحصائية والقياسية التي تم شرحها سابقاً ولا داعي لشرحها مرة أخرى، انظر الملحق رقم (12).

5.4 اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنماذج المقدر:

الفرضية الأولى التي تنص على وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي: من خلال نتائج التحليل في جدول (5-5)، فقد بلغ معامل خط انحدار الدين الخارجي (-1.06) وهذا يعني أنه كلما زاد الدين الخارجي بمقدار وحدة واحدة (%) سوف يؤدي ذلك لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.06) وحدة في حال ثبات المتغيرات

المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي. كما أنها تتفق مع دراسة (محرمة، والقاضي، ومطر، 2012) ودراسة (Chinedu Samuel Okonkwo, 2012)، ودراسة (رضا، 2010)، ودراسة (شاهين، 2012).

يرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية حيث أن علاقة الديون بالنمو علاقة سلبية، وهي تؤدي إلى تآكل الثقة في الإصلاحات الاقتصادية، وبالتالي استدامة أية إستراتيجية اقتصادية، حيث تتزايد الديون لسد العجز الذي يتفاقم نتيجة ارتفاع خدمة الدين.

وتختلف مع دراسة (Musebu Sichula, 2012)، حيث بينت الدراسة إلى أن الديون أظهرت نمواً إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن هذا النمو قد يكون راجعاً لعوامل أخرى مثل نمو الصادرات. وأن معظم هذه الدول استخدمت الإنفاق الحكومي كقوة دافعة للنمو الاقتصادي خاصة.

الفرضية الثانية التي تنص على وجود علاقة طردية بين البطالة والدين الخارجي: من خلال نتائج التحليل في جدول (7-5)، فقد بلغ معامل انحدار الدين الخارجي (-0.06) وهذا يعني أنه كلما زاد الدين الخارجي بمقدار وحدة واحدة (%) سوف يؤدي ذلك لانخفاض البطالة بمقدار (0.06) وحدة، وتختلف هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة الطردية بين البطالة والدين الخارجي.

يرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية وذلك بسبب أن السلطة الفلسطينية تستخدم الدين الخارجي في النفقات التشغيلية من رواتب وأجور، كما تستخدم الدين الخارجي بمشاريع البنية التحتية وبدورها هذه المشاريع تحتاج إلى عدد كبير من الأيدي العاملة، ومن ثم المساهمة في خفض نسبة البطالة في فلسطين .

الفرضية الثالثة التي تنص على وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم: من خلال نتائج التحليل في جدول (5-5)، فقد بلغ معامل انحدار التضخم (-19.6) وهذا يعني أنه كلما زاد معدل التضخم بمقدار (%) سوف يؤدي لانخفاض

الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (19.6) وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم.

يرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية حيث أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) سيؤثر على المؤشرات الاقتصادية ككل فالتضخم سيعمل تخفيض الطلب على السلع بالتالي سيؤدي إلي انخفاض في الإنتاج مما سيؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بالسلب.

الفرضية الرابعة التي تنص على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات: من خلال نتائج التحليل في جدول (5-5)، فقد بلغ معامل خط انحدار الصادرات (1.01) وهذا يعني أنه كلما زادت الصادرات بمقدار وحدة واحدة (%) سوف يؤدي ذلك لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.01) وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي.

يرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية حيث أنه كلما زادت قيمة الصادرات سيؤدي ذلك إلي الحصول على الأموال الأجنبية، اللازمة لسداد الدين ما يشمل الفوائد والأقساط، كما أن زيادة العملة الأجنبية، يتيح للدولة إمكانية استيراد المعدات اللازمة للاستثمار من الخارج، بالتالي زيادة الإنتاجية، مما يؤدي إلي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي .

الفرضية الخامسة التي تنص على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والادخار: من خلال نتائج التحليل في جدول (5-5)، فقد بلغ معامل خط انحدار الادخار (0.42) وهذا يعني أنه كلما زاد الادخار بمقدار وحدة واحدة (%) سوف يؤدي ذلك لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.42) وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي.

يرى الباحث أنه إذا توفر الادخار المحلي ستقل الحاجة إلي التمويل الخارجي بالتالي استخدام الموارد المالية المتاحة محليا، مما سيدفع بارتفاع الناتج الإجمالي المحلي إذا ما تم استخدام الادخار في الاستثمار.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6.1 المقدمة

6.2 النتائج

6.3 التوصيات

6.4 الدراسات المقترحة

6.1 المقدمة

انعكست الديون الخارجية سلباً على عمليات التنمية في معظم البلدان المدينة، التي كانت في الأصل تأمل تحقيق تنميتها المنشودة عن طريق الاعتماد على التمويل الخارجي وذلك لأن الديون الخارجية من أخطر وأعقد القضايا التي واجهتها اقتصاديات الدول النامية عامة والعربية خاصة. في حين أنه كان ينبغي العمل على الحد من علاقات التبعية الخارجية، والاعتماد على الذات والاتجاه نحو إستراتيجية تصحيحية تهدف إلى رفع معدل الصادرات.

وتزداد درجة الحساسية في الاقتصاد الفلسطيني لأزمة الدين العام الخارجي، نتيجة لعوامل عديدة، تتلخص في قلة وعدم تنوع صادراته، وصغر قاعدة موارده، وقلة مدخراته، وعدم تطور أنظمتها المالية، وحاجته إلى توسيع البنية التحتية وتحديثها، وإصلاح الاختلالات الهيكلية المتعددة، التي أوجدها الاحتلال الإسرائيلي على مدى سنوات طويلة.

كما تجدر الإشارة إلى أن معالجة تفاقم الديون الخارجية من جذورها تبدأ بالبحث عن الأسباب المحلية الأساسية التي كانت وراء هذه المشكلة، ثم العمل على القضاء عليها. وهذا يعني إعادة النظر في إستراتيجية التنمية التي اتبعتها كل بلد عربي خلال العقود الماضية؛ وتبني إستراتيجية الاعتماد على الذات. تلك الإستراتيجية التي تحقق التنمية الاقتصادية المستقلة والتي تنفي التبعية للخارج بشكل توجّه فيه الاستثمارات نحو المشاريع الإنتاجية التي تخدم التنمية المنشودة، والتي من شأنها توسيع السوق المحلي وتحقيق رفاهية السكان.

6.2 النتائج

توصلت الدراسة إلى بعض النتائج الإحصائية حول تأثير المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في فلسطين وهي على النحو التالي:

1- توجد علاقة عكسية بين الدين العام الخارجي والنتائج المحلي الإجمالي في فلسطين في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى فكلما زاد الدين الخارجي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ذلك لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.06) وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

2- توجد علاقة عكسية بين الدين العام الخارجي والبطالة فكلما زاد الدين الخارجي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ذلك لانخفاض البطالة بمقدار (0.06) وحدة وهذا يدل على أن القروض الخارجية تساهم في الحد من نسبة البطالة في فلسطين حيث يتم استخدام القروض في دفع أجور الموظفين والعمال.

3- توجد علاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي فكلما زاد معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (19.6) وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

4- توجد علاقة طردية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي فكلما زادت الصادرات بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ذلك لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.01) وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

5- توجد علاقة طردية بين الادخار والناتج المحلي الإجمالي فكلما زاد الادخار بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ذلك لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.42) وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

6- ساهمت القروض الأجنبية إلى جانب المساعدات المقدمة من الدول المانحة، بشكل فعال في إعادة بناء البنية التحتية الفلسطينية، وخلق فرص عمل.

7- يقتصر الاقتراض على التركيز على مشاريع البنية التحتية والمشروعات الخدمية والمرافق العامة دون التركيز على المشاريع الاستثمارية الصناعية الكبيرة، أو التركيز على المشاريع الإنتاجية المتوسطة والصغيرة التي تستخدم للاستهلاك المحلي وتدر دخلاً لخزينة الدولة وكذلك من الملاحظ أن النصيب الأكبر من هذه المشاريع يتم تنفيذها من خلال القطاع العام حيث أن القطاع الخاص لم يأخذ دوره في ذلك.

8- القروض المتعاقد عليها مع السلطة الفلسطينية قد تكون قروضا من المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف أو قروضا حكومية يطلق عليها القروض الثنائية أو القروض من البنوك التجارية والسندات وهي القروض التي تقدم من عدة بنوك تجارية خارجية واكتتاب سندات بعملة مختلفة.

9- القروض العامة مازالت لا تشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة من ناحية خدمات القروض الواجب دفعها سنوياً حيث تعتبر القروض الخارجية المتعاقد عليها مع السلطة الوطنية الفلسطينية وباقي الجهات المقرضة هي قروض ميسرة وطويلة الأجل في معظمها، وذلك لأن فترة السماح تصل في معظمها إلى 15 سنة وفترة السداد تصل إلى 30 سنة ونسبة الفائدة في معظمها منخفضة جداً لا تزيد عن 3% .

10- لجأت البلدان العربية المدينة إلى الاقتراض الخارجي من مصادر دولية عديدة، وشجعها على ذلك توافر الفوائض المالية لدى بعض الدول الدائنة، كما أن تراكم أحجام هائلة من السيولة في البنوك التجارية نتيجة الفوائض الضخمة النفطية، إضافة إلى سهولة شروط الاقتراض في ذلك الوقت، أسهم في تشجيع معظم البلدان العربية على الإفراط في الاقتراض الخارجي.

11- إن فاعلية القروض الخارجية في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية تعتمد على كيفية استخدام تلك القروض.

12- إن تفاقم ارتفاع حجم المديونية العامة لاسيما الخارجية منها يترتب أعباء مالية بسقوف مرتفعة تتمثل بتزايد كلفة الفوائد المستحقة السداد إلى جانب تسديد الأقساط في مواعيدها إن يشكل ذلك عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني.

13- إن مشكلة انخفاض معدلات الادخار المحلي، تعني عدم كفاية الموارد المحلية المتوفرة لتمويل عملية التنمية المنشودة. وهذا يعني أن هناك فجوة في الموارد المحلية، يقابلها فجوة مناظرة في التجارة الخارجية وهذا ما جعل العديد من البلدان العربية، يعتمد على التمويل الخارجي لمواجهة حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دون تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن.

14- في بداية السبعينيات بدأ الاقتصاد العالمي يعاني من أزمة هيكلية حادة ما زالت آثارها مستمرة حتى الآن، ومن أهم معالم هذه الأزمة هي:

- إيقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب بقرار منفرد من الرئيس الأمريكي.

- تعويم أسعار الصرف، وذلك ما شجع عمليات المضاربة على الذهب، وأدى بالتالي إلى اضطراب في الأسواق النقدية والمالية الدولية.
- ظهور التضخم متزامن مع البطالة، أي ما يعرف بأزمة الكساد التضخمي.
- 15- إن تبني البلدان المدينة برامج إصلاح اقتصادي قاسية انعكس سلبيا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خصوصا في العديد من البلدان النامية، قد أدى إلى ظهور العديد من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.
- 16- إن جميع المبادرات التي اقترحتها الدول الدائنة والمنظمات المالية الدولية لمعالجة أزمة المديونية الخارجية، انطلقت في تحليلها باعتبار أن أزمة الديون هي مجرد أزمة نقص سيولة. لكن عندما أصبحت هذه الأعباء ضخمة وتجاوزت طاقة هذه الدول على السداد، وتوقف العديد منها عن السداد، تم التعامل معها على أنها أزمة إفلاس. وبالتالي بدأت المبادرات التي تروج لتحويل جزء من الديون إلى أصول إنتاجية تمتلكها أو تشارك في ملكيتها الجهات الدائنة.
- 17- إن تفاقم أزمة المديونية الخارجية في البلدان العربية المدينة، تعود بشكل كبير إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة للاقتراض الخارجي. فقد دلت الوقائع على أن هذه الدول لم يكن لديها جهة مركزية تشرف على إدارة الديون الخارجية. وبالتالي لم يكن هناك تصور واضح ودقيق عن كيفية إدارة الدين الخارجي، وعدم توفر متخصصين ذوي خبرة في مجال الاقتراض من أجل التفاوض والحصول على أفضل الشروط من الدائنين.
- 18- إن قسما معتبرا من القروض الخارجية التي حصلت عليها البلدان العربية في عقد الثمانينيات كانت تخصص لشراء السلع الاستهلاكية وأحيانا لشراء الأسلحة والعتاد الحربي. وحتى القروض التي مولت المشاريع الإنتاجية كانت في معظمها موجهة نحو مشاريع البنية التحتية التي تتميز بكون مردوديتها بسيطة على المدى القصير. مما انعكس سلبا على تفاقم العجز في موازين المدفوعات.
- 19- إن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي ليس بالضرورة سلبيا أو إيجابيا وإنما يتوقف ذلك على كيفية تخصيص الموارد المالية المتأتية عن هذا الاقتراض والنتائج المترتبة عنه. إذ أثبت العديد من الدراسات والبحوث أن الدول التي تعرضت لأزمات مديونية حادة قد خصصت الأموال المقترضة فيها لتمويل الاستهلاك والاستثمارات غير المنتجة.

6.3 التوصيات

أولاً: السلطة الوطنية الفلسطينية

- 1- ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية بالدرجة الأولى ومحاولة التقليل من الاعتماد على التمويل الخارجي المتمثل بالقروض الخارجية، وذلك من خلال تحفيز الادخار المحلي.
- 2- الالتزام بنص القانون الأساسي، فيما يتعلق باستصدار قانون إدارة الدين العام، وذلك لوضع الضوابط الإدارية، وتحديد آليات وسقف الاقتراض، وتحديد آليات الرقابة، وعلى المجلس التشريعي الالتزام بممارسة دوره الرقابي بشكل أكثر فعالية.
- 3- التأكيد على القروض الخارجية يجب إلا تبقى عنصراً دائماً وثابتاً في الإستراتيجية الفلسطينية المتعلقة بإدارة الاقتصاد الفلسطيني وتحديد خياراته التنموية.
- 4- إعطاء الأهمية القصوى للقطاعات الإنتاجية المولدة للدخل مثل: الزراعة، الصناعة، تنمية القطاع الخاص، وتكنولوجيا المعلومات، والتوفيق بين متطلبات التنمية ومساعدة الطبقات الميسورة، وتقليل الدعم المالي للقطاعات غير الإنتاجية، وبما تتناسب مع الأهمية النسبية لها.
- 5- التأكيد على عدم توجه وزارات ومؤسسات السلطة الفلسطينية للممولين بصورة مباشرة، وأن يتم ذلك عبر جهة واحدة فقط، وأن يكون ذلك ضمن خطة تنمية شاملة.
- 6- التقيد بصرف المساعدات والقروض الدولية عبر قناة واحدة، وأساليب محددة تتسم بالشفافية والموضوعية.
- 7- تمويل المشاريع حسب الأولويات الفلسطينية، والجدوى الاقتصادية على المستوى الوطني، وضمن التوجهات الرئيسية لخطة تنمية فلسطينية موضوعية وفعالة.
- 8- توفر متخصصين ذوي خبرة في مجال الاقتراض من أجل التفاوض والحصول على أفضل الشروط من الدائنين.
- 9- عمل دراسة شاملة لطبيعة القروض الخارجية من حيث فترات السداد وأسعار الفوائد من جهة، ومدى الحاجة لهذه القروض والمنافع المتوقعة منها من جهة أخرى.

- 10- عدم اللجوء إلى القروض التجارية ذات الشروط الصعبة، أسعار الفائدة المرتفعة، وذات فترة سماح وسداد منخفضة والاعتماد ما أمكن على المصادر المحلية لدعم الموازنة وتغطية العجز الحاصل بين الإيرادات المحلية والنفقات الجارية.
- 11- وضع استراتيجيات تهدف إلى توجيه معظم التدفقات الخارجية نحو القطاع الصناعي الإنتاجي ذو القيمة المضافة المرتفعة، وتنمية الصناعات الإحلالية إلى جانب الصناعات التصديرية، وذلك بهدف تجسير الفجوة الخارجية وخلق فرص العمل.
- 12- عدم اللجوء إلى القروض التي تكون مرتبطة بأهداف سياسية أو تكون قروض مشروطة لتوجيهها إلى أوجه إنفاق محددة ولا بد من التركيز والاهتمام بإقامة سلسلة من المشاريع الاستثمارية القادرة على إنعاش الاقتصاد الفلسطيني.
- 13- توجيه القروض في حال اللجوء إليها إلى مشاريع تطويرية ذات صبغة إنتاجية لتحقيق نمو في الإيرادات المستقبلية والتي بدورها ستؤدي إلى نمو الإيرادات المحلية العامة والحد من الفجوة التمويلية، بحيث تكون هذه الأرباح السنوية من هذه الاستثمارات قادرة على خدمة الدين وألا تشكل هذه الخدمة عبئاً على الموازنة العامة.

ثانياً: البلدان العربية

- 1- الإحجام عن الاقتراض لتمويل النفقات الجارية لكي لا تتحمل الأجيال القادمة عبء الإنفاق الجاري الحالي، وبالتالي يتم تغطية النفقات الجارية إما بتنمية الموارد الذاتية أو انتهاز سياسة ضغط الإنفاق أو كليهما
- 2- على البلدان العربية أن تعيد النظر في استراتيجياتها التنموية على النحو الذي يؤهلها لبناء تنمية مستقلة معتمدة على الذات، تمكنها من تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي.
- 3- لتلافي أخطاء الماضي لا بد من وضع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي، وذلك من خلال وضع معايير دقيقة وواضحة تتعلق بأسس وشروط القروض الخارجية من ناحية، وبكيفية استخدامها من ناحية ثانية. وذلك على النحو الذي يكفل التخفيف من أعباء المديونية الخارجية ويسمح بزيادة فاعلتها في التنمية الاقتصادية.
- 4- تعزيز قدرة الدولة المدينة على سداد ديونها الخارجية، مع الاستمرار في التنمية الاقتصادية، من خلال تحديد للاستهلاك المحلي ومراقبته باستمرار، وخاصة الضغط على الاستهلاك

الكمالي وغير الضروري، المتمثل في السلع والخدمات الكمالية، التي يستهلكها أصحاب الدخل العالية.

5- تعميق أوجه التعاون للتكتلات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة بين مختلف مجموعات دول العالم النامي عامة والعربية خاصة. ومن أهم أشكال التعاون: تشجيع التبادل التجاري وتطويره بين هذه البلدان بصورة مباشرة، تشجيع حركة تدفق رؤوس الأموال، تشجيع الاستثمار المباشر على أسس تجارية، ودعم وتشجيع روابط واتحادات منتجي المواد الأولية من أجل تحسين أسعارها.

6.4 الدراسات المقترحة

1- الديون الداخلية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين.

2- دور مؤسسات التمويل العربية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين.

المراجع

أولاً : الكتب

1. إبراهيم العيسوي، (1989): "المسار الاقتصادي في مصر وسياسات الإصلاح"، مركز البحوث العربية، القاهرة.
2. التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، (1984): "سلسلة كتب المستقبل العربي" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
3. حمدي زهران،(1979): مشكلات التجارة الدولية في البلاد المتخلفة، مكتبة عين شمس، القاهرة.
4. رمزي زكي، (1989): "الاقتصاد العربي تحت الحصار" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
5. رمزي زكي، (1978): "أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث"، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة.
6. رمزي زكي، (1985): "الديون والتنمية"، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، مصر.
7. رمزي زكي، (1987): "أزمة القروض الدولية الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤى عربية"، دار المستقبل العربي.
8. رمزي زكي، (2000): "المحنة الآسيوية قصة الصعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية" الناشر - دار المدى للثقافة والنشر - سوريا - دمشق - ص. ب .
9. سامي عفيفي حامد، (2000): "دراسات في الاقتصاد الدولي"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
10. سمير عبد العزيز، (1989): "محددات الادخار الشخصي"، كتاب التمويل العام، القاهرة.
11. صبحي محمد قنوص، (1999) "أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث"، الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع.

12. طارق الحاج، (1998): "علم الاقتصاد ونظرياته"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
13. عادل حشيش، (1992): "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الدار الجامعية.
14. عبد الرحمن يسري، (1992): "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعات المصرية الإسكندرية.
15. عبد العزيز عجيبة، صبحي تادريس قريصة، مدحت العقاد، (1983): "مقدمة في التنمية والتخطيط"، دار النهضة العربية، بيروت.
16. عبد الوهاب حميد رشيد، (1984): "التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية". معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1.
17. ماي فولكوف، (1984): "اشتداد التفاوت في التطور"، سلسلة البلدان النامية، قضايا وآفاق العدد (2) لعام 1984، أكاديمية العلوم السوفيتية، موسكو.
18. محمد عبد العزيز عجيبة وإيمان عطية ناصف، (2003): "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"، الإسكندرية، مصر.
19. محمد لبيب شقير، (1958): "العلاقات الاقتصادية الدولية" مكتبة النهضة، مصر القاهرة، الطبعة الثانية.
20. الموسوعة الاقتصادية، (1980): "مجموعة من الاقتصاديين"، تعريب عاد عبد المهدي ود. حسن الموندي، دار ابن خلدون بيروت .
21. نعمة الله نجيب إبراهيم، (2000): أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، لإسكندرية.
22. هوشيار معروف، (2005): دراسات في التنمية الاقتصادية" (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، دار الصفاء للنشر، ط1.
23. يوسف عبد الله صايغ، (1990): "الاقتصاد العربي، منجزات الماضي وآفاق المستقبل"، ترجمة عز الدين حيونى، دمشق سوريا.

ثانياً: الرسائل العلمية

الرسائل العربية

1. جابر محمد عيد الحداد، (2004): " تحليل تطور الدين العام المحلي في مصر خلال الفترة 1991 -مجلة مصر المعاصرة " .
2. حتحات محمد رضا ، (2010): " دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر " ، جامعة الشلف .
3. حمزة طايبي، (2008): "أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية"، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة الجزائر .
4. خلاف خلف الشاذلي، (2001): "آفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة"، شؤون عربية 105، مارس/ آذار.
5. سمير أبو مدللة ومazan العجلة (2012): " تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية 2000 - 2011 " .
6. صيام، أحمد زكريا، (1996): "صندوق النقد الدولي ومأزق مديونية دول العالم الثالث، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية".
7. عطية، عبدالقادر، (2005): "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الاسكندرية.
8. محمود، عكاشة، (1999): " مبادئ الإحصاء، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين"، غزة.
9. عمر بن فيحان المرزوقي، (2005): "التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي " .
10. فضيلة جنوحات، (2005): " إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة " .

11. قصي محجوب محمد صالح بابا، (2012): "مشكلة ديون السودان الخارجية
"الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية الدراسات التجارية .
12. محمد أبو الفحم، (2005): "محددات الجدارة الائتمانية للسلطة الوطنية الفلسطينية " بحث مقدم لمؤتمر " الاستثمار والتمويل في فلسطين، كلية التجارة الجامعة الإسلامية.
13. محمد أكرم شاهين، (2012): " أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي"، جامعة الأزهر-غزة .
14. محمد مصطفى أبو مصطفى ، (2009): " دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية"،الجامعة الإسلامية-غزة.
15. مشهور هذلول محارمه، نعيم سلامه القاضي، موسى سعيد مطر، (2012):" أثر حجم المديونية والمساعدات والمنح الخارجية على كفاءة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار " / جامعة البلقاء التطبيقية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الحادي والثلاثون .
16. ميساء وليد عبادي،(2001): " القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية " جامعة النجاح الوطنية .

الرسائل الأجنبية

1. Alma Incia and others (2011) The Dynamic Implications of Debt Relief for low income countries IMF working paper wp/11/157 (washington: IMF July).
2. Catherine pattillo and others (2011)op.cit see also The Dynamic Implications of Debt Relief for low-income countries IMF working paper wp/11/157 (washington: IMF July) .
3. Charles P. Kindleberger les mouvements internationaux de capitaux traduit de l'anglais par Henri Bernard éditions Dunod Paris 1990.
4. Chinedu Samuel Okonkwo (2007) External Debt Debt Burden And Economic Growth School of Economics University of Nottingham UK .

5. Cohen D. (1993) "Low Investment and Large LDC Debt in the 1980s" The American Economic Review June. Vol. 83 No. (3)
6. Dr. M' Umer Chopra (1990) Islamic Development bank.
7. Elbadawi A. Ndulu J. and Ndung N. (1996) "Debt Overhang and Economic Growth in Sub-Saharan Africa". A paper presented to IMF/World Bank seminar in December.
8. Gujarati Damodar N. (2004). Basic Econometrics McGraw companies.
9. Musebu Sichula (2012) Debt Overhang and Economic Growth in HIPC countries International Journal of Economic of Finance vol 4 no.10.2012 Shanghai University of Finance and Economics China .
10. Pattilo C. Poirson H. and Ricci L. (2004) "What Are the Channels Through which External Debt Affects Growth?" IMF Working Paper No. WP/04/15 Jan.
11. Studenmund A.H. (without date). Using Econometrics: A Practical Guide 6th Edition. Addison Wesley Longman.

ثالثاً: الأبحاث والنشر العلمية

1. إسماعيل صبري عبد الله، (2000): "العرب والعمولة: العولمة والاقتصاد والتنمية العربية" بحوث ومناقشات ندوة فكرية لمركز دراسات الوحدة العربية"، بيروت، الطبعة الثالثة.
2. أكبر عمر محي الدين الجباري، (2009): "مشكلة التمويل الخارجي للبلدان النامية"، الأكاديمية العربية المفتوحة في دنمارك .
3. جريدة النهار الكويتية، (2009): "تحذيرات دولية، التدفقات النقدية الأجنبية تهدد الاقتصاديات النامية"، العدد 527 .
4. حداد، أديب، (1987): "سر قوة الدينار الأردني " البنك المركزي - دائرة الأبحاث والدراسات - عمان الأردن .
5. سامر علي عبد الهادي، (2011): "الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية"، المؤتمر العلمي الدولي التاسع، الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل .
6. سيف الدين عودة (2013): "عرض محاضرات المديونية الخارجية"، الجامعة الإسلامية غزة.

7. سيف الدين عودة، (2013): "عرض محاضرات نموذج الفجوتين"، الجامعة الإسلامية غزة.
8. عليان عبد الله الحولي، (2013): "محاضرة التعليم والتنمية"، الجامعة الإسلامية غزة.
9. عماد طاحون، (2002) "الديون العربية هموم وقيود".
10. فارس فائق ظاهر، (2010): "السياسات الاقتصادية للبنك الدولي وأثرها على تحقيق التبعية"، مدونات أمين.
11. الفايدي، (2000): " أثر الديون الخارجية على الدول النامية ".
12. محمد الأطرش، (2000): "العرب والعولمة : ما العمل؟" بحوث ومناقشات ندوة فكرية لمركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة.
13. مخلص طموح شايب، (2004): "أساسيات الاقتصاد الكلي".
14. مصطفى العبد الله الكفري، (2004): " أهم عوائق التنمية الاقتصادية في الدول العربية "جامعة دمشق - كلية الاقتصاد .
15. منتدى الأعمال الفلسطيني، (2011): "الديون الدولية عوامل للتنمية أم عوائق لها" قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، فلسطين.
16. المومني ، شامية، (1989): " الآثار الاقتصادية للديون الخارجية للدول العربية الأفريقية"ورقة مقدمة في مؤتمر " المديونية الخارجية للأقطار العربية والأفريقية "، مصراته ليبيا.
17. المومني، رياض، (1987): " أثر رأس المال الأجنبي القروض والمساعدات على التنمية الاقتصادية :التجربة الأردنية للفترة 1985-1986 أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد الثالث، العدد الثاني،الاردن.
18. ولد سيد محمد، المصطفى، (2004): " الآثار السياسية والاقتصادية للديون العربية:الآثار الاجتماعية للديون الخارجية، الجزيرة.نت .

رابعاً: التقارير الرسمية

1. بنك الإسكندرية، بحث عن عادة جدولة ديون الدول النامية مع إشارة خاصة لمصر، النشرة الاقتصادية، المجلد العشرون، 1988، القاهرة.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر/أيلول 2001.
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 2005.
4. تقرير البنك الدولي، 2000.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، الحسابات القومية.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، تقارير التجارة الخارجية.
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، تقارير القوى العاملة.
9. سلطة النقد الفلسطينية، 2012، تطورات الدين العام الحكومي .
10. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2011.
11. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2013 .
12. سلطة النقد الفلسطينية، . 2013 تطورات الدين العام الحكومي.
13. صندوق النقد الدولي البنك الدولي، 2003، إطار تقييم جودة البيانات لأغراض الدين الخارجي.
14. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011.
15. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012.
16. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التجارة والتنمية، تقرير 1985، جنيف.
17. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، أزمة المديونية الدولية، 1989.

خامسا: المواقع الالكترونية

1. جريدة النهار، <http://www.annaharkw.com/Annahar/>
2. الجزيرة.نت <http://www.aljazeera.net>
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني <http://www.pcbs.gov.ps>
4. سلطة النقد الفلسطينية، [/http://www.pma.ps](http://www.pma.ps)
5. صحيفة الديوان، <http://www.aldiwan.org/>
6. مدونة فارس ظاهر، <http://blog.amin.org>
7. وزارة المالية الفلسطينية، <http://www.pmof.ps/21>
8. وكالة الحوار المتمدن <http://www.ahewar.org>

الملاحق

ملحق رقم (1): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول

Date: 12/02/14 Time: 14:19
 Sample (adjusted): 2001Q1 2013Q4
 Included observations: 52 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: GDP D I X S
 Lags interval (in first differences): 1 to 1
 Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.435283	117.7009	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.418113	87.98649	47.85613	0.0000
At most 2 *	0.394194	59.82961	29.79707	0.0000
At most 3 *	0.347316	33.76745	15.49471	0.0000
At most 4 *	0.199655	11.58104	3.841466	0.0007

Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق رقم (2): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني

Date: 12/02/14 Time: 14:19
 Sample (adjusted): 2001Q1 2013Q4
 Included observations: 52 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: U D
 Lags interval (in first differences): 1 to 1
 Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.399177	47.11514	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.327400	20.62344	3.841466	0.0000

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق رقم (3): نتائج تقدير النموذج القياسي بشكل أولي

Dependent Variable: GDP
 Method: Least Squares
 Date: 12/02/14 Time: 14:20
 Sample (adjusted): 2000Q2 2013Q4
 Included observations: 55 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.520787	2.858404	2.631114	0.0113
D	-0.959332	0.379667	-2.526771	0.0147
I	-8.669478	3.420761	-2.534371	0.0144
X	1.545098	0.206854	7.469513	0.0000
S	0.028750	0.084990	0.338278	0.7366

R-squared	0.555007	Mean dependent var	13.52919
Adjusted R-squared	0.519407	S.D. dependent var	27.54946
S.E. of regression	19.09860	Akaike info criterion	8.823615
Sum squared resid	18237.83	Schwarz criterion	9.006100
Log likelihood	-237.6494	Hannan-Quinn criter.	8.894184
F-statistic	15.59032	Durbin-Watson stat	0.669369
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (4): نتائج اختبار (Partial Correlation)

Date: 12/03/14 Time: 10:59
 Sample: 2000Q3 2013Q4
 Included observations: 54
 Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term(s)

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.053	-0.053	0.1582	
		2	0.169	0.167	1.8269	0.176
		3	0.131	0.152	2.8487	0.241
		4	0.066	0.057	3.1112	0.375
		5	0.044	0.005	3.2318	0.520
		6	-0.004	-0.043	3.2327	0.664
		7	-0.018	-0.050	3.2530	0.776
		8	-0.277	-0.304	8.2798	0.309
		9	0.007	-0.032	8.2836	0.406
		10	-0.073	0.033	8.6478	0.470
		11	-0.060	0.038	8.9040	0.541
		12	-0.169	-0.132	10.962	0.446
		13	-0.017	-0.003	10.983	0.530
		14	-0.040	0.018	11.104	0.602
		15	-0.074	-0.057	11.524	0.644
		16	0.169	0.121	13.791	0.541
		17	-0.100	-0.046	14.614	0.553
		18	-0.040	-0.105	14.747	0.614
		19	-0.051	-0.125	14.971	0.664
		20	-0.065	-0.164	15.352	0.700
		21	-0.048	-0.046	15.565	0.743
		22	-0.056	-0.014	15.862	0.777
		23	-0.027	0.012	15.935	0.819
		24	-0.218	-0.155	20.737	0.597

ملحق رقم (5): نتائج اختبار (Lagrange Multiplier) للارتباط ذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.840976	Prob. F(2 46)	0.4378
Obs*R-squared	1.904817	Prob. Chi-Square(2)	0.3858

ملحق رقم (6): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد إضافة AR(1)

Dependent Variable: GGDP
 Method: Least Squares
 Date: 12/03/14 Time: 11:02
 Sample (adjusted): 2000Q3 2013Q4
 Included observations: 54 after adjustments
 Convergence achieved after 11 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.353788	14.75183	0.634077	0.5290
D	-1.066561	0.385361	-2.767696	0.0080
I	-19.64068	3.379312	-5.812034	0.0000
X	1.011950	0.290948	3.478111	0.0011
S	0.429929	0.097216	4.422416	0.0001
AR(1)	0.876423	0.081519	10.75113	0.0000
R-squared	0.795781	Mean dependent var	14.17111	
Adjusted R-squared	0.774508	S.D. dependent var	27.38982	
S.E. of regression	13.00633	Akaike info criterion	8.073188	
Sum squared resid	8119.897	Schwarz criterion	8.294186	
Log likelihood	-211.9761	Hannan-Quinn criter.	8.158418	
F-statistic	37.40834	Durbin-Watson stat	2.073095	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.88			

ملحق رقم (7): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي

Dependent Variable: GDP
 Method: Least Squares
 Date: 12/03/14 Time: 11:03
 Sample (adjusted): 2000Q3 2013Q4
 Included observations: 54 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.155916	1.785673	0.647328	0.5204
D	-1.066568	0.377049	-2.828724	0.0068
I	-19.64075	3.341002	-5.878701	0.0000
X	1.011951	0.286556	3.531424	0.0009
S	0.429930	0.096050	4.476089	0.0000
R-squared	0.601552	Mean dependent var	2.015139	
Adjusted R-squared	0.569026	S.D. dependent var	19.60883	
S.E. of regression	12.87292	Akaike info criterion	8.036151	
Sum squared resid	8119.897	Schwarz criterion	8.220316	
Log likelihood	-211.9761	Hannan-Quinn criter.	8.107176	
F-statistic	18.49433	Durbin-Watson stat	2.073093	
Prob(F-statistic)	0.000000			

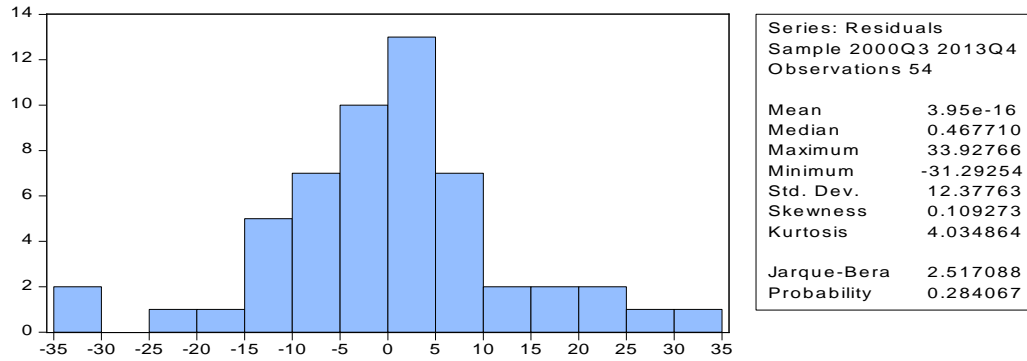
ملحق رقم (8): نتائج اختبار (T) لاختبار المتوسط الحسابي للبقايا يساوي صفر

Hypothesis Testing for RESID1
Date: 12/03/14 Time: 11:14
Sample (adjusted): 2000Q3 2013Q4
Included observations: 54 after adjustments
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 3.95e-16
Sample Std. Dev. = 12.37763

Method	Value	Probability
t-statistic	2.34E-16	1.0000

ملحق رقم (9): نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للنموذج الأول



ملحق رقم (10): نتائج اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) لتجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.744662	Prob. F(4 49)	0.5663
Obs*R-squared	3.094482	Prob. Chi-Square(4)	0.5421
Scaled explained SS	3.866356	Prob. Chi-Square(4)	0.4244

ملحق رقم (11): معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حده

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 12/03/14 Time: 11:21
Sample (adjusted): 2000Q3 2013Q4
Included observations: 54 after adjustments
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation						
t-Statistic						
Probability	RESID1	D	I	S	X	
RESID1	1.000000					

D	0.105522	1.000000				
	0.765201	----				
	0.4476	----				
I	0.074159	-0.422925	1.000000			
	0.536242	-3.365560	----			
	0.5941	0.0014	----			
S	-0.046045	0.034426	0.693537	1.000000		
	-0.332389	0.248396	6.941996	----		
	0.7409	0.8048	0.0000	----		
X	0.015129	0.432199	-0.007716	0.172967	1.000000	
	0.109108	3.456091	-0.055644	1.266371	----	
	0.9135	0.0011	0.9558	0.2110	----	

مخرجات النموذج الثاني

ملحق رقم (12): نتائج تقدير النموذج القياسي

Dependent Variable: U
Method: Least Squares
Date: 12/03/14 Time: 12:30
Sample (adjusted): 2000Q3 2013Q4
Included observations: 54 after adjustments
Convergence achieved after 6 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.206682	0.427499	0.483468	0.6308
D	-0.066990	0.014442	-4.638713	0.0000
AR(1)	0.699400	0.088925	7.865026	0.0000
R-squared	0.585615	Mean dependent var		0.191348
Adjusted R-squared	0.569364	S.D. dependent var		1.412273
S.E. of regression	0.926774	Akaike info criterion		2.739738
Sum squared resid	43.80438	Schwarz criterion		2.850237
Log likelihood	-70.97293	Hannan-Quinn criter.		2.782353
F-statistic	36.03694	Durbin-Watson stat		2.262189
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.70			

نتائج اختبار (Partial Correlation)

Date: 12/03/14 Time: 12:34
 Sample: 2000Q3 2013Q4
 Included observations: 54
 Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term(s)

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prot	
		1	-0.138	-0.138	1.0922	
		2	0.085	0.067	1.5080	0.21
		3	0.201	0.226	3.8967	0.14
		4	-0.535	-0.521	21.227	0.00
		5	0.137	0.013	22.387	0.00
		6	-0.040	0.082	22.489	0.00
		7	-0.129	0.053	23.554	0.00
		8	0.141	-0.249	24.870	0.00
		9	-0.108	-0.033	25.653	0.00
		10	-0.044	-0.009	25.786	0.00
		11	0.054	0.045	25.988	0.00
		12	-0.107	-0.172	26.813	0.00
		13	0.007	-0.074	26.817	0.00
		14	-0.025	-0.073	26.865	0.01
		15	-0.080	-0.012	27.363	0.01
		16	0.006	-0.138	27.366	0.02
		17	-0.049	-0.103	27.565	0.03
		18	-0.027	-0.101	27.628	0.04
		19	0.059	0.045	27.926	0.06
		20	-0.147	-0.315	29.851	0.05
		21	0.062	-0.061	30.206	0.06
		22	0.030	-0.022	30.293	0.06
		23	-0.020	0.096	30.331	0.11
		24	0.257	-0.047	36.986	0.03

نتائج اختبار (LM) للارتباط ذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.602221	Prob. F(2 50)	0.5515
Obs*R-squared	1.270200	Prob. Chi-Square(2)	0.5299

نتائج اختبار (T) لاختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

Hypothesis Testing for RESID2

Date: 12/03/14 Time: 14:02

Sample (adjusted): 2000Q3 2013Q4

Included observations: 54 after adjustments

Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 4.52e-17
 Sample Std. Dev. = 0.909119

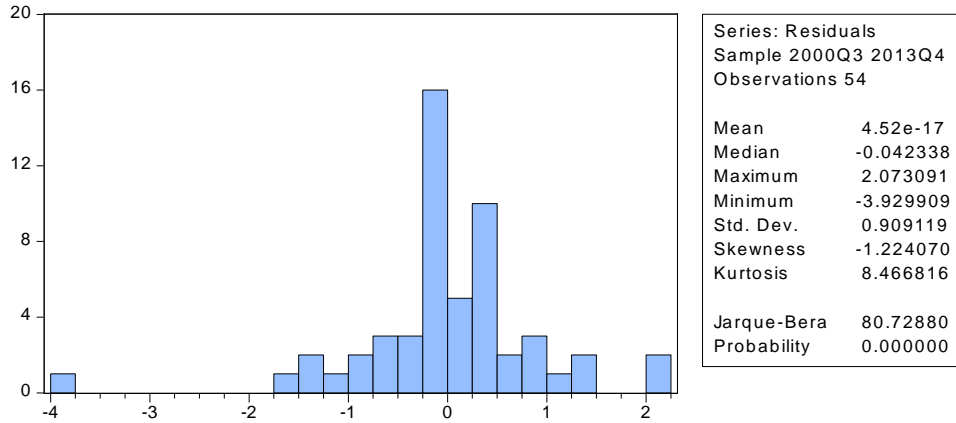
Method	Value	Probability
t-statistic	3.66E-16	1.0000

نتائج تقدير النموذج القياسي بعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي

Dependent Variable: U
 Method: Least Squares
 Date: 12/03/14 Time: 14:01
 Sample (adjusted): 2000Q3 2013Q4
 Included observations: 54 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.062129	0.125464	0.495189	0.6226
D	-0.066990	0.014297	-4.685555	0.0000
R-squared	0.296864	Mean dependent var		0.006400
Adjusted R-squared	0.283342	S.D. dependent var		1.084180
S.E. of regression	0.917819	Akaike info criterion		2.702701
Sum squared resid	43.80438	Schwarz criterion		2.776367
Log likelihood	-70.97293	Hannan-Quinn criter.		2.731111
F-statistic	21.95443	Durbin-Watson stat		2.262188
Prob(F-statistic)	0.000020			

نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للنموذج الأول



نتائج اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) لتجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.004614	Prob. F(1 52)	0.9461
Obs*R-squared	0.004791	Prob. Chi-Square(1)	0.9448
Scaled explained SS	0.016586	Prob. Chi-Square(1)	0.8975

معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغير المستقل

Covariance Analysis: Ordinary
 Date: 12/03/14 Time: 14:06
 Sample (adjusted): 2000Q3 2013Q4
 Included observations: 54 after adjustments
 Balanced sample (listwise missing value deletion)

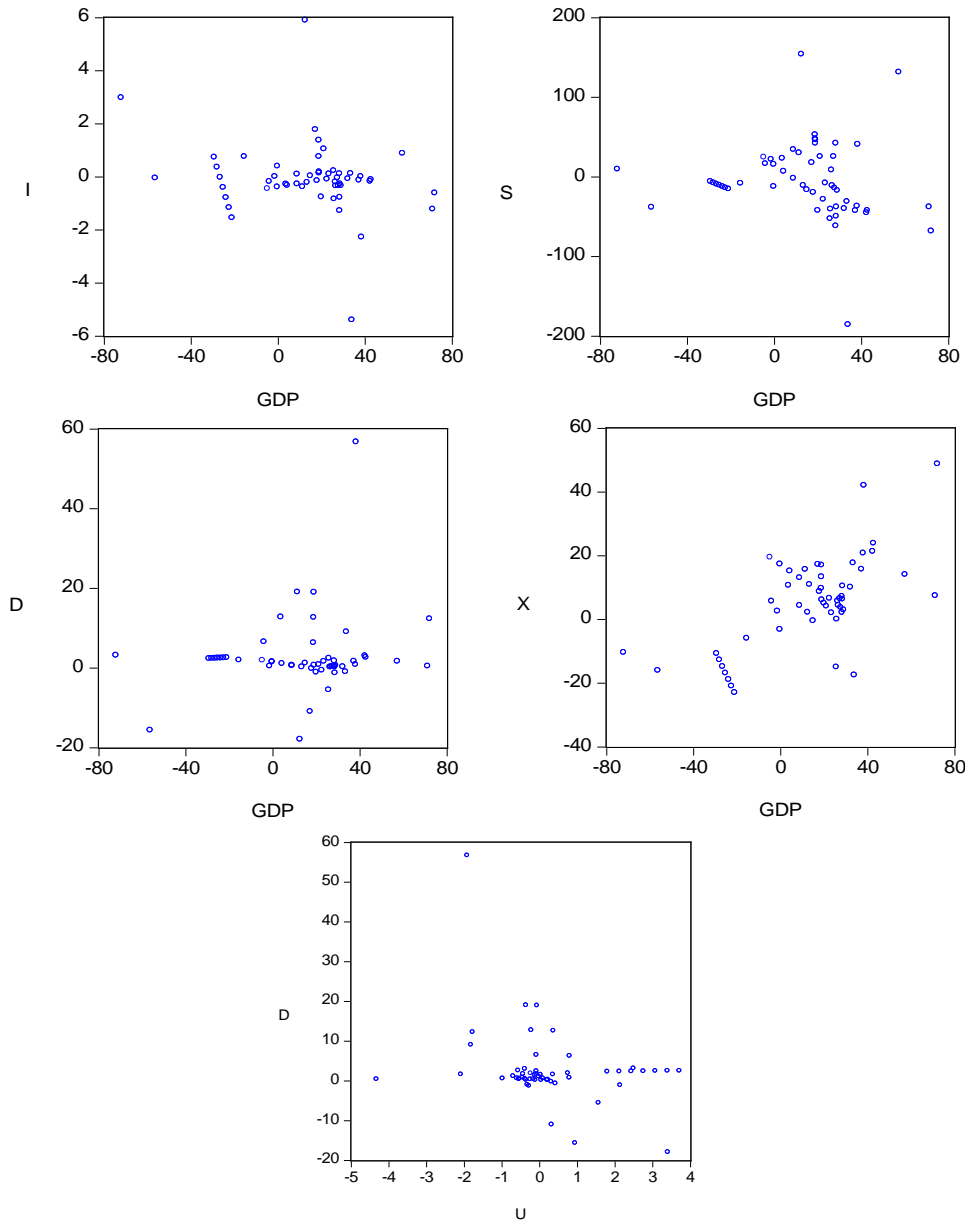
Correlation t-Statistic		
Probability	RESID2	D
RESID2	1.000000	

D	0.086460	1.000000
	0.625818	-----
	0.5342	-----

ملحق رقم (13): بيانات المتغيرات المستخدمة في تقدير النماذج القياسية

Year	GDP \$	D \$	I %	X \$	S \$	U %
2000	4335.9	520.12	2.8	885	239.4	14.3
2001	3932.2	559.74	1.2	615.9	69.9	25.3
2002	3441.1	597.22	5.7	477.8	1.1	31.2
2003	3923.4	610.98	4.4	515.1	-321.6	25.5
2004	4329.2	610.98	3	596.8	-450.4	26.8
2005	4796.7	624.31	4.1	723.3	491.3	23.5
2006	4609.6	629.35	3.8	736.3	645.6	23.7
2007	4913.4	1034.35	1.9	1066.3	1237.3	21.7
2008	5212.1	1034.35	9.9	1165	2169.8	26.6
2009	5663.6	1086.9	2.8	1133.3	994.2	24.5
2010	6122.3	1043.27	3.75	1367.3	582.1	23.7
2011	6882.3	1114.3	2.9	1799.4	-180.8	20.9
2012	7314.8	1097.9	2.78	1871.1	-775.9	23
2013	7455.6	1108.7	1.72	2080.4	-805.2	23.35

ملحق (14): يوضح العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة



ملحق(15)

4.6 القوانين والتشريعات المتعلقة بالدين العام الفلسطيني

انتهجت عملية إدارة الدين وتجنب الآثار الضارة الناجمة عنه وقد ظهر هذا جلياً في العديد من القوانين السلطة الوطنية الفلسطينية ومن بداية لجوئها إلى الاقتراض الخارجي إلى الكثير من القوانين والتشريعات التي تضبط وتنظم والتشريعات المتعلقة بالدين العام.

قانون الدين العام الفلسطيني رقم 24 لسنة 2005م

مادة (30): لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام في أي وقت من الأوقات على 40% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة الأخيرة التي تتوافر عنها البيانات.

مادة (31): تحدد الموازنة العامة السنوية الحدود العليا للاقتراض الجديد من قبل السلطة الوطنية والسحب المكشوف من البنوك المحلية، وتضع أحكاماً محددة لدفع الفوائد وتسديد أصل الدين الذي يدفع خلال السنة مقابل الدين الإجمالي.

مادة (32): تتولى الوزارة إدارة الدين الحكومي ومتابعته باعتبارها الجهة الوحيدة المخولة بالتوقيع على اتفاقيات القروض للوزارات والمؤسسات العامة في السلطة الوطنية حسب القوانين والأنظمة المعمول بها، ولا يجوز لأية جهة أخرى القيام بذلك.

مادة (33):

أ- لا يجوز للوزارات والمؤسسات العامة الاقتراض.

ب- لا يجوز استخدام القرض لغير الغايات التي تم الاقتراض من أجلها إلا بموافقة مسبقة من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب من الوزير.

مادة (34): تنشر قرارات الوزارة حول شروط أي اقتراض أو ضمان المعاملات في الجريدة الرسمية، ولا يجوز أن تعدل الشروط التعاقدية للدين الموضوعة حسب هذا القانون من جانب واحد.

مادة (35): على الوزارات والمؤسسات العامة والمؤسسات رصد المخصصات الكافية في مشاريع موازنتها لمواجهة أعباء الدين الحكومي والذي يشمل الأقساط والفوائد المستحقة على

المبالغ المسحوبة والمحجوزة من أصل الدين الحكومي والفروق الناشئة عن تغيير أسعار الصرف أو إعادة تقييم الدين الحكومي أو إعادة جدولته وذلك في مواعيد استحقاقها.

مادة (36): على الوزارة دراسة المركز المالي لأي جهة تريد الاقتراض بكفالة السلطة الوطنية للتأكد من قدرتها على الوفاء بالالتزامات.

مادة (37): يكون الوزير هو المفوض بالتوقيع نيابة عن السلطة الوطنية على كل اتفاقيات الاقتراض.

مادة (38): على الجهة التي تحصل على أي اقتراض بكفالة السلطة الوطنية أن تقدم إلى الوزارة تقارير ربع سنوية عن مركزها المالي وحساباتها الختامية .